

حكاية عار

إفساد المصريين (أو نهب مصر)

ترويها التقارير البريطانية الرسمية

جون سيمور كي
John Seymour Keay

ترجمة نيويورك
أبناء جي. بي. بنتام
G.P.Putnam`s Sons

تقديم وتعليق وتحقيق

د. محمد بن موسى الشريف

حكاية عار

إفساد المصريين (أو نَهْبُ مِصْرَ)

حكاية ترويها التقارير البريطانية الرسمية

بقلم

جون سيموركي

John seymour keay

تقديم وتعليق وتحقيق

محمد بن موسى الشريف

نيويورك

أبناء جي . بي . بتنام

G. P. Putnam's Sons

الطبعة الأولى للناشر

١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

رقم الإيداع: ١٦٥٤٣ /٢٠١٧

الترقيم الدولي: 8 - 67 - 6581 - 977 - 978

مركز إبصار للنشر والتوزيع

القاهرة-العجوزة-شارع المنتصر

محمول: 00201143749293

E.mail:ebsar2015@Gmail.com



مقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن مصر عقب سقوط الخلافة العباسية قد تبوأت مقعد الصدارة والريادة بين نظيراتها من الولايات العربية، وبرز منها عظماء كبار في الجوانب الشرعية واللغوية والتاريخية، والعلمية الطبيعية، والسياسية والاقتصادية، مما صيَّرها قبلة لكل راغب في طلب العلم والمعرفة، وأضحت مصر ردءًا للعرب والمسلمين، ودرعًا حصينة لهم، يهابها أعداء الإسلام، ويخشاها كل طامع في ديار المسلمين.

وكان يُظن أن مصر ستبقى الأم الأمينة، والدرع الحصينة، والملاذ الآمن، والقدوة الرشيدة، لكن- وما أقسى لكن هذه وما أصعبها- تسلط عليها جماعة من الحكام وفدوا عليها من خارجها، وكانوا من غير أهلها، فلم يسيروا في حكمهم سيرة رشيدة، ولم يقيموا شريعة الإسلام في أنفسهم وما وُلوا، وكان منهم جملة وافرة من المماليك وباشوات العثمانيين- خاصة زمن التخلف وضعف الدولة العثمانية التي كانت مصر ولاية من ولاياتها- فتقهقرت مكانة مصر كثيرًا، وسِيم أهلها الخَسْف وألوان الظلم والذل

والهوان، ونُهب كثير من ثرواتهم، وحيل بينهم وبين الأخذ بأسباب التقدم والرفعة والحضارة المادية.

وولي مصر حاكمان من أسرة محمد علي كانا السبب في نكبتها، والعامل الأكبر في تخلفها، وتسلط أعدائها عليها، وإلى أن انتهى أمر البلاد إلى أن يضع أعداؤها أيديهم عليها، ويحتلوها ٧٤ سنة عجافًا، وقد كان الحاكم الأول: الخديو سعيد- على تفريطه وضعفه وتقصيره وسوء تدبيره - أحسن حالاً من الحاكم الآخر: إسماعيل، الذي عمل أعمالًا أدت إلى تردي أحوال مصر على كل صعيد، فمن ذلك:

١- سعى في تغريب البلاد، وصرَّح أنه يريد مصر أن تكون قطعة من أوروبا، وبنى فيها المسارح، والأوبرا، وجلب الممثلين من خارج مصر، وفعل قبائح في هذا الباب يَندى لها الجبين.

٢- عاش حياة مليئة بالترف والسَرَف المجنون الذي ليس له حد ينتهي إليه، فبنى القصور الفارهة في كل مدن مصر، وملأها بالتحف النادرة الغالية، وأقام الاحتفالات الهائلة- ومنها احتفال افتتاح قناة السويس الذي كلف الدولة مبالغ مالية ضخمة جدًا فاقت قدرتها المالية- وكان ينثر على الضيوف الذهب في كثير من حفلاته!!!

وأدى كل ذلك إلى أن يمدّ يده إلى أعدائه ليستدين منهم أموالًا جزيلة كثيرة، وتراكمت عليه الديون وفوائدها (الربا) حتى عجز تمامًا عن سداد أي مستحقات مالية عليه، مما أدى إلى عزله واستبدال ابنه به: الخديو توفيق، لكن بعد أن جر مصر إلى مستنقع لم تخرج منه، وانتهى أمرها إلى أن احتلها

البريطانيون بذرائع متعددة كان أهمها وأولها لاستيفاء الديون التي لهم على الدولة المصرية، وهكذا الطغاة الظالمون يسوقون البلاد والعباد إلى ذل طويل وهوان متصل، وإنا لله و إنا إليه راجعون.

٣- ابتدأ في تغيير الحكم بالشريعة، واستبدل بها الحكم بالقانون الفرنسيّ، وكان أول من اجترأ على هذا من حكام مصر، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

هذا وقد وقع بين يدي كتاب عنوانه: «إفساد المصريين» وله عنوان آخر: «نهب مصر»، وهو باللغة الإنجليزية، يتحدث مصنفه بالتفصيل عما جرى آنذاك من الاستدانة المهينة، وعن ألاعيب الإنجليز والفرنسيين في تعميق الدين، وتكثيره، وتوريط المصريين به وبفوائده الربوية، وجوانب أخرى مهمة، فرأيت أن أعهد إلى أشخاص محترفين ليترجموا الكتاب، ففعلوا، وقدمت له هذه المقدمة، وعلقت على بعض أخباره التي رأيت أهمية التعليق عليها، بدون تطويل ولا تفصيل، بأوجز عبارة وأخصر إشارة، ليكون هذا الكتاب وثيقة مهمة بين يدي الناس يستفيدون من عبره وعظاته، وأخباره وأحداثه، وأرقامه الدقيقة، وأخبار الكتب تشي بوضوح تام عن عماية وجهالة حكام السوء، ومكر وكيد الغرب الذي عهد- ممثلًا في أكبر دولتين فيه آنذاك: إنجلترا وفرنسا- إلى نهب مصر وإفقار المصريين، ومِن ثَم احتلال البلاد، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

صورة تاريخية دالة على سفه الخديوي إسماعيل وسرفه:

قد سجل التاريخ صورًا مخزية من سفه الخديوي وسرفه، رأيت أنه لابد من إيرادها لينظر فيها القارئ قبل قراءة الكتاب ليعلم أن ما جرى على

الخديوي إسماعيل من صور الذل والهوان كان سببه تضييعه مُلك مصر، وسرفه الشديد، وبذخه الذي لم يسبقه إليه أحد في العصر الحديث، وأنه جرّ على البلاد والعباد بسبب صنيعه هذا أصنافًا شتى من الهوان والذل انتهت باحتلال البلاد أربعًا وسبعين سنة، وإنا لله وإنا إليه راجعون، وإليكم بعض تلك الصور التاريخية العجيبة، مبتدئًا إياها بما صنع في حفل افتتاح قناة السويس الذي كان البداية الفعلية لجر البلاد إلى مستنقع الديون الرهيب الذي لم تستطع أن تخرج منه حتى احتلالها، وكان قد دعا إلى ذلك الاحتفال بعض ملوك أوروبا وأمرائها ومقدميها وعلمائها، وتكلف في دعوتهم أموالًا يعجز الخيال عن تصورها.

«أما الامبراطورة أوجيني[١]، فإنها سبقت موعد الاحتفال، وقدمت إلى العاصمة المصرية في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر، فأنزلها (إسماعيل) في قصر الجزيرة، وقام بشئون ضيافتها، قيامًا فاق كل ما اعتاده الملوك وأعاظم عواهل العالم من نوعه.

وكان قد ذكر بعضهم أمامه - قبل حضورها- أنه لابد لها من زيارة الأهرام، وأن الطريق إلى ذلك الأثر الفرعوني العظيم لا تزال على ما كانت عليه في عهد زيارة عبد العزيز له[٢]، فسرعان ما أمر إسماعيل بتمهيدها، وجعلها مسلوكة للعربات وغرسها بأظل أنواع الشجر! وسرعان ما نفذت أوامره، وسخر وزير الأشغال في أقل من ستة أسابيع، كأن ملوك الجن قد

(١) هي إمبراطورة فرنسا.

(٢) أي سلطان العثمانيين.

اشتغلوا فيها وتفننوا، وبات العالم الشيق إلى زيارة الأهرام مدينًا بها للإمبراطورة أوجيني، كما أن السياح في الأراضي المقدسة مدينون لزيارة غليوم إمبراطور ألمانيا السابق لها بالطريق السلطانية الجميلة الممتدة ما بين جيرون (الخليل) وبيت المقدس- بفرعها الآتي إلى بيت المقدس من عين كارم- ونابلس، والناصرة، وطبرية! لأن عبد الحميد إنما أنشأها لراحته!

وبعد أن قضت أوجيني أسبوعًا في مصر، لم تنفك الأعياد والابتهاجات تتوالى فيه تحت قدميها، ساحرة، آخذة بالألباب، على أنواع وبكيفيات لا يزال الشيوخ في عهدنا هذا يتحدثون بها، قامت للسياحة على النيل، والتفرّج في الصعيد على آثار الفراعنة المصريين.

وسافر (إسماعيل) معها بشخصه متطوعًا في خدمة جلالها الجميل وجمالها الجليل، فحفها بصنوف من الأبهة والفخفخة، ونثر تحت قدميها الملكيتين من أنواع الترف والملاذ ما لم يقع في خلد ذات (كليوباترا) في أبهى أحلامها الذهبية، وليالي حياتها «العديمة المثيل».

ولما انقضت تلك الرحلة التي لا تُنسى، وعاد المتنزهان الجليلان إلى مصر، ارتاحت أوجيني في قصر الجزيرة يومين، وأما (إسماعيل) فإنه اصطحب وزيريه نوبار وشريف، وكبار رجال بلاطه وحكومته، وسافر بهم إلى الإسكندرية، واستقل منها ظهر يخته المحروسة، وسار إلى بورسعيد، ليستقبل أصحاب التيجان الملبين دعوته، فبلغها يوم ١٣ نوفمبر(١).

وإذا بسفن العالم المتمدين كله، قد أَمَّتْها من جميع جهات الأفق، وضيوفه

(١) انظر: «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون من ص ١٠٣ إلى ١٠٥.

العديدين وقد صُرفت لهم من جيبه الخاص تذاكر المجيء من بلادهم والإياب إليها، في الدرجة الأولى، قد أتوا من كل فج عميق، تحف بهم أنواع الراحة والهناء كافة؛ وإذا بأساطيل الدول، بما فيها الأسطول المصري، قد اصطفت في المرفأ الفسيح، الذي أنشأته شركة القناة أمام بورسعيد؛ والفيالق المصرية قد خيمت على ضفاف الترعة، حتى مدينة الإسماعيلية، لتحفظ نظام الحفلات، وتزيد في بهجتها[1].

وما لبث (إسماعيل) سويعات إلا وأقبل أمير هولندا وأميرتها، فاستقبلهما استقبالًا حسنًا شائقًا.

وفي اليوم التالي ١٤ نوفمبر، وصل المسيو دي لسبس مع أسرته[2].

وفي يوم ١٥ نوفمبر، قدم فرنتز يوسف إمبراطور النمسا والمجر؛ وكان قد تعرّض لخطر جسيم لكيلا يؤخر ميعاد وصوله: فإنه، وهو قادم إلى بورسعيد، استحسن أن يعرج في طريقه على يافا، ويزور القدس الشريف؛ ففعل. ولكنه لما عاد إلى

يافا يوم ١٤ نوفمبر، وجد البحر عجاجًا، والنوء عاصفًا، والريح تسوق الأمواج إلى الشاطئ جبالًا، جبالًا، ويافا مرفأ رديء لا تدخله السفن مطلقًا، بل تقف في عرض البحار، بعيدة، لانتشار الصخور في الماء بالقرب من الشاطئ، فأتاه قنصل فرنسا بذلك الثغر، ورجاه أن يؤجل سفره ريثما يهدأ

(١) لجميع ما يأتي لغاية نهاية الحفلات، أنظر: «رسائل ويومية ومستندات» لفردينان دي لسبس ج ٥ من ص ٣١٩ إلى ٣٥١ و«آل دي لسبس» لبريديه من ص ٣٨٩ إلى ٣٩٢.

(٢) هو المهندس الفرنسي الذي عهد إليه الخديوي سعيد -الذي حكم مصر قبل إسماعيل- بحفر القناة.

النوء، اجتنابًا لمصيبة قد يهتز لِوقوعها العالم بأسره، وانضم إلى قنصل فرنسا في رجائه الأميرال تجيتوف وكان قائد الأسيطيل النمساوي المقل للإمبراطور؛ وتمادى في إلحاحه على مولاه، بعدم مبارحة الشاطئ، مؤكدًا له أن الأسيطيل، والبحر على ما هو عليه، لا يستطيع مطلقًا الإقلاع.

فأبى فرنتز يوسف إلا المخاطرة، قائلًا: «إني قد وعدت بأن أكون في بورسعيد يوم ١٥ نوفمبر؛ ولا أستطيع أن أخلف وعدًا وعدت به!» ونزل في قارب، ومعه خمسة نواتيّ وأمر بالانطلاق، فانطلق النواتيّ به يجدفون، والأمواج تتقاذف قاربهم، وتهاجم مَن فيه مهاجمة جرفت اثنين منهم، لم يستطع الباقون إنقاذهما إلا بكل صعوبة، حتى دنوا؛ بعد جهد جهيد، من المدرّعة التي كانت تنتظرهم.

وإذا بخطر الصعود إليها أكبر الأخطار التي حاقت بهم، لشدة هيجان الأمواج حولها، واصطدامها فيها بقوة، وعدم تيسر الاقتراب منها للقارب الضئيل المقلّ جلالة الإمبراطور النمساوي؛ أو تنزيل سلمها إلى مَن فيه للصعود فيها.

فاضطر رجالها إلى تدلية حبال من حبالها في الفضاء، تعلق الإمبراطور بأحدها بكلتا راحتيه المضمومتين؛ فرفعه البحارة إلى ظهر الدارعة، والأمواج تتلاطم حوله وترطمه، كأنها تريد ابتلاعه، ويعز عليها نجاته منها.

ولما بلغ الباقون المأمن، ولحق بهم الأميرال في قارب آخر أقلعت المدرّعة، ووِجهتها بورسعيد، غير مبالية بالرياح العاصفة حولها، ولا بالأمواج الهائجة، المترامية عليها، لافتراسها. فحققت وعد الإمبراطور،

ووصلت إلى بورسعيد، في اليوم الخامس عشر؛ وما استقرت في المرفأ، ومالت الشمس إلى المغيب، إلا وهدأت الأمواج، وصفت الطبيعة، وتلوّن الأفق بألوان بهية كقوس قزح؛ كأنه ابتسام السماء، ووعد السلام المقبل عيده بعد يومين.

فأطلقت المدافع من كل السفن الحربية الراسية هناك، احتفاء بوصول جلالته؛ واستقبله (إسماعيل) استقبالًا حافلًا.

وفي يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر، دوت المدافع عينها ثانية عند الساعة السابعة صباحًا، ودخلت المرفأ المدرّعة الألمانية المقلة البرنس فردريك فلهلم ولي عهد مملكة بروسيا، وكان قد أصبح لهذه الدولة شأن عظيم في العالم الأوروبي، بعد انتصارها على النمسا في حرب سنة ١٨٦٦م.

وما كادت تلك المدافع تسكت لحظة، إلا وعادت إلى الدوي باستمرار، وتضاعف عدد طلقاتها تضاعفًا ارتجت له السماء والأرض وأعماق البحار، وإذا بجمع من السفن ظهر في البُعد، وتقدم بجلال نحو المرفأ؛ وأمامه الباخرة «الإيجل» (النسر) تقل جلالة الإمبراطورة أوجيني-إمبراطورة الفرنساويين، وربة الاحتفالات العتيدة- وكانت واقفة على ظهر السفينة، يحف بها كبار نبلاء الدولة البونبرتية، وقريناتهم، وجمع من وصيفاتها، وهي في وسطهم، وكانت قد ذهبت من مصر إلى الإسكندرية، وأتت منها إلى بورسعيد.

فاكتظت ظهور عموم الجاريات بنواتيّها، وضباطها، وأركان حربها، وموسيقاها؛ وانتشرت فوقها أعلامها تخفق وترفرف، وغص الشاطئ

بالطوبجية المصرية -وهم الذين يتولون المدافع- وجماهير المتفرّجين، والمدعوين، الممثلين المدنية الحديثة في خير مظاهرها، والقوى العقلية البشرية في أبهي معانيها، وعلت تهاليل الجميع، وملأت الفضاء، وتجمعت فيه ابتسامات القلوب المبتهجة، كباقة عظيمة، أخذت الإمبراطورة تستنشق عبيرها الزكي، طربة، ثملة.

وكانت، وهي قادمة إلى القطر المصري، قد حضرت أعياد فتح القناة الأكبر، في البندقية، وأعياد البسفور التالية لها، وهي أعياد بُذل فيها أقصى المجهود لتكون السحر الحلال، والشعر الآخذ بالألباب؛ ولكنها، مع ذلك، حينما رأت نفسها محاطة بهالة ذلك الابتهاج وذلك المجد، وأحاطت عيناها بجميع جلال ذلك المنظر الفريد، لم يسعها إلا الهتاف بأن قالت: «ياالله! لم أر في حياتي شيئًا أجمل من هذا!».

فلما رست بها باخرتها في المرفأ، قصدها (إسماعيل) أولًا؛ وهنأها بسلامة الوصول؛ وأكد لها أن وجودها خير ما يتفاءل به؛ وأعرب لها عن شكره وارتياحه، لتفضُّلها بقبول دعوته، وترأس تلك الحفلة الممجدة ملكه إلى الأبد، والتي تمت بمجهودات اشترك فيها الجميع.

ثم تلاه إمبراطور النمسا والمجر، فولي عهد الدولة البروسية، وقدّما لها تحياتهما واحترامهما، فباقي العواهل والأمراء.

فاستقبلت الكل بلطفها المعروف؛ ووجدت -لرد التحية إلى كل واحد من أولئك العواهل- الكلمة التي تنزل على الفؤاد كطيب سحر مطرب، ثم أخذ الجميع يستعدون لحفلة افتتاح الترعة المباركة.

وكانوا قد أقاموا ثلاثة ارتفاعات خشبية مكسوّة بالحرير والديباج: واحد في الوسط، للضيوف الأجلاء، أصحاب التيجان، والأمراء والعواهل ورجالهم.

وواحد على اليمين، لعلماء الدين الإسلامي، وفي مقدّمتهم العلامة الشيخ مصطفى العروسي، شيخ الجامع الأزهر والإسلام بمصر؛ وصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد المهدي العباسي، مفتي الديار، وواحد على اليسار، لأحبار الدين المسيحي، وعلى رأسهم المنسنيور باور الرسول البابوي، وخادم كنيسة القصر الإمبراطوري بباريس؛ وكان قد حضر خاصة لمباركة الترعة[1]، ثم لعقد قران المسيو دي لسبس على الكرئيولة اللطيفة التي أحبها وأحبته، بالرغم من تكلل جبينه بلجين الشيب.

ونصبوا على الشاطئين، الآسيوي والإفريقي، المظلات البديعة لجماهير المدعوّين والمتفرّجين؛ وفي صدرها كلها، مظلة لمؤسسي الترعة ومجلس إدراتها؛ وأخرى لرؤساء الشركات التجارية العظمى في العالم ومندوبيها، وثالثة لرجال الصحافة العالمية والمكاتبين.

واصطفت الجنود المصرية بين رصيف النزول والارتفاعات الخشبية الثلاثة، لتحفظ النظام حولها، وتمنع الازدحام عنها، وترتبت الطوبجية بين الرصيف الداخل في البحر، من جهة الغرب، ومحل الحفلة؛ وتجهزت وترصفت المراكب الحربية- وكانت خمسين مركبًا- والسفن التجارية، وكانت نيفًا وثلاثين، داخل المرفأ على شكل قوس بديع المنظر.

---

(١) أعوذ بالله.

أما الحربية، فكانت ستًا مصرية، وستًا فرنساوية، واثنتى عشرة انجليزية، وسبعًا نمساوية، وخمسًا ألمانية، وواحدة روسية، وواحدة دانمركية، واثنتين هولنديتين، واثنتين اسكنديناڤيتين، واثنتين أسبانيتين، وفرقاطتين إنجليزيتين أخريين هائلتين واقفتين في البُعد كأنهما رمز الحرب، المزمع اندلاع لهيبها بعد ثمانية شهور، يهدّد مظهر ذلك السلم العظيم. ولم يكن هناك أسطول إيطالي، لاضطراره إلى مغادرة المياه المصرية، فجأة، تحت قيادة الدوك داؤستا، بداعي اشتداد المرض على فكتور عمانوئيل الثاني، الملك الحلو الشمائل، وصديق (إسماعيل) الحميم- وهو مرض كان السبب في تخلفه عن تلك الحفلة، وحرمانه لذة تمتيع صديقه بحضوره إليها- على أن إيطاليا بقيت ممثلة هناك، بمراكب تجارية عديدة.

فلما كانت الساعة الثالثة بعد الظهر، وقد فرغ الجميع من تناول الطعام على نفقة الخديوي واستراحوا، أخذت الموسيقات تصدح، وشرع الموكب الفخم يتقدّم، ليجلس الكل في المكان الذي أُعد لهم.

وإذا بزكي بك، رئيس التشريفات الخديوية، قد برز أمام الجميع يفتح الطريق، وتلاه الأمير (محمد توفيق)، ولي عهد مصر، وعلى ذراعه أميرة هولندا؛ فوليّ عهد الدولة البروسية؛ فأمير هولندا؛ فالسير هنري إليت سفير انجلترا في الأستانة والنائب، عرفًا، عن السلطان عبد العزيز؛ فالأميرال الإسباني، فالأميرال الفرنساوي باريس، والمسيو دورى دى لوم؛ فالكولونيل الإنجليزي رسل؛ فرضا بك محافظ بورسعيد؛ فالبرنس جورج وليّ عهد الهانوفر؛ فالكالونيل دورنج.

وما استقرّ هؤلاء في مقاعدهم، إلا وصدحت الموسيقات كلها بالنشيد الفرنساوي، ثم ظهرت ألوية النمسا والمجر تحيط بالراية الفرنساوية، فاشرأبت الأعناق، وأحدقت الأبصار؛ وإذا بالإمبراطورة أوجيني، يسير خديوي مصر أمامها، تتقدم متكئة على ذراع الإمبراطور فرنتز يوسف، ووراءها فردينان دي لسبس، فالأرشيدوق فكتور النمساوي، فمجلس إدارة الشركة، فالأمير عبد القادر الجزائري، وكانت الحكومة الفرنساوية قد دعته إلى تلك الحفلة، خاصة، اعترافًا له بالفضل الذي أبداه في الدفاع عن المسيحيين، وحمايتهم أيام مذابح سوريا، ووضعت تحت تصرفه الدارعة «فوربين» لتقله من بيروت إلى بورسعيد. فما ظهر ببرنسه الأبيض في وسط ازدحام تلك الرؤوس المتوّجة بتيجان الملك، وتيجان العبقرية أو العلم، أو العصامية أو الفضل، إلا واستوقف الأنظار شكله الجميل، وقوامه المعتدل، ووجهه المكسو مهابة وجلالًا، فطوسن باشا بن الأمير (محمد سعيد)، الوالي السابق، صاحب الأيادي البيضاء على مشروع القناة وشركته.

وتلا طوسن، نوبار باشا، فالبرنس ميرا حفيد الملك يواكيم صهر نابوليون العظيم، فبرجير بك، فالجنرال دوسه الفرنساوي، فوزيرا الإمبراطور فرنتز يوسف، وهما الكنت دي بيست، والكنت اندراسى، فسفيره لدي الباب العالي، البارون بروكيش، فالدوك دي هوسكار، فالجنرال الروسي إجناتييف، فالأميرال النمساوي تيجيتوف، فسيدات عديدات من معية الإمبراطورة، فالنائبون عن المؤتمرين العلمي والتجاري، وعن شركة المساجيري الفرنساوية. وكانت الباخرة التي أقلت مديرها، ثم اشتركت في

حفلة الاجتياز إلى البحر، أكبر بواخر تلك الشركة، فأركان حرب الأساطيل المتعددة، فسفراء الدول وقناصلها، فزُمر المدعوين أفواجًا أفواجًا.

فلما اكتمل عددهم، وانتظم ذلك العقد الفخم، دوت المدافع من كل جهة، متتابعة الطلقات.

ثم قام علماء الإسلام، وشيخهم في مقدّمتهم، وأقاموا بالوقار والجلال، المخيمين أبدًا على كل مظاهر العبادة الإسلامية، أدعية الشكر والحمد؛ وبعد الفراغ منها، ألقى شيخ الإسلام خطبة وجيزة، رائقة، شائقة، منع ضيق الوقت من ترجمتها لجمهور الحاضرين!

ثم تلا أحبار المسيحية علماء الإسلام؛ ولما كان المساء، وحانت ساعة الطعام، مدّت الموائد متتابعة لستة آلاف مدعو. فأكل الكل من أنواع المآكل الفاخرة، وشربوا من الخمور اللذيذة الثمينة، ما لم يخطر على فكر بشر، ولا سمعت بمثله أو رأت نظيره الأجيال[1]؛ حتى إذا دقت الساعة الثامنة، بدت الزينات تجلل شاطئ آسيا وأفريقيا؛ وتجعل الليل ساطعًا كنهار جميل.

وتجلت «المحروسة» بأنوار، خُيل معها للرائين أنها أصبحت شمسًا تتألق؛ وأخذت بين كل دقيقة وأخرى، تطلق قنبلة في الفضاء، تستقبل الموسيقات دويها بعزف شجيّ، وبات الجميع في هناء وحبور، وفي انتظار فجر اليوم التالي، اليوم السابع عشر من شهر نوفمبر!

وكان يومًا مشهودًا!

---

(١) أعوذ بالله من هذا الفساد.

فلما بزغت شمسه، وتناول الأقوام طعام الفطور، إلا وسار «الإيجل» (النسر) بالإمبراطورة، من بورسعيد، وولج القناة بخيلاء ملكية؛ وتقدّم، فخمًا، يشق تلك المياه المعجبة به.

وكان شاطئا بحيرة التمساح غاصين بالأمم والجماهير والقبائل القادمة من تلقاء نفسها إلى مشاهدة الحفلات والتفرّج عليها، أو المرسلة هناك بأمر من (إسماعيل) ليزيد منظرها بهجة تلك الحفلات عينها، فإنه أراد أن يُري ضيوفه نماذج من الأمم الخاضعة لصولجانه، وصورة صغيرة من عاداتها، فأصدر أوامره إلى جميع مشايخ العربان، ومشايخ البلدان من الإسكندرية إلى أقاصي السودان، بإرسال وفود من قبائلهم وسكان نواحيهم إلى الإسماعيلية، في مظاهر حياتهم اليومية: فازدحمت ضفاف البحيرة بخيم العربان و«عشش» الفلاحين وأكواخ الأمم السودانية، التي كانت تؤوي مئات الألوف من البشر، والأشخاص، المختلفي اللون، والشكل، والملبس، والنوم، بأولادهم ونسائهم؛ بعضهم على صهوات الخيول، وآخرون على أسنمة الهجن، وغيرهم على ظهور الحمير، يعدون في تلك الفلوات، وأحرمة الصوف تسابق الشعور المنفوشة، وشعور البشارين المجدولة؛ وعمائم العمد تسابق «طواقي» الصعايدة، ولبد الفلاحين؛ بينما دربكات النسوة، المختلفة الأجناس والأقاليم، وطبولهن أو مزامير بعض العبيد وربابهم تُحي في كل صوب المراقص والألعاب!

ثم انقضت بقية ساعات ذلك النهار الفريد في أُنس وحظ، وتزاور وأعياد، حتى إذا وافت الساعة السابعة مساء، مدّ سماط العشاء فاكتظت

بالموائد رحبات القصر السابق ذكره، على سعتها وكثرة عددها؛ وكان ذلك منتظرًا. ولذا فإن الخديوي كان قد أعدّ في الفضاء، حول قصره، خيمًا ومظال مدّت فيها أيضًا موائد، وأولمت ولائم لمن لم يسعه القصر من المدعوّين.

فأكل جمعهم المحتشد من الطعام الفاخر المجهز بمعرفة أمهر الطهاة، أكلاً هنيئًا، وشرب شرابًا فاخرًا، وتجاوز بعضهم في ذلك الحدّ، لاسيما مَن لم يكن يحلم بمثل تلك المأكولات الملكية مطلقًا.

وبعد الفراغ من تناول طعام العشاء، أقام الخديوي مرقصًا لعموم مدعوّيه، تحت رياسة الإمبراطورة أوجيني، بذل فيه ما لا يستطيع قلم وصفه من البذخ وصنوف اللذات ودواعي السرور. ورتب فيه مقصفًا حوى ألذ ما طاب من صنوف المآكل والمشروبات.

فاشترك في الرقص أصحاب التيجان أنفسهم؛ ولم يكونوا أقل المشتركين فيه جدًّا ونشاطًا، بل كانوا قدوة لغيرهم في استمراء لذة تلك الساعات السريعة المرور!

فأوجب ذلك منهم استغراب الأقوام الشرقيين المحيطين بالقصر والمظال؛ لأنهم حتى تلك الليلة، كانوا يعتقدون أن الرقص والقصف شأن الراقصات، فقط، والسكارى من الرجال! فما كادوا يصدقون أعينهم، لما أبصروا أوجيني، الإمبراطورة العظيمة؛ وفرنتز يوسف، الإمبراطور الخطير؛ وفردريك غليوم، الأمير البروسياني المكلل الجبين بانتصارات سنة ١٨٦٦م؛ وباقي الأمراء والأميرات؛ وخديوهم نفسه، الرجل الوقور، يرقصون ويمرحون كباقي المدعوّين وأكثر؛ وأبصروا أن السن ذاتها لم تمنع فردينان دي

لسبس على اشتعال ناصيته شيبًا من أخذ نصيبه من الرقص والملاهي الأخرى، المجموعة حوله، ولابد من أن هيبة أولئك الأعاظم تضاءلت بعض التضاؤل في أعينهم، لا سيما إزاء وقار الأمير عبد القادر، البطل الجزائري المعروف، الذي على امتزاجه بجمهور الراقصين والراقصات، لم يرقص ولم يقصف، وبقي متفرّجًا فقط، ملتحفًا هيبته وجلاله[١].

فلم ينسوا ليلة الثامن عشر من شهر نوفمبر؛ وما فتئوا بعد ذلك يذكرونها أمام أولادهم وحفدتهم، كما ارتسمت على مخيلاتهم، ولم يخطئوا في أنها ليلة لن تُنسى، لأنها كانت - في الواقع - ليلة لم تر القرون لها مثيلًا، ولن ترى شبيهها الأجيال القادمة.

وامتزجت بطرب المرقص، الموسيقات والحرّاقات والألعاب النارية والزينات المتألقة أنوارًا، حتى لم يبق أحد لم يعتبر نفسه قد نُقل إلى عالم الخيالات الذي وصفته روايات ألف ليلة وليلة!

وهكذا انقضت في حبور وابتهاج تلك الليلة الفريدة في وسط مرح مائة ألف نفس! وقضى الغد الثامن عشر من شهر نوفمبر في تنزهات على البحيرة، وفي ضواحي الإسماعيلية، لم تعرف كللًا ولا مللًا، والبِشر مرتسم على جميع الوجوه والجذل يملأ جميع القلوب!

ولما عاد المساء، عادت الولائم، وحفلات الرقص والقصف، وعاد (إسماعيل) إلى سحر عقول ضيوفه بتفننه في أساليب جمع اللذات تحت

---

(١) هذا الفساد العريض هو الذي ذهب باستقلال مصر بعد ذلك أدراج الرياح، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أقدامهم، تفننًا فاق حدّ الوصف، وأنست مسرات تلك الليلة مسرات الليلة التي سبقتها، وتركت وراءها بمراحل ملاذ «الحياة التي لا تقلد» المشهور عن كليوبترا وأنطونيس.

وفي صباح اليوم التالي، أقلعت البواخر والسفن الإمبراطورية والملكية بمن عليها.

أما الخديوي، وباقي ضيوفه الفخام، فعادوا من السويس إلى مصر بالسكة الحديدية، وخُير كل مَن شاء من المدعوين، بتمضية ما شاء من الأيام التالية، عشرة على الأقل في القطر المصرى، على نفقة الخديوي الشخصية.

أما الاحتفالات التي أقيمت بمصر لفرنتز يوسف وفردريك فلهلم وبقية الأمراء والأميرات فيكفي القول، لإدراك أهميتها، أنها ضارعت في جلالها ونفقاتها ما عمل من نوعها للسلطان عبد العزيز.

وأما الاعتناء ببقية الضيوف فلا أدل عليه من بيان الأطعمة التي كانت تقدّم، ثلاث وأربع مرات في النهار، لذات الألوف من أوضعهم قدْرًا، وهاك ذاك البيان في بساطته التاريخية:

فطور الصباح: قهوة بلبن وزبدة أو شاي بلبن وروم؛ بيض مُضَهَّب (برشت) أو على الصحن؛ شكولاته وبسكويت، حسب طلب المسافرين.

طعام الظهر: ما كاروني أو أرز مفلفل أو ما شابه ذلك، صحن لحم بارد، صحن شواء، صحن لحم مطبوخ، بطاطس على الطريقة الإنجليزية، أربعة توابل؛ أربعة أصناف فواكه؛ جبن؛ قهوة؛ وأشربة مختلفة.

طعام العشاء، الساعة السابعة مساء: حساء متنوع؛ صحن سمك؛ صحن لحم؛ صحن طعام سخن؛ صحن طعام بارد؛ شواء من الطير، سواء أكان ديكًا روميًا أم طيور صيد؛ سلطة خضراء؛ صحن خضار مطبوخ؛ صحن حلويات؛ صحن قشدة متنوعة التراكيب؛ عدة أصناف فواكه مجموعة معًا؛ جبن؛ قهوة؛ وأشربة منتخبة فاخرة.

طعام نصف الليل، لمن شاءه واعتاده من المسافرين.

الخمور الواجب تقديمها مع طعام الظهر: نبيذ عادي؛ نبيد ميدوك؛ نبيد شاتومرجو- وهما من أفخر أنواع البردو- ونبيذ سوترن.

الخمور الواجب تقديمها مع طعام العشاء: نبيذ عادي؛ نبيذ ميدوك؛ نبيذ مادير، نبيذ برجونيا؛ شاتولافت؛ شمبانيا على قدر الطلب![١]

هذا، علاوة على أن تذاكر مجيء هؤلاء الضيوف، جميعهم، وإيابهم إلى بلادهم، في الدرجة الأولى، تحف بهم كل أنواع الراحات- كما سبق لنا القول- كانت على نفقة الجيب الخديوي الخاص، وأن إنزالهم إلى البر، وفي الفنادق، ونقلهم من بلد إلى بلد بالسكة الحديدية، وعلى البواخر النيلية، وما أرادوا إنفاقه على أنفسهم في ذات شئونهم الخصوصية، كان جميعه على الجيب العامر عينه.

فلا غرابة، والحالة هذه، إذا جاوزت نفقات الأسابيع الستة المنقضية ما بين وصول الإمبراطورة أوجيني إلى القاهرة واليوم الثلاثين من نوفمبر، أي

---

(١) أعوذ بالله من هذا السرف والفساد.

إذ كان معظم المدعوّين قد بارحوا الديار المصرية، مبلغًا اختلفت في تقديره الأقوال، بين مليون وثلثمائة ألف جنيه إنجليزي، وأربعة ملايين؛ فقد صُرف نيف وعشرة آلاف في طبع ثلثمائة نسخة، فقط، من تاريخ رسمي للاحتفالات والأعياد، على جلد فيل؛ وتزيينه بالرقوش والصور الجميلة؛ وأُعطي ألف جنيه لواضعه وحده، ودفع الخديوي إلى فنادق (أوتيلات) الإسكندرية ومصر خمسة وستين فرنكًا، وإلى فنادق القناة مائة فرنك وخمسة فرنكات، يوميًا، عن كل مدعوّ أقام فيها، خلاف أجرة غسيله والمعلوم أن عدد المدعوّين زاد على ستة آلاف!

فكما أن أرض مصر لم تر، في كل تاريخها، أعيادًا كتلك الأعياد؛ ولا حلت فيها، في وقتٍ ما، ركاب ضيوف أجلاء، كالذين حلوا فيها، بمناسبة تلك الأعياد، هكذا اقتضت الحال أن تفوق النفقات كل حد في الاعتدال والاعتياد، وتدخل فيما لا يُستطاع في غير التصور حصره»[(١)].

كانت تلك احتفالات أقيمت في منطقة قناة السويس، أما الاحتفالات التي أقيمت في القاهرة فقد كانت مماثلة لتلك تقريبًا، وإليكم وصفًا لدار «الأوبرا» الموسيقية التي أنشأها إسماعيل في القاهرة على عجل لتكون مقرًا لإسعاد ضيوفه:

«قبل وصول الملوك والأمراء الأوروبيين بأسابيع قليلة كان العمل يجري على قدمٍ وساق حول بركة الأزبكية وسط القاهرة لإقامة مبنى مؤقت يقام عليه احتفال بمناسبة افتتاح قناة السويس.

---

(١) «تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣- ١٨٧٩م»: ١/ ٤١٨- ٤٤٤.

وكان هذا المبنى يحمل سمات الأوربية حتى يشعر الضيوف بأنهم لم يبتعدوا كثيرًا عن الجو الذي عاشوا فيه.

وكانت منطقة بركة الأزبكية في ذلك الوقت عبارة عن حي فقير مقام فيه أكواخ مهدمة سكنها عدد من العمال والصناع المعدمين، حيث تم طردهم وإزالة أكواخهم، دون دفع أي تعويض أو تدبير أماكن أخرى لإقامتهم[١].

وكان الهدف الأساسي لبناء دار الأوبرا المؤقتة في هذا المكان إبعاد منظر هؤلاء عن أعين الضيوف، خاصة وهذه المنطقة متاخمة لمنطقة وسط القاهرة التي طورها إسماعيل.

وقد فوجئ أهالي القاهرة بعدد ضخم من العمال والمهندسين وهم يشرعون في بناء دار الأوبرا.

وكان هؤلاء العمال ينفذون تعليمات المهندسين الإيطاليين «فوسكاني» و «روس» اللذين قاما بتصميم الرسومات المعمارية وأشرفا على تنفيذ البناء وإحضار الفنيين من أوربا لإتمام العمل الذي تقرر أن يكون صورة الأصل من دار أوبرا «لاسكا لادي ميلانو» التي تُعد من أولى الأوبرات في العالم.

واستخدم هذان المهندسان في بناء دار الأوبرا كتلاً من الخشب المستورد من أشجار الأرز اللبناني هذا بالإضافة إلى ألواح الابلاكاج والتي استُعملت كقواطيع للألواح، واستُخدم الكرتون المضغوط والجبس في صنع الزخارف، والتي جاءت في أغلبها على هيئة مجموعة من الملائكة ونقوش مستوحاة من

(١) وهذا من الظلم المدمر للممالك.

المعابد الرومانية، كما تم رسم أعلام الموسيقى وفن الأوبرا على الحوائط والأسقف.

وأُعدت صالة العرض في الدار بحيث تستوعب ٨٥٠ كرسيًّا هذا بالإضافة إلى المسرح الذي بلغ عرضه أكثر من ١١ مترًا حتى يصلح لعرض كل المناظر مهما بلغ اتساعها، بالإضافة لصالات الاستراحة والتدخين، والتي توفرت داخل الدار بشكل ملحوظ.

ونتيجة للسرعة التي حُدد بها موعد افتتاح الدار مرتبطًا بافتتاح قناة السويس للملاحة الدولية، والتي لم تعط للمهندسين والفنيين والعمال فرصة أكثر من ستة أشهر لإتمام العمل بكل ما فيه من فنون وزخارف فقد جاء موعد الافتتاح قبل اكتمال غرف الممثلين ومخازن المناظر والملابس، ولهذا اضطروا إلى الاستعانة بخيام تم استيرادها من فرنسا ليتم فيها تخزين المناظر والملابس واستخدامها كغرف للممثلين[١].

- وإليكم وصفًا لسرف إسماعيل الشديد في المواسم والأعياد وفي تزويج أولاده، وفي قصوره الكثيرة:

رأت مصر على ممر القرون من مظاهر العظمة ومجاليها، وأبهة الملك وجلاله، وفخفخة الرسميات وجمالها، ما لا تحسد معه قطرًا في الوجود على ما أحرزه من ذلك؛ ولكنه لم تتوال تحت قبة سمائها الصافية، وعلى ضفاف نيلها السعيد، سلسلة أعوام أخذت نصيبها الأوفر من الجلال والمهابة، والبهجة

(١) الخديوي والإمبراطورة: الجزء الخامس مقالة في الإنترنت.

والأبهة، والجمال والفخامة، واللذات، مثل أعوام مُلك (إسماعيل) الستة عشرة. فقد كانت حلمًا في مخيلة التاريخ لم يتحقق إلا مرة واحدة في دائرة عصوره! لا تكلمني عن جلال حفلات الفراعنة الأقدمين؛ ولا عن أبهة الاحتفال البطليموسي المهيب بالمجيء برفات الإسكندر الأكبر من بابل إلى مقره الأبدي في الإسكندرية.

لا تذكر لي «الحياة التي لا يقتدى بها» التي قضاها أنطونيوس وكليوباترا.

لا تحدثني بأيام أحمد بن طولون وخمارويه، وموكبهما السَنِّي، وابتهاجات قران قطر الندى بالخليفة العباسي، المالك على ضفاف الدجلة في بغداد.

لا تخبرني بزهو الأعياد والرسميات في أيام الفاطميين التي لن تُنسى، وبجلال جلوس أولئك الخلفاء البذاخين، وفخامة مواكبهم في الأعياد والمواسم؛ لا تطنطن لي بفخفخة رجوع البندقداري وقلاوون وفرج والناصر وبرقوق والمؤيد وبرسباي وقايتباي[1] إلى عاصمتهم المصرية، عقب انتصاراتهم في الشرق، وشقهم شوارعها بالقبة والطير.

ولا تذكر لي دخول بونابرت القاهرة على رأس جيشه الفائز من تحت قبة باب الفتوح، بين عزف الموسيقات، ودق الطبول؛ فإن هذا جميعه، على ما فيه من سنا وسطوع، وأخذ بمجامع القلوب، ينكسف تمامًا أمام الأشعة المنبعثة إلى صفحات الأساطير عن أُبهة الأيام وجلالها وأعيادها في عهد (إسماعيل).

وأنا بعد ما تقدّم لنا ذكره عن الأعياد التي أقيمت احتفالًا بقدوم

(١) هذه أسماء السلاطين المماليك الذين حكموا مصر والشام.

السلطان عبد العزيز؛ واللورد باجيت أمير الأسطول البريطاني في البحر الأبيض؛ والإمبراطورة أوجيني، إمبراطورة الفرنساويين؛ والإمبراطور فرنتز يوسف إمبراطور النمسا والمجر؛ والبرنس فردريك، ولي عهد الدولة البروسية؛ وزمرة العواهل والأمراء الذين حضروا حفلات فتح «ترعة السويس»؛ وقد أنفق فيها وحدها ما أنفقته أسرة برمتها من الأسر السابقة في أعياد مئات من السنين؛ بعد ما سبق لنا وصفه من مظاهر الضيافة التي بُذلت في تلك الأعياد للألوف من الوافدين، تباعًا، أيامًا بل أسابيع متوالية، وامتازت بأطعمتها اللذيذة ومشروباتها الفاخرة ونزهها النيلية الجميلة، والضيافة التي كانت تُبذل بسخاء لا يعرف حدًّا، وتفنُن لا يعبر عنه وصف لكل عالم وأديب، ورجل سياسة أو مال، كان يقدم زائرًا على العاهل المصري البهي المكارم؛ بعد ما شرحناه من إقامة الأعياد والمراقص الشتائية، الآخذة بهجتها بمجامع الألباب، في كل سنة من سني ذلك العهد العديم المثيل؛ وما بيَّناه من استقدام المليك الحاتمي الكف طوائف الممثلين والممثلات، وعلى رأسها نوابغ الفن وملوكه وملكاته، منذ أنشأ المسارح الفخمة للتمثيل في عاصمتي بلاده؛ بعد ما ذكرناه من إقامة حفلات السباق في مصر والإسكندرية على نظام لم تعهده القرون السالفة مطلقًا، وأَزْرى بحفلات لعب القبق[1]، في أيام السلاطين المماليك؛ وما ذكرناه عن مظهر (إسماعيل) الخلاب في معرض باريس سنة ١٨٦٧م، وفي زياراته المتعددة للعواصم

---

(١) أزرى أي عاب وحَقَّر.

ولعبة القبق لعبة تُستعمل فيها السهام على هيئة معينة لتدريب الرامين على إصابة الهدف، وهي من اختراع المماليك.

الأوروبية لاسيما في سنة ١٨٦٩م؛ وفي الحفلات التي أقامها في قصره بميركون على البوسفور للسلطان عبد العزيز وكبراء دولة بني عثمان، لا ترانا في احتياج إلى التوسع في هذا الباب، ولكنا، لايفاء الموضوع حقه، نقول إن أبهة الملك وجلاله تمثلا في أيام (إسماعيل) علاوة على ما ذكرناه من مظاهرهما: (أولاً) في الأعياد والرسميات، (ثانيًا) في الأفراح والأعراس؛ (ثالثًا) في القصور والسرايات وما اشتملت عليه.

أما الأعياد- وهي الإسلامية الكبرى، والقومية العامة، كعيد وفاء النيل، وتذكار يوم الجلوس السنوي- فإنك كنت ترى فيها العاصمة قائمة قاعدة؛ تجتاز شوارعها المواكب الفخمة والعربات الفاخرة، والرايات والأشاير[1]، والطبول والزمور، وجماعات أصحاب الرتب والنياشين بملابسهم الذهبية الساطعة ونياشينهم المتلألئة، وأوسمتهم الفاخرة؛ يفدون على سراي عابدين زرافات، ووحدانًا؛ وكنت تسمع الموسيقات تصدح بأنغامها الشجية في كل حي من الأحياء، وتدوي المدافع دويًا متعاقبًا، وتُجرى الاستعراضات الجميلة: إما في ساحة عابدين الفسيحة، وإما بالعباسية، مكان المولد النبوي، الممتاز من بين تلك الأعياد بإحياء الليالي السابقة لحلوله، إحياء بديعًا؛ فتنتشر في الفضاء الواسع السرادقات الفخمة المزدانة بأفخر الرياش، لاسيما سرادق الخديوي وسراداقات رجال حكومته؛ وتُتلى الصلوات وتقام الأذكار في الخيام والصواوين، وتعم الفيوضات الخديوية المعوزين والفقراء، فتمدّ لهم

(١) جمع الإشارة، وهي التي يحملها أرباب الطرق الصوفية.

الأسمطة[١] ليلًا؛ فيأكلون ما طاب ولذ؛ وتشعل الصواريخ والألعاب النارية على أبدع الأشكال وأتم الأنواع.

وأما عيد الجلوس، فإنه كان يمتاز بمرور عشرة آلاف درويش[٢]، بأشايرهم وراياتهم، أمام شرفة القصر بعابدين بضجة وعجة عجيبتين، تستمران ساعتين؛ وباستعراض فخم يقام بالعباسية، وتؤمه جماهير العالمين من كل فج عميق.

ناهيك بما كان يقام في تلك الأعياد من الولائم، وما يُنحر من النحائر، وما يُوزع من الصدقات، وينعم به من النعم؛ ويُجاد به من العطايا؛ فما من مستخدم في القصور مهما كان حقيرًا إلا وتخرج له الهدايا الثمينة المتنوعة:

للكبراء تمنح القصور والأطيان، والجواري الحسان، والجواهر الثمينة، والجياد المطهمة.

وللمتوسطين تُهدى صُرر النقود، أو السيوف المرصعة، والآنية الفاخرة، والرياش الوثير.

وللأصاغر، تُعطى الجوائز من الخواتم والساعات، والملابس والحلويات.

فكنت ترى الأقوام، على اختلاف مراكزهم الاجتماعية، ينتظرون حلول الأعياد بمطامع مفتوحة وأعين مرفوعة، مركزها ولي النعم وآل بيته، فتجود

---

(١) سُفَر الطعام.

(٢) أي الصوفية.

أيدي (إسماعيل) وأزواجه وبناته بما يشبع تلك المطامع ويقرّ تلك العيون[(١)].

وأما الرسميات، وأهمها استقبال القناصل عند تعيينهم، فإن أخص ما كان يستوقف الأنظار فيها العربات الخديوية الخاصة تجرّها أجاويد الجياد، تارة ستة، وطورًا ثمانية، وكلها من لون واحد، وتحف بها كوكبات الفرسان بسيوف مشهرة؛ فتذهب بمعتمدي الدول إلى حيث يستقبلهم العاهل المصري وهو في وسط حلقة من وزرائه وأخصائه، يأخذ سنا ملابسهم بالأبصار، وتبهر جواهر النياشين المتلألئة على صدورهم الأنظار؛ فبعد أن تتبادل الخطب المعتادة؛ وتتصافح الأيدي، كان يصدر الأمر الكريم بالإنعام على الوافد بسيف من السيوف المرصعة الثمينة، وحصان من أجاويد خيل الاسطبلات الخديوية العامرة.

وأما الأفراح والأعراس، فلا أوقع في تقريبها إلى دائرة المخيلة من وصف الأعياد التي أقيمت احتفالًا بزواج الأمراء الثلاثة: توفيق وحسين وحسن، أبناء (إسماعيل)، من الأميرات أمينة هانم بنت إلهامي باشا بن (عباس الأول)، والأميرة عين الحياة هانم بنت الأمير أحمد باشا بن (إبراهيم الأول)، والأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد علي الصغير بن (محمد علي) الباشا العظيم؛ وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن (محمد سعيد)، تلك الأعياد، وقد أقيمت ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣م، دامت أربعين يومًا كاملة باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها؛ ولا يزال ذكرها إلى يومنا هذا يبهر تصوّر الذين رأوها وعاشوا أيامها اللامنسية.

---

(١) أنظر: «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص ٢٣٠.

فإن شوارع العاصمة المهمة، وعلى الأخص ما كان منها مؤديًا إلى القصر العالي مقر والدة (إسماعيل)، وإلى سراي الجزيرة، مقر حفلات (إسماعيل) المفضل، وسراي القبة، مقر ولي العهد، زُينت بالنجف والفوانيس المختلفة الألوان على مسافات بضعة آلاف من الكيلومترات[1]؛ ووُضع في نهايتها أقواس نصر مختلفة الأنوار، جعلوا في أعاليها طرقات رُصعت بالشموع.

فسطعت ملايين الأضواء، تتلألأ في الليل كأنها نجوم سطعت فجأة فقلبت الظلام نهارًا، أو جعلت المتفرّجين يتصوّرون مدة ستة أسابيع متوالية، أنهم ينتقلون في الليل من منطقة مدار الشمال إلى منطقة أحد القطبين صيفًا، حيث لا تغيب الشمس عن الآفاق أشهرًا متعددة.

وأقيمت في أهم الميادين جوقات موسيقية وتخوت آلاتية، وأهمها تخت عبده الحمولي، بلبل الأفراح ورب الطرب الشرقي على العموم. فأخذت تلك تصدح وتعزف؛ وأخذت هذه تشنف الأسماع بألحان بديعة وأصوات رخيمة.

ونصبت في كل جانب المسارح المرتجلة، ليمثل عليها غواة الفن وجوقات كراكوز، فيحضر مَن شاء تمثيلها مجانًا ويعود إلى منزله مرتاحًا مبتهجًا، ومُدت الحبال في الساحات العمومية، لاسيما جهة القصر العالي، ليلعب عليها «البهلوانيون» ألعابهم المدهشة المحيرة الألباب؛ فشبكت بصواري عالية جدًّا ملفوفة عليها أقمشة ملونة، تعلوها مراءٍ فاخرة، وتتخللها مناور ساطعة.

---

(١) كأن المقصود الأمتار وليس الأكيال.

ورتبت الصواريخ بتفنن غريب، في تلك الجهة عينها؛ وأخذوا يشعلون كل ليلة جانبًا منها؛ فتدوي طلقاتها في آفاق العاصمة كلها؛ وتتناثر نجومها وأهلتها في جميع الأحياء ست ساعات متوالية، ناشرة فيها أنباء الأفراح القائمة، وداعية الأهالي على اختلاف طبقاتهم إلى الاشتراك فيها.

ففي اليوم الخامس عشر من شهر يناير، على ما نظن، بدأ خروج الهدايا المهداة من سمو الأميرة والدة (إسماعيل) وزوجاته الفخيمات إلى العرائس من القصر العالي، وشوارهن[١]. وكان شوار الأميرة أمينة هانم - زوجة ولي العهد- أول ما خرج من ذلك النوع، فسِيرَ به إلى قصر القبة، تخفره[٢] صفوف الفرسان، بزي عربي بديع، بملابس بيضاء ناصعة كالثلج، تتقدمه جوقة موسيقية من أمهر العازفين، وكانت الهدايا موضوعة في أسبتة مكشوفة، فوق عربات مكسوّة بالقصب، على مخدات من القطيفة المزركشة بالذهب والماس، يغطيها شاش فاخر، يمسك بأطرافه أربعة عساكر في كل عربة؛ ويتبعهم ضباط بملابسهم الرسمية، والسيوف مشهرة في أيديهم.

وكانت تلك الهدايا عبارة عن مجوهرات سنية، وقلائد ماس ساطعة، من النوع المعروف عامة باسم «البرلنتي»؛ ومناطق من الذهب الخالص؛ وأقمشة مطرّزة باللؤلؤ العديم المثيل؛ وزمرد في حجم البيض؛ وملابس بيضاء مطرز عليها رَقْم الأميرة باللالئ والحجارة الكريمة؛ وآنية متنوعة من الفضة الصب الخالصة بكمية عظيمة، وثمن ذلك جميعه يفوق الحصر والعدّ، وكان بين

---

(١) الشوار هو جهاز العروس.

(٢) أي تحرسه.

الهدايا المقدّمة من (إسماعيل) لأكبر أبنائه سرير من الفضة الصب الخالصة؛ شبيه بالذي أهداه إلى الإمبراطورة أوجيني[١] أثناء إقامتها بمصر، مُحلى بماء الذهب الإبريز، وعواميده الضخمة مرصّعة بالماس والياقوت الأحمر النادر والزمرد والفيروز، فاجتاز الموكب المهيب شوارع العاصمة، بين سياج حيّ من العساكر الشاكي السلاح، وتقدّم يتهادى في سيره، مختالًا كأنه طرب بذاته، شاعر بقيمته.

ولم يختلف شوار الأميرات عين الحياة هانم وخديجة هانم وفاطمة هانم، والهدايا المهداة إليهن، عن شوار أمينة هانم، وما أهدي إليها مما تقدّم وصفه.

وفي اليوم السادس عشر، أحي في العباسية السباق الأوحد الذي سبق لنا الكلام عنه في غير هذا المكان؛ وكان معظم (جوكيه) من السود اللابسين لباسًا من الحرير الأحمر؛ ومدّ فيه - على نفقة الخديوي الخاصة- مقصف المدعوين فاقت أصناف مأكولاته ومشروباته، في التنوع واللذة، كل ما ظهر من نوعها على المقاصف الخديوية إلى ذلك الحين.

وفي اليوم السابع عشر أقيم مرقص فخم في سراي الجزيرة، دُعي إليه ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف ذات من الأجانب وأعيان البلاد ووجوهها، فنوّرت الطريق كلها من عابدين إلى منفذ كوبري قصر النيل في الجزيرة بفوانيس من الورق الزاهر الألوان، ونشر عدد عديد من هذه الفوانيس عينها في جميع طرقات البستان الجميل المحيط بتلك السراي البديعة، وبين أغصان أشجاره، وعلى الأخص في البهو الواسع الممتد طول دورها الأرضي، فكان

---

(١) هي إمبراطورة فرنسا.

منظر تلك الأنوار لاسيما بسبب تنسيقها وترتيبها من ألطف ما تقرّ له العيون وتنشرح الصدور.

وامتاز ذلك المرقص بأنهم هيأوا فيه وليمة عظيمة للمدعوّين بدلًا من المقاصف العادية، فبعد أن ماجت بجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة، حيث كنت ترى الأنوار المختلفة الألوان المنبعثة عن حليّ عقيلات المدعوّين تقترن بسطوع أكتافهن ونحورهن العارية، ويمتزج وقار الاسطمبوليات والملابس السوداء بأبهة ملابس كبار الموظفين الرسمية، الساطعة الأوسمة المتحلية بها صدورها على قصبها وذهبها الوهاجين، وبجلال ملابس الضباط العسكرية، اللامع ذهبها حول وجوه أصحابها، الملفوحة من الشمس في فيافي السودان ومجاهله، أو في مفاوز اليمن، أو في وهاد جزيرة كريت وبين مضايق جبالها؛ بعد أن ما جات بجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة، بينما الشيوخ المسلمون من علماء وأعيان وموظفين، اللابسون قفازات بيضاء والملتحفون بوقارهم ينظرون إلى قصفهم بأعين تستغرب أن يقبل على الرقص الكهول، وتهزأ بهم هزءًا ساكتًا؛ بعد أن ماجت بجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة، وقد حركت الحركة شهياتهم إلى الأكل، جلسوا حول الموائد الفاخرة الممدودة، حيث أقبل يخدمهم نيف وأربعمائة غلام (جارسون) ورئيس طهاة (ميتردوتيل)[1].

وفي التاسع عشر منه، بدأت أعياد القصر العالي، فنصبت حول الساحة الممتدة أمامه الصواوين والسرادقات وعليها أسماء أصحابها وبيان الغرض المعدّ كلّ منها لأجله، وفرشت بالطنافس العجمية الفاخرة؛ وأقبل أرباب

(١) بمثل هذا الفساد يتنزل غضب الله والعياذ بالله.

اليازرجة يقيمون ألعابهم اللطيفة في وسط تلك الساحة الواسعة؛ ومن ضمنهم بهلوان كان يصعد على حبله بخروف ويجزره فوقه، ثم تفرّق لحومه على الفقراء.

ورتب مقصفان للعموم: أحدهما على النمط الغربي، وما فتئ مزدحمًا بقاصديه، الراغبين على الأخص في أنبذته العتيقة الجيدة[١]؛ والآخر على النمط الشرقي، وما فتئ هادئًا بالمقبلين عليه، وأقيمت صواوين خاصة للقناصل؛ وغيرها للتجار وأخرى للعلماء؛ وسرداق لمحافظ العاصمة، علاوة على الصواوين التي أقامها الأعيان على نفقتهم لأنفسهم، ليتمتعوا بمشاهدة الأعياد- وكنت تراهم جالسين فيها يدخنون شبكاتهم- والصواوين العمومية المتخذة قهوات للرقص والغناء.

على أن الرقص والغناء لم يكونا قاصرين على الخارج، بل ما كان منهما في داخل القصر وفي سرّ دور الحريم كان أهم وأشهى منظرًا: هناك كنت ترى أشهر الراقصات مزاحمات صفية وعائشة الطويلة وغيرهما من ربات الفن السابقات، على الإبداع فيه.

هناك كنت تسمع (ألمظ) التي كانت إذا غنت أخذت بمجامع القلوب واستولت على الأسماع برنين صوتها الرخيم، وتوقيع أناشيدها الفتانة.

هناك كنت تنظر مشاهير البهلوانية من الإنجليز يأتون من صنوف الألعاب ما يخلب العقول ويدهش الألباب؛ وأساتذة الكار[٢] من أهل

---

(١) إنا لله وإنا إليه راجعون فالخمر أم الخبائث.

(٢) الكار هو الصنعة والمهنة.

اليازرجة والسيماء[١] يأتون من الملاعيب ما يحير الأبالسة أنفسهم؛ وذلك لبهجة ساكنات تلك الدور وانشراح عيونهن وأفئدتهن.

وفي ظهر الثالث والعشرين من يناير، خرجت العروس الأميرة أمينة هانم، بصحبة سمو الوالدة باشا من سراي[٢] الحلمية، وتوجهت باحتفال عظيم إلى قصر سمو ولي العهد بالقبة؛ يتقدّمها ويحف بها موكب مهيب مؤلف من ثلاثة آلايات من الخيالة: (الأول) آلاي ذوي الرماح، وراياتهم المرفرفة من رماحهم خضراء وحمراء، ورؤوسهم مغطاة بخوذات الدراجون؛ و(الثاني) آلاي ذوي الدروع، ودورعهم تسطع عليها الشمس فيتلألأ كلٌ منها كأنه قرصها المنعكس، ويتدلى من خوذاتهم شاش جميل أصفر وأبيض يلعب الهواء به حول وجوههم السمراء الهيجانية؛ و(الثالث) آلاي ذوي الزَرَد[٣]، وسلاحهم كسلاح الغُز[٤] أيام الصليبيين، وخوذاتهم الصغيرة يتدلى منها قناع على وجوههم من الأمام، وأكتافهم من الوراء، وهم في كسوتهم الفولاذية جامدون، كأنهم قُدّوا[٥] من جلمد أو من حديد، قطعة واحدة، كفرسان شاهين شاه وصلاح الدين والظاهر بيبرس.

وسارت وراءهم العربات، وأهمها عربات التشريفة يجرّها الستة والثمانية من الخيول ذات اللون الواحد؛ أبيض كالنور، أو أشهب كالذهب، أو أسود

---

(١) السيماء المراد بها هنا ألعاب التخييل التي تشبه السحر.

(٢) السراي هو القصر.

(٣) أي الدروع.

(٤) الغز جيش من الأتراك.

(٥) أي خُلقوا وكُونوا.

كالليل؛ ويقودها حوذيون بملابس حمراء تخططها شرائب القصب والفضة، بجوارب حريرية تصعد لغاية ركبهم، وبجدائل شعور مستعارة مرشوشة بالبودرة على رؤوسهم، كأنهم غلمان أحد اللويسات، الرابع عشر أو الخامس عشر أو السادس عشر، ملوك فرنسا، أعيدوا إلى الوجود؛ ويسير بجانبها مشيًا على الأقدام خدم باللباس عينه، أيديهم على عضاضات أبوابها؛ وعلى رؤوس الجميع، من حوذيين وخدم، برانيط واسعة من ذوات القرون! وسار وراء العربات: الأغوات، بلباس فرنجي وبنطلونات ملونة فرايحية، يمتطون صهوات خيول قلما يدركون كيف يحكمونها؛ وكانت العين ترى في وسطهم شيخًا جليلًا وقورًا مهيبًا؛ وتسمع الأذان همسًا أنه أمين بك آخر المماليك، وصاحب الوثبة المشهورة، على أنه إنما كان رئيس إدارة بيت دولة الوالدة.

وعلى هذا النمط عينه، وبالأبهة والجلال ذاتيهما، خرجت عروسا الأميرين حسين وحسن إلى قصري زوجيهما؛ وأما الأميرة فاطمة هانم كانت زفتها أبهى وأجمل، وقد وصف إدون دي ليوم كيفية الاحتفال بفرحها في داخل القصر العالي عينه، كما نقلته إليه عقيلته، فقال:

اجتازت المدعوات بستانًا فسيحًا منارًا، كأنهم أرادوا أن يبقوا فيه نور النهار، بملايين المصابيح المتعددة الألوان؛ وسرن فوق طرقة رخامية تحف بجانبيها الأشجار والمغروسات الغريبة، فبلغن مدخل سراي الوالدة، حيث كان الأغاوات في انتظارهن، يوصلوهن إلى قاعة واسعة ذات رياش فاخر. فوجدن هناك جواري الحريم، ونصفهن مرتديات لباس رجال من أفخر الملابس الشرقية، وواقفات بصفة حجاب؛ وبعضهن لابسات لبسًا بسيطًا،

بطرابيش حمراء على رؤوسهن، وشاهرات في أيديهن سيوفًا لامعة؛ وبعضهن لابسات لبسًا عسكريًا ساطعًا، وواقفات وقفة عسكرية، بمظهر عسكري حربي لا بأس به، كأنهن وصيفات الملكة زبيدة زوجة أمير المؤمنين هارون الرشيد، فأدخلن الضيفات إلى حجرة كانت «العوالم» ترقص فيها بالساجات! بينما كانت موسيقى نسائية تعزف ألحانًا شجية، تلك الحجرة كانت تُفتح على حُجَر أخرى، يتناول النظر أطرافها، وفيها جواري عديدات يرقصن رقصًا غريبًا بعصي وسيوف ودرقات في أيديهن.

ثم اجتازت الضيفات عدة بلوكات أو صالات، قدّمت لهن فيها جميع أنواع الشربات، والمشروبات والحلوى المصنوعة على الطريقتين الغربية والشرقية، معروضة على موائد جمعت كل ما لذّ وطاب، وترأست أميرات الأسرة المالكة المائدة الخصيصة بزوجات الخديوي وقرينات القناصل، وغيرهن من قرينات كبار النزالة؛ فبينما هن يأكلن ويشربن، جعلت الموسيقى تصدح صدحًا مفرحًا.

ثم قدّمت الضيفات إلى دولة (الوالدة) في قاعة ذات رياش لا نظير له، وواسعة سعة لا تضيق بمئات الجالسين؛ فكن يسرن وراء الجواري المسلحات، وتقدّم السيدة الفرنجية التشريفاتية كلاً منهن باسمها إلى دولة (الوالدة)؛ ثم تُجلسها في المحل المعدّ لها على آرائك ممدودة في طول الحائط، يغطيها الحرير الثمين.

ولما انتظم العقد بجميع المدعوات، دخلت الراقصات والمغنيات وأطربنهن مدة؛ ثم قدّمت إليهن الهدايا الفاخرة، من لدن الأميرات وأزواج

الباشوات أصحاب المقامات الرفيعة في الحكومة المصرية، فتغنين بمديح الهاديات، بعد استئذان دولة (الوالدة)؛ والهاديات شكرنهن، وهي عادة «الشويش» المعروفة بيننا حتى يومنا هذا.

بعد ذلك استجليت العروس: فأمسك كلٌّ من أغاوات السيدات المدعوات شمعدانًا فيه شموع مختلفة الألوان، واصطفوا من أول السلالم حتى القاعة العظمى، حيث كان عقد المدعوات منتظمًا، وفُرش على الأرض منسوج من ذهب لتخطر العروس عليه، وانصرفت الراقصات ليعدن بمعيتها، وما هي إلا برهة قصيرة حتى تجلت الأميرة فاطمة هانم تستند على ذراع الأميرة أمها، في وسط جمهور أميرات البيت الخديوي الكريم، فتقدّمت بخطوات بطيئة، وبوقفة بعد كل خطوة، كأنها تقول للناظرات: ها أنا فأعجبوا بي! واجتازت، وعيناها مطرقتان، صَفّي الأغاوات على النسيج الحريري، بين أغاني المغنيات؛ والراقصات يتقدّمنها.

فحالما وقعت أعين المدعوات عليها نهضن، وبينما هي تتقدم نحوهن، بمعيتها وجواريها، صعدت كواعب كالبدور على كراسي وراءهن، وأخذت تنثر عليهن خيريات ذهبية، ضربت لتلك المناسبة، فتعلق برؤوسهن وملابسهن، فامتلأت القاعة على سعتها بالأميرات والسيدات والجواري والراقصات والمغنيات؛ وتألقت كلها بالديباج الساطع والذهب الوهاج؛ وبُثت في كل مكان منها زهور البرتقال والورود؛ ونثرت فوق الملابس اللماعة البراقة.

وكانوا قد أقاموا في صدر تلك القاعة، فوق منصة مرتفعة، ثلاثة عروش

مكسوة بالحرير الأبيض، فجلست دولة (الوالدة) على عرش اليمين؛ والأميرة أم العروس على عرش الشمال؛ وجلست العروس، وعلى رأسها تاج من الماس ثمنه أربعون ألف جنيه[١]، على عرش الوسط، وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنساوي الأغلى ثمنًا، كله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والماس، وله ذيل طويل: خمسة عشر مترًا، رفعته الجواري وراءها وهن راكعات، فتقدمت المدعوات وهنأنها، وبعد أن جلست معهن برهة، عادت إلى حجرها؛ واستمر الفرح حتى مطلع الفجر[٢].

لطيفة للأميرة خديجة هانم:

ومما يحسن ذكره بمناسبة تزويج الأمير حسن من الأميرة خديجة أن (إسماعيل)- وقد أُعجب بملامح الذكاء المرتسمة على محياها- لما أدخلها المدرسة التي أنشأها لأميرات البيت العلوي خصيصًا، وعدها بتزويجها من أحد أولاده، إذا هي أظهرت اجتهادًا في تعلّمها، ثم مضى على ذلك زمن، وعنّ (لإسماعيل) يومًا أن يزور تلك المدرسة، ويتفقد حال الطالبات فيها، فلما وصل إلى الأميرة خديجة سألها: «إلى أين بلغتِ من تعلُم القرآن، يا بنيتي؟» فأجابت من فورها: إلى «واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد!».

فسر الخديوي بجوابها جدًا، وقال: «أجل؛ أجل»، ثم برّ لها بوعده.

---

(١) وهذا مبلغ عظيم جدًا آنذاك يساوي في القوة الشرائية يومنا هذا أكثر من نصف مليار جنيه مصري، بل ربما أكثر بكثير.

(٢) انظر: «مصر الخديوي» لادرن دي ليون من ص ٣٣٢ إلى ٣٣٦.

أما القصور والسرايات، فإن ما بناه منها (إسماعيل) وحده يفوق كل ما بناه أسلافه العلويون[١] معًا؛ بل كل ما بناه أي عاهل من العواهل المصريين على ممر الأيام، إذا استثنينا منهم فراعنة الدولة الجديدة المجيدة، دولة أحمس وطوطمس ورمسيس. فهو الذي أقام في الإسكندرية قصور الرمل الشاهقة، بجهة سيدي جابر ومصطفي باشا؛ وهو الذي بنى سرايات عابدين والجزيرة والجيزة والقبة وحلوان الأنيقة الجميلة، علاوة على ما جدّد بناءه في سرايات رأس التين وقصر النيل والقلعة والنزهة وشبرا.

وهو الذي بنى للأمراء أولاده وللأميرات بناته القصور الباذخة التي تزدان بها العاصمتان[٢]؛ وأقام في كل بندر من البنادر الصعيدية التي كان له فيها أملاك خاصة، كبندر المنيا، السرايات الفاخرة، والقصور الباذخة، ولو شئنا وصفها كلها لاضطررنا إلى توسيع نطاق تاريخنا هذا توسيعًا ربما أدى إلى الملل، يكفينا القول أن مصر، منذ عصر (قبة الهواء)[٣] وقصر (خمارويه)[٤] وبستانه وهودج (الآمر بأحكام الله)[٥] ومناظر (الخلفاء الفاطميين)، ومنذ عصور (مباني القلعة) وسراياتها على أيدي الأيوبيين والبحريين والبرجيين[٦]، لم تعهد أيامًا كثر فيها فوق أرضها تشييد السرايات والقصور، وتجميلها بالبساتين النادرة المثال، مثل أيام (إسماعيل).

---

(١) أي الملوك من محمد علي وأسرته.

(٢) أي القاهرة والإسكندرية.

(٣) زمن المأمون.

(٤) بنت أحمد بن طولون.

(٥) الفاطمي.

(٦) أي سلاطين المماليك بقسميها: المماليك البحرية والمماليك البُرجية.

غير أن الأُبّهة والبذخ لم يظهرا في المباني بعُشر مقدار ما تجليا في تنسيقها وتجميلها من الداخل، وفي تأثيثها بالرياش الفاخر، فالرخام وحده الذي استُعمل في تنميق تلك السرايات وتزيينها كلّف عدة ملايين من الفرنكات؛ وبلغت نفقة النقوش والرسوم الداخلية في سرايات الجيزة والجزيرة وعابدين نيفًا ومليونين من الجنيهات؛ واستنفدت البساتين التي أنشئت حولها، وكثرت فيها أنواع الأشجار الغريبة الثمينة وأجناس الأزهار والرياحين والورد والجبلايات الصناعية والفساقي والبحيرات بأسماكها المتعددة الأنواع، نيفًا وأربعين مليونًا من الفرنكات.

وأما الرياش والفرش فحدّث عن البذخ والترف فيهما ولا حرج! فقد بلغت تكاليف الستارة الواحدة نيفًا وألف جنيه؛ فما بالك بالطنافس النادرة، والأبسطة الثمينة، والأرائك الذهبية، والمرايات البلورية الصافية، ببراويزها الغالية، والزهريات النفيسة، والكراسي العاجية، والمقاعد المطعمة بالصدف والمحلاة باللؤلؤ والمرجان، والطاولات الفضية الخالصة، والنجف الفخم والضخم ذي الخمسمائة والألف فنيار، والذي كان، إذا ما لعب النسيم بين بلوره المتدلى، فصدم بعضه بعضًا، رنّ رنينًا لذيذًا شبيهًا برنين تمثال «ممنون» في خرائب طيبة القديمة، عندما كانت تسطع عليه أشعة الشمس المشرقة! وما بالك بالآنية الفاخرة الكثيرة والمختلفة، الذهبية والفضية، والخزفية البديعة الصنع، والمرقوم عليها كلها بماء الذهب حرف [I] وهو الحرف الأول من اسم (إسماعيل) بالفرنجية؛ وبالمجوهرات العديمة المثال من ماس ودرر وياقوت، وزمرد وزبرجد، وفيروز، وخلافها مما كان يقدر ثمنه بنيف وأربعة

ملايين من الجنيهات؛ ما بالك بالتحف والأسلحة المتنوعة قديمها وحديثها؛ ومنها التاريخية، التي لا يقدر لها ثمن؛ والفريدة في نوعها، التي لا سبيل إلى الحصول على مثلها، ولو بُذل فيها مال قارون!

وماذا نقول عن عدد سكان تلك القصور، وعما كانوا يستنفدونه يوميًا من المآكل والمشارب؟ يكفينا، في تحويل قوة المخيلة إلى تصوّره، ذِكْرُ أنهم بعد صيرورة العرش إلى (توفيق الأول) عدّوا الذين كان يخرج لهم الغذاء من سراي عابدين وحدها، فإذا بهم عشرة آلاف!!

وماذا نقول عن عدد الجواري من بيض وسود وحبشيات، اللواتي كان (إسماعيل) يزوّجهن سنويًا من ضباطه ورجاله وموظفي حكومته، فلا يكتفي بإمهار الواحدة منهن المال الوفير، بل يقطعها الطين الواسع، ويرتب لها على خزينته الخصوصية المصروف الشهري الوافي، أو المعاش الكافي على أن كثيرات منهن طلقن بعد سقوطه.

ألا قد صدق حقًّا من قال: «إن ملك (إسماعيل)- وكل مظهره سلسلة أعياد وأفراح غير منقطعة- إنما كان حلمًا من الأحلام، حققته الأيام؛ ورواية في أسفار التاريخ قد لا تصدّق صحتها الأحلام»[(١)].

-تلك كانت بعض الصور التاريخية والحقائق[(٢)] المؤلمة لحياة ملك مسرف

---

(١) قال الخديوي توفيق الأول، متكلمًا عن أبيه، للمدرس بتلر أستاذ ولديه (عباس) و(محمد علي) في تعلم اللغة الإنجليزية: «لن يأتي أحد مثله، على مرّ الدهور، في أبهة الملك، وفخفخته السنية؛ فإن ذلك لا يمكن!» (انظر: «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص ٣٠٣).

(٢) تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٧٣- ١٨٧٩م للمؤرخ إلياس الأيوبي ١٣١/٢-١٤٧.

جدًّا، أضاع بسرفه ذلك بلاده، وأضاع ملكه، وجرّ على شعبه صنوفًا من الذل والهوان، وبتلك الأخبار نستطيع فهم أحداث الكتاب، وما سطره مصنفه الإنجليزي فيه من أخبار وأرقام.

أهم ما ورد في الكتاب:

في الكتاب جملة من الأخبار المهمة، والعبر والعظات التي ينبغي الوقوف عليها، فمن ذلك:

١- بيَّن المصنف بوضوح خطوات انجلترا وفرنسا في استدراج الخديوي إسماعيل إلى الاستدانة المتتالية حتى أوقعته في حبائلها، ووضعته في حصار محكم لم يستطع الخروج منه أبدًا إلى أن عُزل من قِبل الدولة العثمانية، وبيَّن المصنف بوضوح ذل الخديوي واستجداءه انجلترا كثيرًا لترحمه دون جدوى.

ولقّبه المصنف بالملك البائس، وما أحسن هذا اللقب وصفًا لحاله، وما أجدره به.

ولقّبه بالأمير الضعيف، والمُفْرغ من كل قيمة، وهكذا هان هذا الحاكم على الناس بعد أن نسي الله -تعالى- وتناسى العمل بشريعة الإسلام، وأقبل ينهل من حضارة الغرب بدون ضابط ولا رقيب ولا حسيب، فأساء لنفسه ولبلاده، وأوقعها في براثن المحتلين، وضاع منه ملكه.

وهكذا يفعل الطغاة في كل زمان ومكان بأنفسهم وبشعوبهم وبثروات بلادهم بسبب نزواتهم وشهواتهم وملاذّهم، وبسبب إعراضهم عن شرع الله تبارك وتعالى، وسبب مهم آخر ألا وهو عدم وجود أهل حلٍ وعقد يحاسبونه

وعدم وجود شورى حقيقية يصدر عنها، وهكذا تضيع البلاد بسبب حاكم جاهل مستبد طاغٍ لاه، وشعب أعزل ضعيف، مستعبد، مستذل لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئًا.

٢- بيَّن مصنف الكتاب بوضوح ألاعيب ساسة أوروبا، وتحكمهم في مقاليد مصر آنذاك، وتلاعبهم بكل القوى السياسية والشعبية ، على ضعفها وتهافتها وذلها آنذاك، وإجبار الحاكم على تلقي الصفعات على هيئة قرارات فوقية عليا لا يستطيع ردها ولا تقليل عنتها عليه وعلى شعبه، والأوربيون يعملون لمصالحهم ويستغلون لافتات الحرية والحضارة والديمقراطية لتمرير ما يريدون تمريره من ظلم الشعوب والتعدي على ثرواتها ومصالحها.

غيَّر الخديوي إسماعيل شرع الله تعالى، وأنشأ في مصر محاكم يتحاكم فيها الأوروبيون لا سلطان له عليها، وأنشأ محاكم يتحاكم فيها المصريون إذا كان الخصم أوروبيًا، وكذلك لا سلطان له عليها، والمصيبة أن قضاة تلك المحاكم كانوا من الأوروبيين في معظمهم، فلما جَدّ الجد، وابتدأت حبائل الأوروبيين تطبق على عنق الخديوي خذلته تلك المحاكم التي أنشأها بإرادته المطلقة، وحكم عليه القضاة بأحكام توافق مصالح بلادهم، فلم يستطع فعل شيء، وأهين وذَلّ حتى باعت تلك المحاكم بقراراتها المتتالية قصوره وأثاثه وماشيته وأراضيه تاركة إياه غارقًا في بؤسه وضعفه، وما أجدره بقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه:١٢٤]، وما أحقه بقوله عز وجل: ﴿ نَسُوا۟ ٱللَّهَ

فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧]، فكيف يُولي قضاة أوروبيين نصارى في بلاده ويُحكّمهم في رقاب مواطنيه والله تعالى قد قال: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾؟! [النساء:١٤١] والشرع الحكيم الحصيف يمنع هذا في ديار الإسلام ويوحب تعيين قضاة مسلمين يحكمون على المسلمين وغيرهم بحكم الله تعالى من فوق سبع سماوات.

٤- ظهر في الكتاب جليًا واضحًا أن الحاكم ومؤسسات الحكم في مصر كانت آنذاك بمعزل عن الشعب، وأن ذلك الشعب المسكين لم يكن له رأي ولا مشاركة فيما جرى آنذاك، ولذلك لما حوصر الخديوي وضُيق عليه لم يجد شعبًا يلجأ إليه، فقد أنهك الشعب بيديه الآثمتين، وظلمه، وغصبه حقه مرارًا وتكرارًا، وسلط عليه من أنواع المظالم الشنيعة ما يندى له جبين الإنسانية، وبذلك حكم شعبًا منهكًا مظلومًا لم يكن قادرًا على مواجهة المحتلين الإنجليز لأنه لم يدرّب على ذلك أصلًا، ولم يكن له حول ولا طول في تحريك ساكن في البلاد أو تسكين متحرك، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

٥- ذكر المصنف في كتابه بعض المحاولات العقيمة التي قام بها العلماء في مصر آنذاك من أجل تصحيح الأوضاع، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ لكنها كانت محاولات متأخرة، جزئية، ضعيفة ، وذلك لأنها لم تستند إلى قوة حقيقية، ولا لتحرك مدروس، ولا لمطالب عامة، بل كانت فقط مطالب تخدم الخديوي خدمة وقتية ، فليتهم قاموا ليطالبوا بالحكم بشريعة الله تعالى، وبالعدل الشامل، وبالشورى الحقيقية، وبرفع المظالم، وبتحقيق عقيدة الولاء لله -تعالى- والمؤمنين، والبراء

من الكافرين، كل ذلك لم يقع، وإنما قام العلماء يطالبون بإبعاد موظَفَيْن أوروبيين عن الوزارة المصرية!!! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولا ريب أن أثر العلماء قد ضعف كثيرًا منذ أن استطاع محمد علي إقصاء عمر مكرم - الذي كان السبب في توليته عرش مصر - ونفيه، وقصّ أجنحة العلماء وإضعافهم، فلما كان زمن الخديوي إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي كان العلماء قد ضعف أثرهم إلى الحد الذي لم يعد يُسمع لهم صوت مؤثر حقيقي في مصر آنذاك.

فإذا اجتمع على مصر حاكم ظالم طاغٍ باغٍ، وشريعة مُبعدة مُنحّاة، وعلماء لا أثر لهم تقريبًا، ومكر أوروبي، وفقر مُدْقع، إذا اجتمع كل ذلك يُفهم سهولة احتلال الإنجليز لمصر وإيقاعهم بأهلها في مدة قصيرة جدًّا، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

٦- في الكتاب أرقام دقيقة للدَّين المصري وأرقام دقيقة للربا الناتج عن الدَّين، وقد كان الربا فاحشًا للغاية «أضعافًا مضاعفة» إذ بلغت نسبته من ٢٢- ٢٦٪، وهل هناك سياسي عاقل يقبل بالاستدانة بربا سنوي يبلغ ٢٦٪، إن هذا لهو الجنون والسفه، لكن يظهر في ثنايا الكتاب بوضوح كيف دمَّر الربا الاقتصاد المصري؛ وأضعف البلاد ماديًا وسياسيًا ومجتمعيًا، وصدق الله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة:٢٧٦]، وتلك الأرقام المالية المذكورة في الكتاب تبقى مذكِّرة بشناعة الربا وخطره، وخاصة أن العاقبة كانت استيلاء انجلترا فعليًا على كل ثروات البلاد، وتحكمها في شئونها الداخلية تحكمًا لا مزيد عليه، وكل ذلك كان قبل الاحتلال الفعلي لمصر.

الكتاب ومصنفه:

اتضح جليًا من قراءة نصوص الكتاب أن المصنف كان منصفًا للغاية، كثير النقد لسياسة بلاده في مصر، مستهزئًا ساخرًا بالحلول التي قدمها السياسيون الإنجليز لأزمة ديون مصر، بل تجاوز كل ذلك إلى بيان أن هم الأوروبيين عامة والإنجليز خاصة هو السيطرة على الشعوب ومص دمائها، ونهب ثرواتها، وهذا النقد على هذا الوجه لم أجده عند سياسي أوروبي برلماني بهذا الوضوح الشديد، والنَفَس الناقم على صنيع الساسة والاقتصاديين.

والكتاب مكتوب بلغة انجليزية رصينة قديمة، كلفني ترجمته - على قصره وقلة عدد صفحاته- مبلغًا ضخمًا للغاية بسبب أن المترجمين الذين يفهمون الإنجليزية القديمة قِلّة، والله المستعان ومنه العوض جل جلاله.

وقد أتى المصنف على ما يريد بعبارة واضحة، وألفاظ موجزة، وتتابع حسن لا بأس به، لكنه لم يبدأ كتابه بداية تربط الحدث بما قبله، ولم يختم كتابه خاتمة تربط الأحداث بما بعدها، وإن كان له عذر في ختم كتابه على هذا النحو لأنه كان قد طبعه في وقت بدء الاحتلال الإنجليزي على مصر، وإرادته توضيح ظلم هذا الاحتلال، وبيان أسبابه المباشرة، لكن كانت بداية الكتاب غامضة لمن لم يعرف الأحداث التي سبقت عهد الخديوي إسماعيل، ولم يقف على أسباب استدانته وسلوكه هذا المسلك المشين.

أما الترجمة فمتوسطة، تفتقر إلى البلاغة المشوقة، لكن ربما العذر أن موضوع الكتاب جاف ومليء بالأرقام فلا سبيل إلى تلطيف العبارات، وسلاسة الأسلوب، وجزالة الألفاظ، والله أعلم.

وإن كان من مأخذ على المصنف فهو إغماضه لبعض الأحداث التاريخية المهمة، وسوقه إياها بإيجاز شديد ربما عَمّى على عامة القراء فهمها، لكن عذره أن تلك الأحداث كانت مشهورة في زمانه فلم يجد حاجة للتوسع في إيرادها وشرحها.

وقد طُبع الكتاب في نيويورك قديمًا سنة ١٨٨٢م، أي في سنة الاحتلال الإنجليزي لمصر.

عملي في هذا الكتاب:

قدمت للكتاب بمقدمة يسيرة، وترجمت للمصنف ترجمة موجزة، وعلقت على ما أرى التعليق عليه من الأحداث المهمة بإيجاز أيضًا، ولم أخالف المصنف في شيء من الحقائق التي أوردها، وقد درست مليًا تلك الحقبة لإعداد مادة «الحملة الإنجليزية على مصر» التي بثتها قناة اقرأ سنة ١٤٣١هـ/٢٠١١م، وعرفت من الحقائق ما يمكنني من الحكم على الكتاب، وأنه صحيح تاريخيًا، ليس فيه مغالطات ولا مبالغات.

وفي الكتاب هوامش كثيرة محصورة في بيان المراجع للأرقام والأخبار التي ساقها، فأبقيتها لأهميتها التاريخية.

والكتاب مهم، ويعد من الوثائق التاريخية المبينة لأحداث ذلك الزمان ووقائعه، ولا أعلمه تُرجم قبل ذلك.

ترجمة المصنف:

هو سياسي ورجل أعمال اسكتلندي

ولد سنة ١٨٣٩م وكان يمارس التجارة في الهند، ورأَس بنك الحكومة في البنغال عام ١٨٦٢م، ثم افتتح عملًا تجاريًا خاصًّا به، وبعد عشرين سنة من بقائه في الهند عاد إلى انجلترا، واشتغل بالسياسة الإنجليزية في بلاده والهند، وكان ليبراليًا، يؤمن بإعطاء الهنود مشاركة أكبر في الحكومة الإنجليزية في الهند، وفي انتخابات سنة ١٨٨٦م أصبح عضوًا في البرلمان البريطاني، ثم أعيد انتخابه سنة ١٨٩٢م، ورأس نادي سترود الليبرالي.

توفي في لندن سنة ١٩٠٩م[١].

***

(١) ترجمته بتصرف وإيجاز من موقع ويكيبيديا.

حكاية عار

إفساد المصريين (أونْهْبُ مِصْرَ)

حكاية ترويها التقاريرالبريطانية الرسمية

بقلم

جون سيمور كي

John seymour keay

تقديم وتعليق وتحقيق

محمد بن موسى الشريف

نيويورك

أبناء جي . بي . بتنام

G. P. Putnam's Sons

ملحوظة الناشر على الطبعة الأمريكية

المسألة الشرقية، الصراعُ الحرون الذي ترجِعُ جذوره لعامِ ١٤٥٣هـ [١] على أقل تقدير عندما استولى الأتراك على مدينة القسطنطينية، يبدو أنّه يعود اليومَ إلى واجهة الأحداث بفعل الظروف الاستثنائية والمعقّدة التي تشهدها مِصرُ، ولكنّ حقيقة ما يجري على أرض الواقع الآن سَيَشُقُّ على الوافدِ إلى غمارِهَا فَهْم بواطِنِهِ من مجردِ الاطلاع على التقارير الواردة من هناك فحسب. بيدَ أنّ حربًا، لا ريبَ، كانت تدور رحاها فوق ثرى مدينةٍ عريقةٍ بهدف تدميرها، فالعمليات النشطةِ للأسطول البريطاني العظيم، والقوة الفاعلة الكاملة للجيش البريطاني لا يُمكِنُ أن تصفها كلمةٌ أخرى غيرُ الحربِ، حربٌ لم تُعْلَنْ أو تُقرَع طبولها بل أخمدَ جذوتَها تأكيدُ الحكومةِ البريطانية على استمرارِ تحالفها مع الباب العالي و«وصايتها بوصفها دولةَ صديقةً» على خادِمِهِ، الخديوي.

لكنْ إن لم تكن إنجلترا في حالة حربٍ مع حكومة مِصرَ، فلا بدَّ أنَّ مشكلتها مع الشعب المصري نفسهِ، أو شريحةٍ لا يُستهانُ بها منه.

في هذه الحكاية بين أيدينا يحاولُ رجلٌ إنجليزيٌ واسعُ الاطّلاعِ طويلُ الباعِ ذوغيرةٍ على شرفِ وطنِهِ تبيانَ حقيقةِ هذه المُشكلةِ بفصاحةٍ تتجلى بالوضوح والبساطةِ المنقطعة النظير التي سُرِدَتْ بها تلك الحقائقُ الثابتةُ.

---

(١) وذلك يوافق عام ١٨٥٧هـ.

تشكّلُ إفادةُ هذا الرجلِ، التي تتسقُ تمامًا وحُجِّيَّةُ الوثائق الرسمية، واحدةً من أكثر التُّهمِ الدامغةِ إدانةً لأفعال الأمّةِ المسيحيّةِ[١]، وتسلّطُ الضوء كذلك على بعض الأسبابِ، على أقل تقديرٍ، لكراهيةٍ مريرةٍ تجاه الأوروبيين تبدّت أكثرُ صورِهَا دمويةً وبشاعةً في مذبحة الإسكندرية[٢].

يظهرُ جليًّا أنّ السيد. «كي» رجلٌ ليبرالي يكتبُ من وجهة النّظر السياسية لليبراليين؛ ولكنّهُ لم يألُ جهدًا لإيضاح أنّه وفي حين أنَّ إدارةً ليبراليةً هي مَن تديرُ الآنَ الحرب في مصر، إلّا أنّ المسئوليةَ الأولى والكبرى عن افتراض بريطانيا العظمى حول الدّور الذي يضّطلع به مقاولو الأنفار[٣] بممارساتهم تجاه الفلاحين المصريين يجب أن تُلقى على عاتق حكومتي اللورد بيكونسفيلدوسالزبوري.

أعدّت دارُ النشر هذه الطبعةَ الأمريكيةَ من حكاية السيد «كي» إيمانًا منها بحتمية اهتمام الاستخبارات الأمريكية في الحصول على معلوماتٍ واضحةٍ تتعلّقُ بمسألةٍ ذات أهميةٍ بالغةٍ لأبناء عمومتهم الإنجليز، وتشكّلُ في واقع الأمر معضلةً لأوروبا برُمَّتها.

***

(١) هذه شهادة مهمة للغاية أدلى بها خصومنا، والحق ما شهدت به الأعداء.

(٢) حادثة جرت في الإسكندرية قبل احتلال مصر بأيام سنة ١٢٩٩هـ /١٨٨٢م، وخلاصة الحادثة أن رجلاً مالطيًا- يعني من رعايا انجلترا آنذاك- استأجر حمارًا وحمَّارًا مصريًا لكنه لم يوفه حقه، ولما اعترض الحمَّار قتله المالطي، فتعصب للمصري جماعته وانضم إليهم مندسون من قِبل الإنجليز لإشعال الشارع وإيجاد مسوّغ للأسطول الإنجليزي المرابط أمام سواحل الإسكندرية للتدخل، وفعلًا تدخل الأسطول الإنجليزي واحتل الإسكندرية عقب مقتل ٧٥ من الأوروبيين و٨٦٣ من الأهالي. انظر في تلك الحادثة: «تاريخ مصر للرافعي».

(٣) أي الذين يكلفون بجمع الضرائب من الفلاحين وعادة ما يكون الجمع بالضرب والإذلال والإهانة.

تمهيد

تُبرِزُ التعقيدات بالغة الخطورةِ التي تشهدها الساحة المِصرية في الوقت الراهن، أهميةَ الكشف عن أسبابها بوضوحٍ. ولكنّ هذه التعقيداتِ تمخضّت بشكلٍ رئيسي نتيجة نزعةُ الشر التي تعدُّ دافعًا يحرّك البيروقراطية الأوروبية في تعاملها مع الشعوب الأصلية(١). نزعةٌ راسخةٌ يكادُ يتلاشى لشدتها أيُّ أملٍ في أن يمهّدَ الكشفُ عن هذه الحقائقِ الطريقَ لتحسينٍ يتخطّى كونَهُ جزئيًّا وعابرًا فحسب.

في واقع الأمر، ما لم يتّخذ البرلمان إجراءاتٍ عاجلةً وصارمةً لضمانِ تخلّي المندوبين الإنجليز عن دأبهم في التّعدي المتكررِ والعدوانية تجاه الحكوماتِ المحليّةِ المنتدبين لديها، وعن تضليلهم أولي أمرهم في إنجلترا على نحوٍ يضرُّ بعلاقاتِ كلا الطرفين على حدٍّ سواء، فإنَّ هذا الكشفَ عن الحقائق لن يفضي، على الأرجح، سوى إلى مزيدٍ من الكتمانِ والتحريفِ المتقن لها دون أي تغييرٍ يُذكر على النهج السياسي.

منذُ زمنٍ ليس ببعيدٍ، تناولتُ بعضَ التقارير الرسمية الواردة من الهند الشرقيّة بالتحليل بطريقةٍ مشابهةٍ لتلك المعمول بها في الوقت الراهن على الوثائق الرسمية المصريةِ. وللأسف، لم يتمخّض هذا التحليل سوى عن

---

(١) نادرًا ما يفصح ساسة الغرب عن نزعة الشر هذه في التعامل مع الشعوب الإسلامية، لكن المؤلف كان منصفًا وواضحًا وقويًا.

نتيجةٍ واحدةٍ مفادها لجوءُ موظفينا في الجزر الهندية، المُنْذَرينَ أصولًا بذلك، إلى تحرير وثائقهم الرسمية على نحوٍ مدلّسٍ أكثر من ذي قبل، مُحيلينَ جميع البرقيّات المهمّة إلى دائرةٍ سريةٍ تخضعُ لرقابة مشددة من البرلمان[١].

متعظًا[٢] من الريبةِ التي اكتظّت بها جميع الشهادات الشخصيّةِ المُدلى بها فيما يتعلّق بطبيعة الحركة الوطنية المصرية وأسبابها، تجنّبتُ تمامًا الاستعانةَ بنتائج مشاهداتي الخاصّةِ طوال عشرين عامًا من إقامتي في الشرق، أُتيحَ لي خلالها العديد من الفرص لأصبح مُلِمًّا بشخصيّة العِرقِ العربيِّ وخصائصه.

وعليهِ فقد اسْتُقِيَت الحقائق المفصح عنها ها هنا بالكامل من الوثائق الرسميّةِ؛ التي لا يجبُ أن ننسى، علاوةً على ذلك، حقيقةَ أنّها لا تبوحُ بكافةِ الحقائق التي ينبغي الكشف عنها، بل تُفْصِح فقط عمّا عجز محرروها عن إخفائِه[٣].

وإذا ما أخذنا بالحسبان التباين الهائل في ميزان القوة بين إنجلترا ومصر، فلا شيءَ سوى قضيةٍ مشروعةٍ بشكل لا يقبلُ الجدلَ يمكنُ أن يسوِّغَ حربًا تَنشَب بينهما. وحتّى في مثلِ هذه الحالة، فإنَّ مشاركة إنجلترا في صراعٍ كهذا لا يمكنُ أن تكونَ إضافةً تزيدُ من مكانتها الدولية. وقد كان للشوفينيّة[٤]

---

(١) هذا النص المهم يوضح بجلاء أن زعم الغرب- ورأسه انجلترا آنذاك- أنهم يتعاملون بشفافية ونزاهة ومهنية، أن هذا الزعم باطل ووهم صدّقه المخدوعون من أمتنا .

(٢) متعظًا منصوبة على الحال من كلمة «تجنبت» الواردة في السطر الثاني، وهذا الأسلوب لا تعرفه اللغة العربية ولا تقره لكن المترجمين ترجموا النص هكذا.

(٣) هذا النص يجب أن يقف عليه كل من يضفي هالة القداسة على الوثائق البريطانية.

(٤) الشوفينية مذهب مغالٍ في الدفاع عن الوطنية، مع غياب رزانة العقل والغلو في التحزب إلى المجموعة التي ينتهي إليها الشوفيني والتفاني في التحيز لها. انظر «ويكيبيديا» في تعريف الشوفينية.

كذلك، رغم كونها منافيةً للأخلاق، دورٌ معتبرٌ في هذه المُشاركةِ، فلطالما كانت دافعًا لحمل السلاحِ ذودًا عن مجد الوطن ضد خصمٍ يكونُ ندًّا لها في ساحات الوغى. ولكن في حالة التدخّل في مصر، فالدافعُ ليس إلّا المكسب المالي بدلًا من المجد المزعوم، والخصم مجرّدُ دولةٍ ضعيفةٍ وشعبٍ أعزل وليس ندًّا يضاهي إنجلترا عديدًا وعتادًا.

فيما يلي النقاط الرئيسة التي تشتمل الوريقات الآتية على توضيحٍ وتبيانٍ لها:

فَرَضَ السماسرة الأوروبيون على مصر دَينًا يبلغُ نحو ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزي لم تتسلم مصر منه سوى قرابة٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ بقيمتها الاسميّة.

١) نتيجةً لهذا الدين، وحتّى بموجب البنود المُيسّرَةِ التي أقرها قانون التصفية الصادر عن الخديوي عام ١٨٨٠م[1]، ما زال لزامًا على الشعب المصري سداد نسبةٍ فائدةٍ تبلغ ٨ بالمائة تقريبًا على المبلغ المُتسلَّم في الواقع، وتحمّلُ هذا العبءِ فعليًّا إلى الأبد نظرًا لعدم وجود صندوق استهلاكٍ للدين يسهم في تيسير الجزء الأكبر منه.

٢) فيما عدا مبلغٍ وقدره ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ أُنفقَ على بناء قناة السويس، لم يُصرَف أي جزءٍ من المبلغ المذكور آنفًا والبالغة قيمته ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ في تنفيذ إصلاحاتٍ في مصر؛ بل إنّ كامل المبلغ المتبقي إمّا بُدِّدَ أو دُفعَ بوصفهِ فائدةً لهذه الديون؛ وبالتالي،

(١) هو الخديوي توفيق الذي تولى بعد عزل أبيه المسرف المتسبب في الدَّين؛ الخديوي إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي.

فإنّ تخصيصَ نحو نصف إيرادات مصر سنويًا سدادًا للفائدة المذكورة، دون أية عائداتٍ للخزينة من أي نوعٍ، كان يتعارضُ لا ريب ومصلحة الشعب المصري.

٣) كان الهدف الوحيد من تأسيس نظام الرقابة الأوروبية[1] هو تحقيق هذا الهدف، المذكور سلفًا،الذي يعود بنتائج كارثيةٍ على مصر.

٤) كان سلوك القائمين على نظام الرقابة المتمثل في إجبار الفلاحين الفقراء على دفع المبالغ الطائلة المطلوبة، وإعفاء أبناء جلدتهم من الأوروبيين، من الضرائب وتقليدهم المناصب العليا ذات الرواتب المهولة في جميع أنحاء البلاد، سببًا جسيمًا في إثارة استياء الشعب المصري وسخطه.

٥) كانت الحجّة الوحيدة التي اتّخذت منها إنجلترا وفرنسا ذريعةً للتدخل في الشئون المالية لمصر - ألا وهي التعهدات المالية الدوليّة المترتبة على عاتقها التي تُلزِمُ الدولة المصرية بإناطة مسئولية التحكّم بإيراداتها إلى عهدة الرقابة الأوروبية- حجّةً باطلةً تفتقر في واقع الأمر إلى سندٍ سائغٍ.

٦) مع ذلك، رفضت هاتان القوتان في شهر يناير من هذا العام رفضًا قاطعًا السماح لمجلس النوّاب المصري بالتصويت على ميزانية بلده، متذرعتين بتلك الالتزامات المالية الدولية.

٧) وعلى الرغم من سلوك مجلس النوّاب مسلكًا عظيمًا في الاعتدال بتعهّد أعضائه باستثناء الجزءِ محلّ الخلاف تمامًا من نطاق اختصاصهم، أي الجزء المتعلّق بدفع الفائدة على الدَّين، إلّا أنَّ هاتين القوتين لم تسمحا لهم حتّى بالتصويت على الجزء الآخر الذي يختص بتقديم الأموال للإدارة

(١) نظام الرقابة هذا هو لجنة إنجليزية وفرنسية مشتركة فُرضت على الخديوي إسماعيل بعد عجزه عن سداد الديون، وتدخلت هذه اللجنة في ميزانية مصر تدخلًا مباشرًا، وسيأتي الحديث عنه في الكتاب.

المحليّةِ؛خشية أن يتمكّن هؤلاء النوّاب بمقتضى ذلك من فصل بعض الموظفين الأوروبيين من خدمة الدولة أو تخفيض رواتبهم الضخمة.

٨) كان هذا الرفض غير المنطقي سببًا في إجبار المجلسِ الخديوي على تعيين وزارةٍ وطنيةٍ في فبراير الفائت.

٩) كان إنذارنا النهائي المُطالِبِ باستقالة تلك الحكومة الوطنية، ونفي عرابي باشا[١] مسبوقًا بمعرفةٍ تامةٍ بحتمية رفضِهِ وبما سيعقبه من اعتداءاتٍ؛ وعليه، فإنّ التدخّل العسكري الذي تشنّه الأمة البريطانية الآن موجّهٌ في حقيقة الأمر ضدّ مجلس النوّاب المصري عقابًا له على تصويته على ميزانية بلده، وليس ضدّ عرابي باشا معاقبةً له على أي شكلٍ من أشكال الحراك المسلّح.

١٠) مَارَسَ موظفونا في مصر على حكومتهم في بريطانيا تضليلًا مُمنهجًا فيما يتعلّق بحقيقة الشعور الوطني في ذلك البلد، مدفوعين بعزمهم مواصلة سيطرتهم على زمام الإدارة المحليّة فيه، والمحافظة على الحماية التي يحظون بها، والامتيازات والرواتب المجزية التي يتقاضونها؛ وإنّ اللائمة إذ تُلقى على كلتا الحكومتين سواء الحكومة الحالية أو حكومة اللورد المتوفى «بيكونسفيلد»، فلأنّهما قد انقادا لهذا التضليل الممنهج الذي مارسه أولئك الموظفون المستفيدون.

بهذه الحقائق بين أيدينا، بات جليًّا أنَّ أي إجراءٍ يتعارض وتطلّعات الشعب المصري بُعيد تأسيس الحكومة الدستورية، لا يليق مطلقًا ببريطانيا العظمى التي لطالما كانت النصير الأول للحريّة السياسية والمؤسسات

---

(١) هو قائد الجيش المصري الذي ثار على الخديوية واسمه أحمد عرابي.

النيابية؛ بالأحرى فإنَّ التدخّل العسكري بهدف إعادة الوضع إلى سابق عهده، ما يقتضي بالضرورة القضاء على الحكومة النيابية في مصر، يعدّ واحدةً من أكثر الجرائم التي قد ترتكبها الأمة البريطانية فظاعةً، ويجبُ أن يُسطّرَ وصمة عارٍ على جبينها في صفحات التاريخ.

رغم ما تنطوي عليه هذه الاعتبارات والحقائق من حجيّةٍ كاملةٍ، إلّا أن المقاومة التي أبدتها مصر كانت أضعف من أن تقف في وجه نفوذنا وقوتنا مهما بلغت حِنكة قادتها العسكريين.

[جون سيمور كي].
الواحد والثلاثون من شهر يوليو، ١٨٨٢م.

حكاية عار
إفساد المصريين (أونهبُ مصر)



النهب وعواقبه من اضطهادٍ وبؤسٍ ويأسٍ يفضي لتأسيس حركةٍ وطنيةٍ

منذ عشرين عامًا مضت، كانت مصالح إنجلترا في مصر ومصالح المصريين أنفسهم في بلادهم واحدةً لا اختلاف بينها. كما أنَّ الموقع الجغرافي لمصر وموقع إمبراطوريتنا الهندية واحتياجاتها اليوم ما تزال هي نفسها منذ ذلك الحين. وكان بناء قناة السويس التي زادت حجم البضائع التي تمرُّ عبر الأراضي المصرية إلى أضعافٍ مضاعفةٍ ما يزال أيضًا في مراحله الأولى آنذاك، بيد أنّ هذه الزيادة قد أسهمت في اتساع رقعة المصالح المتطابقة أساسًا.لكنْ قبل عشرين عامًا، كانت القوى الأوروبية تنظر بعين الغيرةِ إزاء نفوذ كلٍّ منها في مصر، مما جعل حدوث الاضطرابات نتيجة لهذه الغيرة أمرًا واضحًا للجميع، إلا أنَّ أحدًا لم يخطر بباله أن الشعب المصري هو مَن سيعارض حريّة المرور عبر أراضيه؛ إذ لم يسبق أن تعرَّض الأوروبيون لأي شكلٍ من أشكال العوائق أو التضييق في مصر. وكما صرّحت إحدى الشخصيّات المهمة في القاهرة عام ١٨٦٢م، إثر مناقشة دارت مع الكاتب حول الأهميّة المتزايدة التي توشك مصر على احتلالها بفضل القناة قائلًا: «مصر الآن بوابةُ مكوس سيتولى فيها المصريون جباية كلِّ رسوم العبور، وكلّما زادَ استخدام هذه البوابة، زدنا نحنُ ثراءً. فَلِمَ لا نخطِبُ ودَّ أولئك الذين سيجعلون منّا أثرياء؟!».

إلّا أنَّ عاملاً جديدًا بدأ يُغْرَسُ في الأذهان منذ عام ١٨٦٢م، بعيدًا عمّا يتعلّق بموقع مِصرَ الإستراتيجي بوصفها الطريق السريع للعالم أجمع. فقد كان حاكمُ مِصرَ نفسه[١] غارقًا في الديون؛ إذ عمد في عام ١٨٦٢ وعام ١٨٦٤م إلى استدانة قَرْضَيْنِ من السماسرة البريطانيين بلغت قيمتُهُما نحو ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ.

تسببت هذه الديون بإرهاق الدولة المصرية رغم عدم حصولها على شيءٍ منها[٢]. وفي عام ١٨٦٦م، وافقت كلٌّ من لندن وباريس على منح مِصرَ قرضًا إضافيًّا آخر بلغت قيمته الاسمية ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ بشروطٍ مجحفةٍ جدًّا؛ وزاد الطين بلّةً إضافة مبلغٍ أكبر لاحقًا في عام ١٨٦٨م بقيمة ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ إلى مديونية مِصر.

تنبّهت الحكومة التركية في هذه المرحلة بحكمةٍ لعواقب هذه الديون، وأصدرت فرمانًا يقضي «بعدم استخدام الضرائب إلّا لتلبية متطلبات البلاد واحتياجاتها فقط، وأنَّ القروض الأجنبية ترتهنُ إيرادات البلاد لسنواتٍ عديدةٍ» ليخلُصَ في نهايته إلى حظر مصرَ من طلب المزيد من القروض إلّا بإذنٍ من الحكومة التركية[٣].

إلّا أنَّ مستشاري الخديوي الأوروبيين كانوا على قدرٍ كافٍ من الدهاء لإقناعه بأنّه ما يزال بإمكانِهِ رهنُ إيرادات أراضي التاج دون إذنٍ من الدولة

(١) هو الخديوي إسماعيل.
(٢) الوثائق البرلمانية ١٤٢٥ لعام ١٨٧٦م، هامش الصفحة ٨.
(٣) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٥ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٤٥.

العثمانية. لما كان ذلك، أُضيفَ دَينٌ جديدٌ إلى قائمة ديون مصر بلغت قيمته أكثر من ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ لم تتسلم منه سوى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ فقط. ليبادر الباب العالي فور معرفته بإبرام هذه الصفقة إلى تقديم إشعارٍ موقّرٍ ورسميٍ إلى الحكومة البريطانية يخلي بموجبه مسئوليته،ومفادهُ: «الاحتجاج سلفًا على أي اتفاقٍ مالي قد يؤثر بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر على إيرادات مصر، ولم يصدر بشأنه موافقةٌ مسبقةٌ من جلالةالسلطان، إمبراطور الدولة العثمانية[1]. ولكنّ الردّ الوحيد على هذا الاحتجاج لم يكن سوى إقرارٍ عاديٍّ بتسلُّمه[2].

بيد أنّ مخططاتٍ أكبر كانت تُحاكُ في الخفاء؛ إذ ثبتت إمكانية المضي قدمًا في تنفيذ صفقة الدين البالغة قيمته أكثر من ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ في تحدٍّ واضحٍ للاحتجاج الإمبراطوري عليها، فيما ارتأى البعض استحالة ذلك على الأرجح في حالة دينٍ تبلغُ قيمته خمسة أضعافِ هذا المبلغ. ولكنّ وفرة المال في لندن وانتشار هاجس الربح عبر الوساطة، كانا دافعَينِ لتأمينِ سندٍ قانونيٍّ لمشروع قرضٍ جديدٍ، بسبلٍ مشروعةٍ أو محظورةٍ، وهو غطاءٌ اتّخذ هذه المرة شكل فرمانٍ جديدٍ صادر عن السلطان نفسه.

فخلال زيارةٍ مقررة للخديوي إلى القسطنطينية نجح الأخير «بطرقٍ

(١) الوثائق البرلمانية ١٠٠ لعام ١٨٧٠م، الصفحة ١.

(٢) كانت النية مبيتة بوضوح لإغراق مصر في الديون تمهيدًا لاحتلالها، وكان خديوي مصر قد اتخذ من الاستدانة المتكررة طريقًا لحل مشكلاته المتزايدة، وهو لا يدرك أن كل دين جديد يكبله أكثر من ذي قبل.

فاسدةٍ»[١] تمثّلت تحديدًا «برشوة رئيس وزارة الإمبراطورية العثمانية بهديةٍ وقدرها ٥٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ»[٢]. في إقناع السلطان بتوقيع خطٍّ إمبراطوريٍّ لصالحه دون الرجوع إلى الديوان الإمبراطوري[٣].

عجزَ كلا رئيسي الوزارة التركية عن «إخفاء ندمهما للطريقة التي تعاملا بها»[٤] مع هذه المسألة.

وتجرأ على تقديم اقتراحٍ لسفيرنا في الآستانة مفاده أنّهُ، ولما فيه مصلحة مصر، يجب رفض وثيقة الخط الإمبراطوري المستصدرة بوسائل فاسدةٍ بوصفها باطلةً لا سند لها، «على أساس عدم تسجيلها بشكل قانوني في قلم الباب العالي وفقًا لما تستلزمه قوانين الإمبراطورية.[٥]

جاء ردُّ سفيرنا ليبرهن أنّ استغلال مِصرَ، حتّى في ذلك الوقت، كان «شأنًا بريطانيًّا». وعليه وثّقَ السير. «هنري إيليوت» جوابه الذي ورد فيه: «توسّلت إليهِ أن يُبْعِد هذه الفكرة من رأسه. ولكنَّ قرارَ السلطان قد صدر للخديوي ويجبُ صونُهُ مهما كانت عاقبته»[٦].

لذلك، لجأ «الأتراك الذين أسكتهم هذا الرد» إلى التضرّعِ عبثًا لدى ممثلي إنجلترا عرّابة الخير ونصيرة الإنسانية لإنقاذ شعب مصر من الوقوع فريسةً

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٥ ه لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٤٥.
(٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٨.
(٣) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٥ ه لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٩.
(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.
(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.
(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

للطغاةِ مصاصي دماء الشعوب! بمقتضى الخطّ الإمبراطوري الجديد، أُلقي على الفور بدينٍ جديدٍ بقيمة ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ على كاهل مصر التي لم يدخل خزائنها منهُ، حتّى بالقيمة الاسمية، «سوى ٢٠,٠٦٢,٦٥٨ جنيهٍ إنجليزيٍّ لا غير»[١].

لم يكن مخططًا أن تتوقف الأمور عند هذا الحد. فقد أُرتُئِيَ أن يزيد الأوروبيون، الذين أقرضوا مِصرَ مبالغ ضخمةً، الضغطَ على الخديوي لإبرام اتفاقيّاتٍ تجاريةٍ معهم، وتقليدِهم مناصبَ تتناسب والمزايا الرفيعة التي من المفترضِ أنّ تقدِّمها قروضُهُم للدولة المصرية.

الأمر الذي استلزم استصدار فرمانٍ جديدٍ يمنح الخديوي السلطة لإبرامِ «اتفاقياتٍ في جميع الشئون التي يُعنى بها الأجانب»، «بغية تنظيم علاقاتهم مع الحكومة والشعب» وطلب المزيد من القروض «متى ارتأى الخديوي ذلك ضروريًا»[٢].

توجّسَ الباب العالي ريبةً إزاء مدى صوابيّةِ هذه الخطوة. إلّا أنّه كان من المفترض بشكلٍ واضحٍ أن لكل رجلٍ في تركيا بمن فيهم جلالة الإمبراطور نفسه تسعيرته الخاصّة حتّى وإن كانت باهظةً في بعض الحالات.وتكرر سيناريو اللجوء إلى مكيدة عزل السلطانِ عن وزرائه مرةً أخرى، «فقدّمت بين قدمي جلالته»[٣]رشوةٌ ضخمةٌ بقيمة ٩٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ نقدًا،

---

(١) الوثائق البرلمانية ١٤٢٥ ، لعام ١٨٧٦م، الصفحة ٦.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٥ ، لعام، ١٨٧٩م، الصفحة ٥٠.

(٣) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٥ ، لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٣١.

ليحصل الخديوي في شهر يونيو من عام ١٨٧٣م على الفرمان الجديد الذي كان ينشده.يوثّقُ سفيرنا أنّهُ، حينما أُبرمت الصفقة السابقة القائمة على الرشوة، «وقف رئيس الوزارة ووزير الخارجية عاجزينِ عن التعامل بلا مبالاةٍ مع هذا الإجراء» بذريعة أنَّ «الفرمان لم يُستَصدَر كما جرت العادة من الباب العالي بل من القصر دون التشاور مع رئيس الوزارة بشأنِهِ» ويضيف السفير أنَّ «الأسى كان يعتصر قلوب المسئولين الذين يتقلّدون أعلى المناصب أثناء مباحثاتنا بشأن الصفقة»[١].

بمقتضى هذه الصفقات الفاسدة، قُيِّدَ خلال بضع سنواتٍ دينٌ جديدٌ بقيمة ٧٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ

على عاتق الدولة المصرية[٢].وكانت الشروط المتفق عليها ربويةً بامتياز؛ إذ إنَّ كامل قيمة عائدات الديون البالغة في مجموعها قرابة ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، لم تصل حتّى إلى مبلغِ ٤٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، ذهب منها، علاوةً على ذلك، نحو ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ لسداد ديونِ أحد ملوك مصر السابقين[٣].

في حين بلغ السعر الأدنى للفائدة المفروضة على هذه القروض١٢,٥ إلى ١٣٪ ، والسعر الأقصى٢٦,٥ ٪[٤][٥].

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(٢) الوثائق البرلمانية ١٤٢٥ ه لعام ١٨٧٦م، الصفحة ١٠.

(٣) المرجع نفسه، هامش الصفحتين ٧ و٨.

(٤) المرجع نفسه الصفحة ٧.

(٥) انظروا إلى ضخامة هذا الربا المجحف العجيب.

ليحصل الخديوي في شهر يونيو من عام ١٨٧٣م على الفرمان الجديد الذي كان ينشده.يوثّقُ سفيرنا أنّهُ، حينما أُبرمت الصفقة السابقة القائمة على الرشوة، «وقف رئيس الوزارة ووزير الخارجية عاجزينِ عن التعامل بلا مبالاةٍ مع هذا الإجراء» بذريعة أنَّ «الفرمان لم يُستَصدَر كما جرت العادة من الباب العالي بل من القصر دون التشاور مع رئيس الوزارة بشأنِهِ» ويضيف السفير أنَّ «الأسى كان يعتصر قلوب المسئولين الذين يتقلّدون أعلى المناصب أثناء مباحثاتنا بشأن الصفقة»[١].

بمقتضى هذه الصفقات الفاسدة، قُيِّدَ خلال بضع سنواتٍ دينٌ جديدٌ بقيمة ٧٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ

على عاتق الدولة المصرية[٢].وكانت الشروط المتفق عليها ربويةً بامتياز؛ إذ إنَّ كامل قيمة عائدات الديون البالغة في مجموعها قرابة ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، لم تصل حتّى إلى مبلغِ ٤٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، ذهب منها، علاوةً على ذلك، نحو ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ لسداد ديونِ أحد ملوك مصر السابقين[٣].

في حين بلغ السعر الأدنى للفائدة المفروضة على هذه القروض١٢,٥إلى ١٣٪ ، والسعر الأقصى ٢٦,٥ ٪[٤][٥].

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(٢) الوثائق البرلمانية ١٤٢٥ ه لعام ١٨٧٦م، الصفحة ١٠.

(٣) المرجع نفسه، هامش الصفحتين ٧ و٨.

(٤) المرجع نفسه الصفحة ٧.

(٥) انظروا إلى ضخامة هذا الربا المجحف العجيب.

وفوق ذلك كلّه، لم يُدفَعْ مبلغٌ وقدره ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزي من
حد هذه القروض نقدًا بل على شكل «سنداتٍ متأخرةٍ ومُستَهلَكةٍ للدين
سائر، اشتُرِيَتْ أحيانًا بسعر فائدةٍ منخفضٍ بلغ ٦٥ ٪، ودُفعَتْ للخزانة
سعر ٩٣ ٪، عمليةٌ، كما يصفها الخبير الاقتصادي الإنجليزي السيد. «ستيفن
يف» بكلّ بساطةٍ، «زادت إلى حدٍّ كبيرٍ من الأرباح المتنامية لسماسرة
قرض»[١]

كانت الشروط، في الواقع، مجحفةً إلى حدٍّ تَعَذّر على دولةٍ صغيرةٍ مثلَ
صر تحملّها، لتصبح النتيجة الطبيعية لها، ألا وهي العجز عن الوفاء
الديون، بحلول منتصف عام ١٨٧٥م، عاقبةً وشيكةً لا مفرَّ منها. ليسارع
لقنصل الإنجليزي العام حينها إلى إقناع الخديوي بضرورة استدعاء موظفٍ
اليٍّ بريطاني لمعاونة مستشاريه والتحقيق في الشئون المالية. وبذلك وصل
صر سعادة السيد. «ستيفن كيف»، آمر الصرف العام في حكومة جلالة
لملكة (الذي اقتبستُ آنفًا من تقريره)، على رأس بعثةٍ خاصةٍ في نهاية ذلك
لعام.

وجد السيد. «كيف» الوضع المالي لمصر ميؤوسًا منه. فبالإضافة إلى
رأس مال القروض المستحقة لحملة السندات الأجانب، لاحظ أيضًا أنَّ
لدولة تتكبدُ دينًا سائرًا بقيمة ١٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ[٢].

كان الهدف الرئيسي منه سداد الفائدة النصف سنوية، وأنَّ هذا الدين

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢) الوثائق البرلمانية، ١٤٢٥ لعام ١٨٧٦م، الصفحة ٨.

السائر كان يُجدّدُ من حينٍ إلى آخر بواقع فائدةٍ جائحٍ يبلغ ٢٥ ٪ سنويًا[١].

كما لاحظ أيضًا أنَّ كل ضريبةٍ متاحةٍ في البلاد كانت مرهونةً لحملة السندات. كتب السيد. «كيف» أنَّ «قرض عام ١٨٧٣م يبتلعُ كلَّ موردٍ من موارد الدولة»[٢].

إذ دُفِعَ مبلغٌ وقدره ٣٤,٨٩٨,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ بوصفه فائدةً في عشرة أعوامٍ، ورغم ذلك كان رأس مال الديون أكبر من ذلك بكثير[٣].

علاوة على ذلك، اتُّخِذَت إجراءاتٌ استثنائيةٌ، حتّى في ذلك الوقت المبكر، للوفاء بمطالبات حملة السندات.

يصرّح السيد. «كيف» أنّ «الفلاحين تعرضوا لإرهاقٍ،كانت تُدفَعُ معه أحيانًا ضرائب أعوامٍ ثلاثة في عامين فقط»[٤]، وأنّ هنالك «قروضًا إجبارية حُصِّلَتْ لا يستطيع الفلاح التفريق بينها وبين الضرائب». وأنَّه كان هنالك على الأرجح أيضًا «ضرائب خاصة أفضت إلى الاضطهاد والابتزاز»[٥][٦].

لوحظ أنّ الاستنزاف السنوي لمبلغ ٥,٧٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ سدادًا للفائدة على الدين من أصلِ إجمالي الإيرادات البالغ ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيهٍ

---

(١) المرجع نفسه الصفحة ١٢.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٦) هكذا يدمر الطغاة البلاد والعباد، ويضطهدون الفقراء ليدفعوا ثمن نزواتهم وطغيانهم وسرفهم وبذخهم.

إنجليزيٍّ[١]، يفوق احتمال الدولة المصرية؛ إذ إنّ التاريخ لم يشهد من قبلُ اغتصاب مبلغٍ كهذا، نسبيًّا ربّما، من أمّةٍ على وجه البسيطة، فقد عجزت الإيرادات العادية عن تحمّله، مما أفضى، بغية النهوض بأعبائهِ لبضعة أعوامٍ على الأقل، إلى إصدار قانونٍ خاصٍّ ذي طابعٍ استثنائيٍّ عُرف بقانون المُقابلة، الذي يجب أن يحظى بانتباهٍ خاصٍّ لأنّه سيُشار إليه كثيرًا في مرحلةٍ لاحقةٍ. يقضي هذا القانون بإعفاء كل مالك أطيانٍ إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهِ إذا دفع قيمة الضريبة عن ستة أعوامٍ دفعةً واحدةً أو على دفعاتٍ متتابعةٍ.احتُسبت هذه الضريبة لتجمعَ مبلغًا قائمًا وقدره ٢٨,٠٠٠,٠٠٠جنيهٍ إنجليزيٍّ على حساب التخفيض الدائم للضريبة المفروضة على عائدات الأطيان بمقدار النصف في المستقبل القريب. يُشدّدُ السيد. «كيف» بقوةٍ على أنَّ «هذه التسوية ذاتُ آثارٍ كارثيةٍ على الدولة من وجهة نظرٍ ماليةٍ في ضوء تضحية الخديوي إلى الأبد بواقع ٥٠ ٪ من قيمة الضريبة المفروضة على إيرادات أراضيه»، وبذلك «ستنخفض قيمة الضريبة على الأطيان في عام ١٨٦٦م من ٤,٣٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ إلى ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ»[٢].

إلّا أنَّ هذه الحيلة، رغم كونها جزافيةً على الدولة، عادت على خزانتها من عام ١٨٧٢إلى١٨٧٥م بمبلغٍ وصل إلى قرابة ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ. دُفِعَ حسب الأصول إلى حملة السندات[٣].

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٣) الوثائق البرلمانية ١٤٨٤ ه لعام ١٨٧٦م، الصفحة ٥٣.

ولكنّها انطوت أيضًا على مَنْقَبَةٍ أخرى ألا وهي، كما يشير إليها السيد. «كيف» بوضوحٍ «المزية التي تصبُّ في مصلحة مالك الأرض» لأنّهُ سيتمكنُ بمقتضاها من «تأمين ملكيةٍ قانونيةٍ غير قابلةٍ للإلغاء لأرضه». فيما «ألزم الخديوي نفسه وفقًا لها بميثاقٍ غليظٍ ألا وهو عدم فرض الشطر المُقتدى من الضريبةِ مجددًا بأية طريقةٍ كانت»[1].

بيد أنّ الحقيقة المرّة الواردة في تقرير السيد. «كيف» لم يكشف النقاب عنها بعد؛ إذ كان ملزمًا بتوثيقٍ أنَّ جميع أموال القروض، باستثناء جزءٍ صغيرٍ منها فقط،قد بُدّدت بشكلٍ كاملٍ. بعدما ثبت جليًا، من الحسابات، أنَّ جميع أعمال الخدمة في الدولة قد استوفيت من إيراداتها الخاصّة وليس من عائدات القروض، ويقول في تقريره: «لا شيء مطلقًا تحققَ بمبلغ المديونية الكبير سوى قناة السويس» (التي تبلغ تكلفتها ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ)،« كان سداد الفائدة وصندوق استهلاك الدين يلتهمُ كامل عائدات القروض والدين السائر، باستثناء المبلغ المقيّد دينًا لذلك الإنجاز العظيم»[2].

وبما أنَّ الشعب المصري «لم يكن يرى» على أرض الواقع من كل هذه الديون شيئًا، كانت فائدتها السنويّةُ وحدها (بواقعٍ يتراوح بين ١٢ إلى ٢٦ ٪ سنويًا على العائدات المبددة) تستهلكُ قرابة ٧٠ ٪ من إيراداتها الإجمالية.وقد يكون من المفترض أن يوصي السيد «كيف» ببعض التخفيض لسعر الفائدة، ولكنّه لم يفعل. وكان الإجراء الإنقاذي الوحيد الذي اقترحه هو تخفيضٌ

(١) الوثائق البرلمانية ١٤٨٤ ، لعام ١٨٧٦م: الصفحة ٥٣.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

ضئيلٌ في معدل احتياطي الاستهلاك عبر تأجيل مواعيد استحقاق القروض المختلفة من عام ١٨٩٢ حتّى عام ١٩٢٦م[١].

نظير هذا التنازل البخس، طُلِبَ من مصر تسليم نفسها وإيراداتها، مغلولةً حتّى عنقها، إلى قبضة إدارة الرقابة الأوروبية التي سيكون عملها «تأمينُ الوفاء بأعباء الديون في موعدها»[٢].

من الضروري بكلِّ صراحةِ الانتباه إلى حقيقة أن المقترح الذي يقضي بتعيينِ موظفٍ إنجليزي يتمتع بأية سلطةٍ أو إغواءٍ للتدخّل في شئون مِصر، كان للوهلة الأولى غير مستساغٍ لدى حكومة جلالتها. كما أنّ تخوفًا كان حاضرًا بوضوح في ذهن اللورد «ديربي»[٣] من أنَّ اتفاقًا كهذا سيحرّفُ أو يُساءُ استخدامه على أيدي الموظفين المرشحين لتولي الرقابة بطريقةٍ تُوَرِّطُ حكومته على المدى البعيد في نزاعٍ مع مِصر، أو مع قوةٍ أو أخرى من القوى الأوروبية. كان التردد بشأن هذا الاتفاق طبيعيًّا لدى وزير الخارجية الفرنسي الذي أشار آنفًا بشكلٍ يفتقر إلى الحكمة والرأي السديد، في إطار المقارنة والدفع بهذا الاتفاق قدمًا، إلى حالة تونس[٤]، حيثُ تمخّضَ، «تحت ظروفٍ مشابهةٍ» عن تأسيسِ «اللجنة المشتركة برعايةٍ فرنسيةٍ وإنجليزيةٍ وإيطاليةٍ» مؤامرةٌ ضد سلطة باي تونس[٥]، لم تحقق، كما أثبت تعاقب الأحداث آنذاك،

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٣) هو إدوارد ستانلي، وزير الخارجية البريطانية آنذاك ولد سنة ١٨٢٦م، وتوفي سنة ١٨٩٣م.

(٤) الوثائق البرلمانية، ١٨٤٨ ه لعام ١٨٧٦م، الصفحة ١.

(٥) الباي هو لقب لكل من حكم تونس آنذاك.

السلامَ المنشود لذلك البلد[١].

بناءً عليه، رفضت حكومتنا بشدّة الموافقة على المقترح الأول، الذي كان حصيلة بعثة السيد. «كيف»، ويتمثّل تحديدًا في ضرورة تعيين «لجنةٍ دوليةٍ» على مصر، تتمتع بحقٍ مكفول لدعم الحكومتين الإنجليزية والفرنسية. «ولكنّهم فعلوا ما هو أسوء بكثير،كما يكشف قادمُ الأحداث، حينما واصلوا، تحت ضغطٍ من القنصل العام البريطاني وحَمَلَةِ السندات، إعارة الخديوي ومأموريه، بعضًا من كبار موظفي الدولة، دون أن يتحملّوا أية مسئوليةٍ أمام الأمة البريطانية أو أمام أي شخصٍ على الإطلاق، «لإعادة تنظيم إدارته المالية»[٢].

كان أولُّ هؤلاء الموظفين البريطانيين الموفدين بموجبه إلى الخديوي هو السيد. «رايفرز ويلسون»، الذي وصل إلى القاهرة في السادس عشر من مارس ١٨٧٦. وتزامن وصوله مع تقديم مطالباتٍ ماليةٍ إضافيةٍ مُلِحَّةٍ لسموّه، زادت من القيمة الاسمية للدين المصري لتصل إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ[٣].

ولم يفـرّط اللـورد «ديـربي» في الفرصـة لإضـافة مبلـغٍ وقـدره ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيـهٍ إنجليـزيٍّ[٤]. بوصـفها المبلـغ المستحق آنـذاك لـملاك

---

(١) قد احتلت فرنسا تونس بسبب ذريعة مشابهة لاحتلال مصر، وذلك سنة ١٢٩٨ ه /١٨٨١م، وكذلك الطغاة الذين يتحكمون برقاب العباد يتشابهون.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧٨.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧٨.

الأطيان الذين -كما ثبتَ سالفًا- دفعوا على الأقل ذلك المبلغَ لإعفائهم من نصف الضريبة المفروضة على أطيانهم انطلاقًا من ثقتهم بأكثر التعهدات رصانة.

تعهداتٌ قطعها هو ولم يكن يحقُّ للخديوي نقضها[1].

نتيجةً لذلك، أُعيدَ استدعاء السيد. «رايفرز ويلسون» لمنصبه في إنجلترا، على أساس أنّ كلَّ خطةٍ اقتُرِحَت للتصفية، نتيجةً لفداحة حجم المطالبات بالفائدة، كانت مُرهِقةً لمصر لدرجة يصعب عليها تحملها.

إلّا أنَّ الضغط، الذي رفض اللورد «ديربي» دفع الحكومة المصرية رسميًا لتحمّلِهِ، قد يُؤمَّنُ بوسائل «غير رسميةٍ» ترتكز، على قدم المساواة، على سوء استخدام سلطة الأمّة البريطانية ونفوذها. تلميحٌ بسيط لقنصلنا العام كان كافيًا، لا ريب، لتمكينه من ترويع الخديوي شفويًا، بالقدر نفسه الذي كان اللورد «ديربي» ليفعل خطيًا.

وعليه، طلب السادة مصرف «فرولينجوجوشن» إلى الإيرل «ديربي» «حثَّ الجنرال «ستانتن» (القنصل العام في القاهرة آنذاك) على دعم احتجاجهم»[2]. وحذا حذو هؤلاء السادة مجلسُ لندن لحملة السندات الأجانب وغيرهم. وفي كلِّ واقعةٍ كان تأكيدٌ يصدرُ،أصليًا، مفادُهُ أنَّ إيعازًا سيُبَلَّغُ إلى القنصل العام البريطاني لضمانِ توفير «هذه المساعدة غير الرسمية

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٧٩.

(٢) الوثائق البرلمانية ١٤٨٤ لعام ١٨٧٦م، الصفحة ٥٧.

ما استطاع إلى ذلك سبيلًا»(١).

من البديهي أن يكون همُّهم التالي رؤيةَ هذه «المساعدة غير الرسمية» تأخذُ، قدر الإمكان، شكلَ تفويضٍ رسمي. ومن الطبيعي أن يكون حجم السلطة الرسمية المنوطة بأية بعثةٍ شخصيةٍ من حَمَلَةِ السندات إلى الخديوي محكومًا بالرُّتبِ السياسية التي يتقلّدُها أعضاؤها. غادرَ السيدان «جوشن» و«جوبير» قاصدين مِصرَ في شهر أكتوبر من عام ١٨٧٦م، بناءً على طلبٍ صريحٍ من «٢٠٠٠ حاملٍ للأسهم المصرية»(٢).

وعلى الرغم من ذلك وبحلول السابع والعشرين من ذلك الشهر، كان القنصل العام يلِحُّ على الخديوي أنَّ هذين السيدين «قد وفدا إلى مِصرَ بناء على دعوة صريحةٍ من الخديوي»(٣).

بصرف النظر عن حقيقة أنَّ السيد. «جوشن» كان نفسه متعهدّ أولِ قرضينِ، والمفروض أنّهُ قد يكونُ، بفعل ذلك، منحازًا، إلى حدٍّ ما، إلى مطالبات حملة السندات، الذين أقرَّ صراحةً أنّهُ «يمثّلُ مصالحَهُم»، إلّا أنَّهُ قد أُوصيَ بتعيينه ليكون قاضيًا على الخديوي لا مدعيًا أمامَهُ؛ بناءً على تأكيدٍ من قنصلنا العام للخديوي أنّ السيد. «جوشن» «سيوازن بين كفّتي الميزان»(٤).

تهديدٌ صِيْغَ على نحوٍ مماثل، في حالة وجوب عدم التوصّلِ إلى تسويةٍ، بهذه الكلمات«نوّهتُ إلى استحالة أن تستمر الظروف على ما هي عليه؛ لما

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٧.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

تجرُّهُ من إفلاسٍ للبلدِ ودائنيها».

علاوةً على ذلك، وبناءً على طلبٍ مباشرٍ من اللورد «ديربي»، طبعَ قنصلنا العام بعنايةٍ في ذهن الخديوي «أنَّ السيد. «جوشن» كان عضوًا في مجلس الوزراء السابق»، وأنّهُ «شخصٌ ذو مكانةٍ وسمعةٍ مرموقتين في بلاده»[1].

بَرْهنَ العمل الأول «لعضو مجلس الوزراء السابق»، بما يكفي، المدى الذي وضعت فيه «المساعدة غير الرسمية» تحت إمرتِهِ. كان إسماعيل صديق باشا، وزير المالية، آنذاك «أقوى رجال الدولة نفوذًا، وبالتأكيد، أكثرهم ثراءً في مصر»[2].

إلّا أنّهُ وقفَ حائلًا أمام رغباتِ السيد. «جوشن» الذي «رفضَ من البداية التعامل معه». وفي العاشر من شهر نوفمبر ١٨٧٦م، وبُعيدَ مقاطعة السيد. «جوشن» له لمدة خمسة عشر يومًا، اعتُقِلَ «صديق باشا» بتهمة «إثارة الفتن والقلاقل في المحافظات»، و«التآمر ضدّ الملك، الذي اتّهمَهُ بنهب البلاد بالتعاون مع الأوروبيين»[3].

وحوكِمَ في اليوم التالي من قبل مجلس النظار، «الذي رأى أنّه مذنبٌ، وعلى الأرجح لم يُمنَحِ الفرصة للإدلاء بدفاعه، وحكمَ عليه بالنفي مدى

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٩٧م، الصفحة ١٠.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

الحياة، وأُرسلَ إلى النيل الأبيض»[١][٢].

«عقوبةٌ» يقرُّ قنصلنا العام في موضعٍ آخر، «أنّها أقسى من الموت، لأنَّ سجناء قلائل فقط استطاعوا العودة من النيل الأبيض»[٣].

وبذلك، مهّدت «المساعدة غير الرسمية» حقًّا الطريقَ لحملة السندات بأسرع مما أمكنَ أن تفعله المساعدة الرسمية. وقد وثّقَ قنصلنا العام أثرَ ذلك بغبطةٍ غامرةٍ في اليوم نفسه ما يأتي: «إنَّ فرص نجاح بعثة السيدين. «جوشن» و«جوبير»، التي كانت تحوم حولها الشكوك لفترةٍ وجيزةٍ نتيجةَ تواطؤِ وزير المالية السابق وتأثيره العدائي، قد تحسّنت اليوم بشكلٍ ملموس مع الإيقاع بذلك الوزير»[٤].

وبحلول الثامن عشر من شهر نوفمبر، وافق الخديوي على جميع المقترحات المالية التي قدّمها هذان الرجلان، وأدرجا ضمنها تعيين رقيبين ماليين أوروبيَّين لتسلّم كامل إيرادات الدولة وتدقيقها؛ بالإضافة إلى مفتشين أوروبيين من صندوق الدين العام تمثّلت مهمتهم في مراقبة سداد قيمة الفائدة إلى حملة السندات؛ فضلًا عن تشكيل إدارةٍ ثنائيةٍ إنجليزيةٍ- فرنسيةٍ للسكك الحديدية، وارتهان إيرادات ميناء الإسكندرية لأداء الدين، إلى جانبِ بندٍ

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) هو أخ للخديوي إسماعيل من الرضاعة، ومع ذلك فعل معه هذا لأن إسماعيل صديق باشا كان يرى أن موضوع الديون يمكن أن يحل ببعض التنظيمات دون تدخل الأوروبيين، وكان الخديوي يريد أن يكسب الأوروبيين إلى صفه ليحموه من السلطان العثماني، فما كان من الخديوي إسماعيل إلا أن فعل به هذا، والأرجح أنه مات مقتولاً.

(٣) الوثائق البرلمانية ٣٢٤٩ لعام ١٨٨٢م، الصفحة ١٠٣.

(٤) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢١.

(أُدرج ليصدر في الوقت نفسه عن الخديوي ووزرائهِ) للاحتيال على ملاك الأطيان فيما يتعلّق بالتخفيضات السنوية للضريبة المفروضة على أطيانهم المخولين بالحصول عليها استنادًا إلى قانون المقابلة، مع الاستمرار في جباية الإيرادات المسبقة منهم ودفعها لحملة السندات، إيراداتٌ شكّلت التخفيضات على الفائدة السنوية التعويض الوحيد لها(١).

خزانةٌ مستقلةٌ كانت قد أُسست سابقًا تحت إشراف الرقابة الأوروبية لِتَسَلُّم الإيرادات المرهونة. ويصعبُ القول إنَّ كفتي الميزان كانتا «متوازنتين قسطًا»؛لأنّهُ، ومقابل هذه التنازلات الضخمة، لم يؤتَ على ذكر تخفيض مستحقّات الفائدة السنوية التي كانت ترهق الدولة. وطُلب إلى الحكومة البريطانية تعيين مفوضٍ رسمي ورقيبٍ مالي على هذه الخزانة المستقلّة ولكنَّ هذا الطلب قوبل بالرفض(٢).

أبدى حملة السندات علائم الرضا التام عن «المساعدة غير الرسمية» التي قُدّمت لهم بسخاءٍ بالغٍ. فيما برهنت الخبرة التي كسبها هؤلاء، بما لا يدع مجالًا للشك، أنَّ الأوروبيين غير المسئولين، الذين تدفع الدولة المصرية رواتبهم،ويحظَون «بمساعدةٍ غير رسميةٍ» بكافة وسائل التأثير الممكنة التي اتخذت شكل وعودٍ وتهديداتٍ أمكنَ للقنصل العام تقديمها، يخدمون أهدافهم على نحوٍ أفضل من الرقيبين اللّذَيْن يعملان تحت الإشراف المباشر للحكومة البريطانية.

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحتان ٢٢ و٢٨.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

دُفعَت القسيمة الأولى، المستحقّة في الخامس عشر من يناير ١٨٧٧م والبالغة قيمتها ٢,٣٠١,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، حسب الأصول. في حين لم يخفِ قنصلنا العام علمَهُ بالوسائل الجائرة التي استخدمت لرفع قيمة المبلغ، وكتبَ في هذا الشأن، «أنّهُ تحت ضغطٍ هائلٍ مُوْرِسَ على السلطات، جُبِيَت الضرائب في بعض المناطق عن مدةٍ ستة أشهر مقدّمًا»[1].

كان بإمكان الرقيبين الأوروبيين بوضوحٍ استخدام أي شكلٍ من أشكال «الضغط الشديد على السلطات» لإرضاء حملة السندات. فقد كاناالموظفين اللّذَين تدفع الحكومة المصرية مستحقاتهما ولا يخضعون للمساءلة إلّا من جهتها. في حين لم يكن القنصل العام مسئولًا عنهما، بل أمَدَّهُما فقط «بمساعدةٍ غير رسميةٍ».

«ونادى مُنادٍ، أن ما زالوا إلينا يتوافدون». ففي الثاني من مارس عام ١٨٧٧م، وصلت مجموعة من الأوروبيين إلى مصر، بزعمِ تعيينهم بطلبٍ عاجل من سعادتهِ، ولكنّ الحقيقة أنّهم كانوا يُستقدمونَ بناءً على طلبٍ «غير رسميٍ» من السلطة الرسمية. ونحتَ في ذهن الخديوي مدى رفعة المناصب السابقة التي كان يتقلّدها هؤلاء السادة، وبلغت قيمة مرتّبات هذه المجموعة وحدها ٣٥,٥٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ في السنة[2].

في هذه الأثناء ظهر مطالبون جدد بديونهم على الخزانة المصرية، تمثّلُ حقوقهم مطالب مُلِحَّة على عاتق الخديوي؛ إذ قدّم البنك الإنجليزي

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٤٧.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٥٩.

المصري، الذي يمثّل رأس المال (البالغ ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ) لنحو «٢,٥٠٠ من الرعايا البريطانيين»[١] مطالبةً عاجلةً بقيمة ٦٤٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ.

وجاء ردُّ قنصلنا العام، «إنَّهُ على درايةٍ كاملةٍ بالمطالبة، ولم يفوّت فرصةً إلّا وشدّدَ فيها أمام الحكومة المصرية على ضرورة التوصّل إلى نوعٍ من الاتفاق العام مع جميع فئات دائنيها»[٢].

في هذا الوقت، كان الخامس عشر من يوليو قد اقتربَ حاملًا معه نذير سوءٍ؛ إذ يجب بحلول هذا التاريخ سداد مبلغٍ آخر بقيمة ٢,٠٩٤,٩٧٥ جنيهٍ إنجليزيٍّ للوفاء بالقسيمة المستحقة في ذلك اليوم. أصرّ الخديوي على أن خزائن الدولة خاليةٌ من المال، وأنّهُ لا يعرف لمن يلجأُ للحصول عليه. «واعترف صراحةً متذرعًا بشحٍّ شديدٍ في الموارد»، لقنصلنا العام«إنّهُ وبغية سداد القسيمة، جُبيتِ الضرائبُ مقدّمًا عن مدة تسعة أشهر، ولعامٍ كاملٍ في بعض المناطق»[٣].

إلّا أنّهُ هُدّدَ في حال إخفاقِهِ بأي شكلٍ من الأشكال، بخطرٍ داهمٍ سيحيقُ به»[٤].

وحاول عبثًا الاحتجاج بأنّهُ «قد وضع مسبقًا كلَّ شيءٍ بين أيدي حملة

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٦٠.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٦٦.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧٠.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧١.

السندات، وأنّهُ لا يرى إمكانيةً لعرضٍ شروطٍ أفضلَ على الدائنين دون إلحاق الإفلاس ببلاده التي كانت مثقلةً أصلًا بالأعباء»[١].

إلّاأنَّ القنصل العام أجابَ بردٍّ مُفْحِمٍ على حجّة الخديوي المُقدَّمة تحت ذريعةٍ إنسانيةٍ، استغلَّهُ ببراعةٍ خلفاؤهُ من بعده في مرحلةٍ لاحقةٍ ليكون عذرًا لهم لتقليدِ البريطانيين المزيد والمزيد من المناصب. فقد أسكتَ دون هوادةٍ عويلَ الأمير على مآسي رعاياه، عبر التأكيد بشدّةٍ على «أنَّ الدائنين يجبُ ألّا يتكبدوا مغبّةَ ما آلت إليهِ ظروف البلادِ من حالةٍ يُرثى لها، لا يتحمّلون بأي شكلٍ من الأشكال أيّة مسئوليةٍ إزاءها»![٢][٣]

نتاجَ ضغطٍ كبيرٍ وجهودٍ استثنائيةٍ، سُدّدت قيمة قسيمة الخامس عشر من يوليو أصولًا، ليجد قنصلنا العام،الذي حظي بفترةٍ من السكينة، الوقتَ والرغبة ليجود بفكرةٍ تتعلّق بالحقيقة المسلَّمِ بها التي تتمثلُ في أنَّ الإجراءات الضرورية لتأمين سداد القسيمة كانت سببًا في شقاءٍ طواه الكتمان لملايين من إخوانه المصريين في الإنسانية. وعليه، كتب إلى حكومته في الثاني عشر من يوليو عام ١٨٧٧م رسالةً فحواها: «دُفِعَ البارحة المبلغ المطلوب (وقيمته ٢,٠٧٤,٩٧٥ جنيهٍ إنجليزيٍّ) بالكامل. ولكنّني أخشى أنَّ ما تحقّقَ من النتائجَ قد دَفَعَتْ ربّما طبقةُ الفلاحين تضحياتٍ كارثيّةٍ ثمنًا لها، كالبيوع القسرية للمحاصيل النامية وتحصيل الضرائب منهم مقدّمًا. كلُّ هذا يجبُ أن

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٧١.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧.

(٣) سبحان الله، كيف أصبح حاكم مصر ذليلاً بين يدي قنصل بريطانيا، وهكذا يفعل الله تعالى بالطغاة المسرفين.

يُنتزعَ، بشكلٍ أو بآخر، من بلدٍ أرهقته الضرائب أصلًا. في غضون ذلك، أخشى أن الإدارة الأوروبية تسيرُ دون وعيٍ منها نحو إقرار سحقِ الفلاحين المساكين، رعاةُ ثروةِ هذه البلاد؛ الأمر الذي أرى أنَّ موظفي بريطانيا يتحمُلونَ المسئولية العظمى عنهُ»(١) (٢).

قرر الخديوي الآن، تحت تهديدٍ من جهاتٍ مجهولةٍ في حالة إخفاقِهِ في السداد، ونفادِ كلّ ما نفذَت إليه بصيرتُهُ من الوسائل في سبيل ذلك، وضعَ صدقَ سادتِهِ الأوروبيين وصفاء نواياهم تحت اختبارٍ مصيري؛إذ لم يكن خافيًا على أحدٍ أنّهُ من بين ١٠٠,٠٠٠ أوروبيٍ يقطنون مِصر، لم يقدّم أيٌّ منهم أيّةَ مساهمةً في إيراداتها. في حين كان الكثير منهم يجنون ثرواتٍ طائلةً عبر التدمير الممنهج لموارد الإيرادات المتوفرة عبر تهريبها. وفي الثلاثين من يوليو عام ١٨٧٧م، بادر القنصل العام نفسه إلى إبلاغ حكومته أنَّ «إيرادات مِصرَ يُمكن أن تحقق زيادةً كبيرةً، دون فرض المزيد من التضحيات على الفلاحين المثقلين أصلًا بالضرائب، عبر تدارك الانتهاكات المتعلّقة بالتهريب على يد الأوروبيين وإلزامهم بالمساهمة بقدرٍ عادلٍ في إيرادات البلاد»(٣).

وشدَّدَ على أنّ، «تضاؤل إيرادات الجمارك كان مردّهُ، جزئيًا ودون أدنى شك، ممارسةُ الأوروبيين التهريبَ على نطاقٍ واسعٍ للغاية»، وأنَّ سفنَهُم «الملأى بالبضائع المهربةِ علنًا، قد ترسو على الشاطئ لأيامٍ»، وتُعفى رغم

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحتان ٧٢، ٧٣.

(٢) هكذا خربت الديار المصرية، وأصبحت قابلة للاحتلال؛ إذ سُلب من أهلها القدرة على المقاومة بسبب ما سلط عليهم من مظالم.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧.

ذلك «من المعاينة والتفتيش؛ وإن أفلحوا مرّةً في إنزال بضائعهم وتخزينها في مستودع مواطنٍ أوروبيٍ، فويلٌ للسلطات إن تجرأت على لمسها»[١].

ويضيف القنصل العام كذلك أنَّ: «البلاد كانت مرتعًا للبضائع المهرّبةِ المستوردة التي كانت تُباع علنًا على مرأى من السلطات التي كانت تقف عاجزةً عن التدخّلِ»[٢].

وينتهي السيد. «فيفيان» إلى أنَّ:« الفئات الحاكمة هنا لا تأبَهُ لكلِّ هذه الانتهاكات الصارخة. على النقيض من الأوروبيين الذين إن ضبطوا بضاعةً منها، انتزعوا دون هوادةٍ أكثر مما تساويه من الفلاحِ الأصلي الذي يتحمّل وحده، صابرًا ومحتسبًا كما هو دائمًا، العبءَ برمّته، ويدفع كامل الغرامة دون أن يكون له ملاذُ يختصم لديه»[٣].

بعدَ مرور شهرين، ناشد الخديوي قنصلَنا العام الوقوف في وجه هذه الانتهاكات، «وجباية الضرائب من الأوروبيين الذين كان لزامًا عليهم دفعها»، «وكبح جماحِ تجارة البضائع المهرّبة الضخمة التي كانت تُمارسَ دونها عقابٍ أو مساءلةٍ» والتمس «أن تمدَّ حكومة جلالتها يد العون له في ذلك»[٤][٥].

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧.

(٣) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٧٧.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٩٤.

(٥) كيف يمكن أن يُفهم هذا الأمر والخديوي هو حاكم البلاد، فكيف يلجأ إلى قنصل ليساعده في ضبط جمارك بلاده؟!!!

وقد ثبتَ أن سَوْقَ أيٍّ من هذه المطالب لحكومة جلالتها لم يكن سوى مضيعةٍ لوقت القنصل العام والخديوي على حدٍّ سواء؛ إذ لم يصل أي ردٍّ على رسالة السيد. «فيفيان» إلّا بعد سبعة أشهرٍ، ليأتي بعدها في الرابع من مارس عام ١٨٧٨م ردٌّ تهكميٌّ فيما يلي نصّهُ: «يبدو لمجلس اللوردات الموقّر [المؤتمن على خزانة جلالتها] أنّ هذا الالتماس المقدّم من جانب الخديوي لا يمكنُ لحكومة جلالتها التغاضي عنه جملةً، وخاصةً في ظلِّ الظروف التي يشهدها الوضع المضطرب لماليّةِ مصر في الوقت الراهن[1].

وأنَّ الخديوي قد يحصلُ على تأكيدٍ على رغبة المجلس في مدِّ يد العون له لوقف الانتهاكات التي يرتكبها الرعايا الأوروبيون»، ولكن فقط «بشرط أن يقدّمَ سموهُ دليلًا سائغًا على نيته الجدّيةِ إصلاحَ إدارتِهِ الماليةِ، وتأكيدًا للمجلس يضمنُ احترام قراراتهِ».بدأ الخديوي الآن يدركُ بوضوح عدم وجود أية نيةٍ للسماح له بالتوقف عن دفع الفائدة المستحقة لحملة السندات، أو حتّى تخفيض سعرها الربوي الباهظ، طالما أنَّ ابتزاز المبلغ الكامل كان ممكنًا، «بشكلٍ أو بآخر» من شعبه المنكوب. بدأ منسوب نهر النيل بالانخفاض جزئيًا عام ١٨٧٧م، وفي شهر سبتمبر، وجد الخديوي نفسه على مسافةٍ متناهيةٍ من اقتراب التاريخ المفزع لاستحقاق القسيمة التالية، دون أن تتوفر بين يديه سبُلٌ شرعيةٌ للوفاء بها.وفي محاولة منه لكسب ثقة القنصل العام بغية استدرار عطفه إن أمكن، كشف الخديوي عن التاريخ الحافل بالمآسي لعملية سداد القسيمة الفائتة، ومنها جبايَة الضرائب قسرًا عن السنة

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١٥٥.

التالية. وصرّح أنّه «لا مفرَّ من اللجوءِ إلى هذه الوسيلة الفتّاكة مع حلول موعد سداد كلِّ قسيمةٍ»،وبالتالي فإنَّ «سداد قسيمة الخامس عشر من يناير القادم (إن أمكن الوفاء بقيمتها كاملةً) سوف يبتلعُ الجزء الأكبر من الضرائب لعام ١٨٧٨م»[١].

وأردفَ مضيفًا قناعته بما ستجّره هذه الجهود من «استنزافٍ لموارد البلاد» ومع ذلك، «فإنّ مصر ستناضلُ في خضمّ ذلك للوفاء بالتزاماتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا، ومهما كان الثمن».ولكنّه أهاب بقنصلنا العام في تحذير رسمي مفادُهُ أنّهُ ومع «نيته الصادقة صون قراره» (الذي أقرّ بموجبه خطة «جوشن- جوبير») «إلّا أنّهُ تنبأ بحدوث ذلك في وقتٍ قد يفوقُ العبءُ بحلوله طاقة مِصرَ على تحمّلهِ»[٢].

كان قنصلنا العام نفسه مدركًا إلى حد كبير لحقيقة هذه المزاعم. وبادر، دون إبطاءٍ، في اليوم نفسه إلى مكاتبة حكومته متبنيًا آراءً مماثلةً في إقرارٍ مفادهُ أنّ «الضرائبَ قد حُصّلت سلفًا، وأنَّ القسائم سُددت بشقِّ الأنفس عبر وسائلَ جائحةٍ وتضحياتٍ عظمى» و«أنَّ فحوى التقارير التي وصلته يدلّلُ على ما عانته طبقة الفلاحين من ضنكٍ وجورٍ جراءَ إرهاقها بالضرائب»[٣].

وقد أشار سابقًا إبان التحضير لدفع قسيمة يوليو في تقريرٍ إلى حكومته «إلى المعاملة القاسية التي تعرّض لها الفلاحون لانتزاع الضرائب منهم»[٤].

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م الصفحة ٨٧.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨٧.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨٧.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦٩.

كان الأمل منعقدًا على أقل تقديرٍ وعلى نحوٍ معقولٍ، لا لشيءٍ بل لرابط الإنسانية المشترك فحسب، أن يسعى قنصلنا العام بُعيدَ ما سمعه من صرخات الفاجعة التي حلّت بالشعب المصري إلى تجنّبِ الاستمرار في تهديد الخديوي بفرض مثل هذه الغرامات، في حالة التخلّف عن الدفع، لأنّها ستجبره حتمًا على إقرار إجراءات أكثر جورًا ، ولكنّ الواقع كان خلاف ذلك، فمع أنّهُ أبلغ اللورد «ديربي» أنَّ الشعب كان يعاني أصلًا من الجوع والعذاب نتيجةَ الضغط المُطبِقِ على صدورهم لسداد القسائم، إلّا أنّهُ اتّهمَ الأمير في الوقت نفسه بشكلٍ رسمي، بفعلِ غريزته الشديدة لحبِّ البقاء، بعدمِ السعي حتّى لتخفيض الفائدة، بل بالاستمرار في دفع كافة التكاليف بالكامل ونقدًا. وكتبَ قائلًا: «ذكّرتُ سموّهُ، أنَّ أي تغييرٍ للالتزامات الرسمية التي أبرمها في الآونة الأخيرة أو إعادة النظر فيها سيكونُ له آثارٌ فادحةُ الخطورةِ»[١].

كان الاقتراح الوحيد الذي تكرّمَ قنصلنا العام بتقديمه، هو ضرورة تعيين لجنة تحقيقٍ أخرى بمسمىً جديدٍ على الفور نزولًا عند رغبة الدائنين، على أن تتمتع بصلاحياتٍ كاملةٍ لإجراء فحص شاملٍ ودقيقٍ «لكلتا المصروفات والإيرادات على حدٍّ سواء»، بالإضافة إلى «ضرورة ابتكار وسائلَ لتحقيق تحكّمٍ أكبر في المحافظات على عملية جباية الضرائب وسدادها»[٢].

وطرحَ أيضًا إشارةً واضحةً للغاية مفادها أنّهُ في حال عدم نجاح جهود

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٧٨.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨٨.

اللجنة في توفير أموال كافية سواء عبر الاستيلاء على موارد الإيرادات غير المستحوذ عليها حتّى الآن، وخفضِ مصروفات الحكومة المدنية المصرية المتقشفة أصلًا، وخفض عدد الجيش المصري، فإنّهُ سيكون لزامًا على الخديوي التخلي عن ذلك الجزء من ممتلكاته الخاصة التي أفلتت من قبضة مفتشي لجنة «جوشن».

كان من المتوقّع أن ينظر الخديوي بشيءٍ من الخشية حيال هذا المقترح القاضي بتعيين لجنةٍ جديدةٍ، وخاصةً أنّهُ لم يكن خافيًا أنَّ أية إيراداتٍ قد تصل خزانة الدولة نتيجة جهود هذه اللجنة في فرضِ المزيد من الضرائب على رعاياه، ونهب حكومته وجيشه أو مصادرة ممتلكاته الخاصة سيصبُّ في مصلحة حَمَلَةِ السندات الأجانب. وحتّى المبالغ التي وفرتها عملية «ضبط الانتهاكات»، وتمخّضَ تحويلها إلى الخزانة عن تخصيص المكاسب المالية غير المشروعة لجباة الإيرادات المصريين، أُقِرَّ أنّها تلتهمها الأفواه الفاغرة نفسها التي لا تشبع. وعليه، وقف الخديوي موقفًا حازمًا ضد اللجنة مع أبناء بلده. ولم يكن لديه اعتراضٌ على فحص الإيرادات، بل اعترض بحزمٍ على منح اللجنة صلاحياتٍ تخولها تقليص المصروفات الجارية لمصالح الدولة المستهدفة أصلًا بتحجيم دورها وشلِّ حركتها، و«التي» أُبلغَ «بإصرار المفتشين على دراسة إمكانية خفضها»[١].

أُعفي الموظفون الأوروبيون، الذين يحتلّون أعلى المناصب في الدولة مع تقاضيهم معاشاتهم الضخمة وسداد حملة السندات أصولًا، من دفع أية

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٩٧.

رسومٍ أو ضرائبَ؛ فيما أكّدَ الخديوي أنّهُ لا يرى جدوى من إرهاق الدولة بالمزيد من مرتبات الموظفين الأوروبيين الطائلة، عندما لا يفلحُ «رؤساء المصالح الأوروبيون الحاليون سوى في إظهار عجزٍ أكبر في ميزانية أسلافهم»[١].

إنَّ التهديدات التي أطلقها قنصلنا العام بكوارث لا حصر لها في حال عدم الوفاء بالقسيمة التالية، وتوجّسه خيفةً على شئونه من اللجنة الجديدة كان لها أثرها الطبيعي. فيما بُذلت جهودٌ متزايدةٌ في سبيل ابتزاز المال من طبقة الفلاحين. وفي التاسع عشر من سبتمبر عام ١٨٧٧م، أعرب قنصلنا العام عن وعيه «لما فرض على الحكومة المصرية من البداية من ضرورةِ اللجوءِ إلى الوسائل الجائرة لجباية الضرائب مقدّمًا بغية الوفاء بالقسائم»[٢].

وأنّ الضريبة المفروضة على الأطيان لم تبلغ الحد المطلوب في محافظات الوجه القبلي؛ لأنَّ تلك المحافظات «قد أثقلت دون شك بضرائب تفوق طاقتها على الدفع»؛ وأنّ ما تبقّى «لا يعدو كونَهُ فُتاتًا لمصروفات الحكومة بما في ذلك سدادُ مرتبات الموظفين المتأخر دفعها منذ أمدٍ طويلٍ أصلًا»[٣].

في هذه الفترة بدأت البوادر الأولى للشعور الوطني ضد تدمير البلاد لمصلحة الأجنبي بالبزوغ، مع أنَّ الشخصية السياسية لهذه الحركة لم تتشكّل إلّا بعد مرور ثمانية عشر شهرًا. وفي معرض أزماته، أُجبرَ الخديوي، إلى جانب

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٨٧.
(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩٣.
(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩٣.

محاولاته زيادة الإيرادات، على التوقّف عن دفع رواتب موظفي الدولة المصريين. وفي الثلاثين من نوفمبر عام ١٨٧٧م، أعلن قنصلنا العام بيانًا جاء في متنه: «خزانة الدولة فارغةٌ؛ ورواتب الجنود وموظفي الحكومة لم تُدفع لعدّة أشهرٍ، ويعاني أفراد هذه الطبقة من أشدِّ أصناف الضيقِ والبؤس. كما أنَّ إدارة البلاد برمّتها على حافة الانهيار». وأضاف في إشارةٍ بالغة الأهمية أنَّ «شعب الخديوي قد ضاق ذرعًا بدفع كامل مستحقات حملة السندات، في حين أنَّ موظفيه أنفسهم، وهم الجزء الأساسي لقلب الحكومة النابض، لا ينالون شيئًا»[١].

وفي رياءٍ لا يُطاق، سيقت هذه الحقائق - أي العواقب الواضحة لنهب الدولة على يد الأجانب- لتُسجّل جرائمَ ضد الخديوي يتحمّل وحده مسئوليتها. رفض العاهل البائس التهمة الموجهة إليه عبر تسجيل شكواه ضدَّ «المراقبين» لعدم السماح له بجباية إيرادات الأطيان مقدّمًا من أولئك القادرين على دفعها، وتحذيرهم أنَّ «المتأخرين عن سداد ضرائب السنة الحالية هم أكثر فئات طبقة الفلاحين فقرًا، ولا يمكن تحصيل الضرائب منهم إلّا ببيع أطيانهم ومواشيهم فقط»[٢].

في الثامن من شهر فبراير عام ١٨٧٨م، أرسل الرقيب الإنجليزي تقريره حول حالة البلاد عن السنة الفائتة. ووصف فيه وضعها المأساوي إثر شحِّ مياه النيل مما أدّى إلى الإحجامِ عن زراعة الكثير من الأراضي، وتضوّرَ أهلها

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٩٧.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠٣.

جوعًا، وحجم الارتفاع الهائل في الضريبة المفروضة على الأطيان، ومضاعفة «ضريبة الرأس» المفروضة على كل ذكرٍ يتجاوز ١٢ عامًا، الأمر الذي أفضى إلى فقرٍ مدقعٍ أحاق بأغلبية الشعب. فضلًا عن زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب المهن والحرف إلى أربعة أمثالٍ(١)(٢).

لم يعُد عُسْرُ الحال أمرًا يثير الدهشة، ولم يكن صعبًا معرفة أسبابه، في ضوء إصدار موظفينا الأوروبيين في وزارة المالية بيانًا يدللون فيه على أنَّهُ، من أصلِ إيراداتٍ بلغت قيمتها ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، انتزع حملة السندات ما لا يقلُّ عن ٧,٤٧٣,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، ولم يتركوا، بعد دفع ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ دفعةً لازمةٍ بوصفها خراجًا وفائدةً على أسهم قناة السويس، «سوى ١,٠٧٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ للنفقات الضرورية للحكومة»(٣)!

كان عامّة موظفي الحكومة مغلوبًا على أمرهم بفعل الأخطاء التي اقترفوها وفضّلوا كتمان معاناتهم؛ ولكنَّ موظفًا أوروبيًا مقدامًا بذل ما بوسعه في ذلك الوقت لإحداث تحولٍ لصالحهم، الأمر الذي أثار إلى حدٍّ كبير ارتياع قنصلنا العام الذي بات الآن يتصرفُ علنًا، سواء «بصفةٍ غير رسميةٍ» أو خلاف ذلك، بوصفه مدافعًا عن حملة السندات ونصيرًا لهم. رفع أحدُ الأشخاص ويدعى السيد. «كيلر» قضيةً ضد الحكومة المصرية أمام المحكمة

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣٧.
(٢) معاناه الشعب المصري قديمة مع الحكام الطغاة الظلمة القساة القلوب.
(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١٣.

المختلطة في القاهرة[1] بدعوى أجورٍ متأخرةٍ لمدة سبعة أشهر مستحقةٍ له بالإضافة إلى تعويضٍ عن الأضرار، وبعد حصوله على حكمٍ لصالحه، صودرت بموجبه أموال خزينة الدولة لسداد المبلغ المستحق له.

حمل الحادث بين ثناياه شيئًا من الفكاهةِ؛ ولكنّه لم يكن مثارًا لسخرية قنصلنا العام. فقد يحذو موظفٌ آخر يتضور جوعًا حذو زميله ويرفع دعوى ضد الحكومة، لتُحجَزَ بذلك مبالغ مالية كبيرة من إيرادات الدولة لصالح أشخاصٍ غير حملة السندات؛ إذ لم يكن بوسع القنصل العام التفكّر برباطة جأشٍ في مشهدٍ لموظفٍ جائعٍ آخر يتحصّل على أجوره طالما أنَّ أحد حملة السندات ما تزال لديه مطالباتٌ ضد الحكومة. وفي الثالث عشر من ديسمبر عام ١٨٧٧م، كتبَ إلى اللورد «ديربي» رسالة تحذيرٍ لتبليغه بهذا الحادث المؤسف، راجيًا أن يثبت القرار خطأً في القانون، وأن يُلغى حال استئنافِهِ، محذرًا حكومة جلالتها أنّهُ «وفي حال المصادقة على القرار، فإنَّ ذلك من شأنه إضعاف قوة الأحكامِ التي تحمي حملة السندات إلى حدٍّ كبيرٍ»[2].

من المحتمل أنَّ إجراءاتٍ عاجلةً اتُّخذَتْ لمنع المحاكم من قبول قضايا جديدةٍ مقدّمةٍ من موظفين للمطالبة بمتأخرات أجورهم، في ضوء عدم تسجيل أية قضايا أخرى من هذا النوع، ولكونه باتَ مؤكدًا أنَّ المتأخرات عمومًا لم تخضع للتصفية. بعد أربعة أشهرٍ، علّقَ قنصلنا العام على «المتأخرات الطائلة للأجور المستحقّة لموظفي الحكومة، الذي كان الكثير منهم يتضورون

---

(١) هذه محكمة أنشئت للفصل في القضايا التي يكون فيها الأوروبيون خصمًا للمصريين، وهي محكمة أوروبية لا سلطة للحكومة المصرية عليها!!!

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١١١.

جوعًا بكل ما تحمله الكلمة من معنى»، وأكّدَ أنَّ «عدم الوفاء بمستحقات هؤلاء المساكين يوغلُ في معاناتهم وبؤسهم الشديدين»[1].

وأرفق رسالةً وصلتهُ من معلّمٍ إنجليزي إلى اللورد «سالزبوري» للاطلاع عليها (قال القنصل العام إنَّ الرسالة كانت واحدةً فقط من بين رسائل كثيرةٍ تلقّاها). أفاد كاتبُ الرسالة أن قيمة متأخرات مرتبه وصلت لتسعة أشهرٍ، وأنّه بات معدمًا لا يملك في جيبه فلسًا واحدًا، وأردف قائلًا: «منذ الساعة السادسة مساءَ يوم الثلاثاء الفائت وحتّى الساعة نفسها من مساء البارحة، لم تدخل جوفي كسرة خبز»[2][3].

بادر الخديوي لاتخاذ الخطوة ذاتها للتأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لدفع مرتبات الموظفين الجياع قبل قسيمة شهر مايو؛ نظرًا لعدم إمكانية الوفاء بكليهما. والتمس قائلًا: «إنَّ الضريبة ومرتبات موظفي الحكومة متأخرةٌ منذ وقتٍ طويلٍ، وإنّه من المتوقع أن تتمكن مِصر من الوفاء بالقسيمة التالية. ولكن من المستحيل الوفاء بجميع هذه الالتزامات مجتمعةً»[4].

بيد أنَّ التماسه ذهب سدىً. ففي حين أنَّ خزانة الدولة كانت فارغةً، وكان موظفوها يتضورون جوعًا، ولم يكونوا بحاجةٍ سوى لمائة ألف جنيهٍ تقريبًا، كانت «خزانة الدين» المستقلّة التي يحمل مفاتيحها الرقباء الأوروبيون

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٦.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٧.

(٣) هذا وهو انجليزي، أما حال الفلاحين المساكين البؤساء فحدّث ولا حرج من انعدام النصير والبؤس الذي ليس له مثيل.

(٤) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١٩٤.

ملأى بالملايين. ما الشعور الذي سيراود أولئك الجوعى إن علموا بذلك؟ ألن يكون علمهم بالأمر أرضًا خصيبةً لبذور الكراهية الوطنية؟ تضرّع الخديوي وتوسّلَ لمسئولي حكومتنا أن «يقوموا بجولة تفتيشٍ شخصيةٍ في المحافظات» ليروا بأمّ أعينهم حجم الإفلاس، ولكنّهم رفضوا ذلك[١].

آنذاك ربّما كان هو الوقت الذي حصلوا فيه على حقٍّ أخلاقيٍّ لاستخدام حجةٍ تحت ذريعةٍ إنسانيةٍ. ولكنهم فشلوا تمامًا في مبتغاهم، مع ذلك وبعد مضي عامٍ، وفي رياءٍ متناهٍ، اتخذوا من ذلك أرضيةً لإحداث مناصب جديدةٍ لحصد مرتباتٍ وسلطةٍ لأنفسهم تحت غطاء رغبةٍ مُتَّقِدَةٍ لتحرير الأرض من الاضطهاد.

استنادًا إلى جميع هذه الحقائق التي بين يديه، قرر اللورد سالزبوري، في رسالةٍ صدرت بتاريخ السادس عشر من إبريل عام ١٨٧٨م، لم ينشر منها سوى مقتطفاتٍ في التقرير الرسمي، استعجال سداد القسيمة تحت ذريعة الدائنين بمقتضى حكمٍ قضائي[٢].

وفي الثامن عشر من إبريل عام ١٨٧٨م، أبلغ قنصلنا العام الخديوي بهذا القرار أصولًا، «مشددًا عليه بضرورة بذل كلّ ما بوسعه للوفاء بقسيمة شهر مايو، وناصحًا إياه بقوةٍ أن يقدّم كل تضحية شخصيةٍ في سبيل ذلك»[٣].

بيد أنّهُ من غير المجدي الآن التدبّر في ظنِّ الخديوي بدينِ سادتِهِ

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٨٧.
(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٤.
(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٨.

الأوروبيين أو شرفهم أو حتى رابط الإنسانية المشترك الذي يجمع شعبه بأمتنا، نظرًا لما جاء في متن ردّه من «أنّ العجز الكبير البالغة قيمته قرابة ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ لا يمكن تغطيته دون تقديم تضحياتٍ ذات آثارٍ كارثيةٍ[١].

ولكنّهُ، «نزولًا على طلب الحكومتين الإنجليزية والفرنسية بضرورة الوفاء بالقسيمة، سيقومُ بكلّ ما ينبغي القيام به وينضوي تحت سلطته للوفاء بها، مهما كان الثمن الذي ستدفعه مصر؛ شريطةَ ألّا يُلقى بالمسئولية عن عواقب ذلك على عاتقه»[٢].

بعد اثني عشر يومًا، أرسلَ قنصلنا العام ببالغ السعادة برقيةً مفادها: - «إتمام سداد القسيمة البالغة قيمتها ما يزيد بقليلٍ عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ فور استحقاقها»[٣].

وبما أنَّ قرار المحكمة جاء في مصلحة الموظف الحكومي، بدا تعيين اللجنة المعروضة، بصلاحياتٍ غير محدودةٍ، في نظر الرقباء الأوروبيين وعراب «المساعدة غير الرسمية»، قنصلنا العام، حاجةً ملحّةً أكثر من ذي قبل، تصبُّ في المصلحة العليا لحملة السندات؛ في حين ثَبتَ للخديوي من ناحيةٍ أخرى نواياها العدائية في اتجاه تقليص حجم المصروفات المخصصة للحكومة، استنادًا إلى حقيقةِ أنَّ موظفينا رفضوا الاعتراف بأي تمثيلٍ محليٍّ في

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٨.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٨.

(٣) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٠٠.

مشاوراتها. تساءل الخديوي: «عمّا سينعشُ مصالح بلده، إثر إجراء تحقيقٍ جديٍّ في شئونها الماليةِ»، ونبّهَ إلى «ضرورة عدم تجاهل الأصوات الوطنية»[١].

وأنَّ «المفتشين»، كما يصرُّ القنصل العام على تسميتهم، ومع أنّه «لم يكن قد صدر الأمر آنذاك بتعيينهم، أبدوا في إحدى المرات ميلًا إلى التسليمِ بهذه الضرورة كونهم يعون جيدًا أنّه وبصرف النظر عن هوية الشخصية المحلية التي قد يُجمَعُ على تعيينها في اللجنة، فلن يكون لصوتها أهمية تُذكر أمام أغلبية الأصوات.

إلّا أنّه وفيما يتعلق بالصلاحيات غير المحدودة للجنة، لم يبدِ المسئولون الأوروبيون مرونةً في رأيهم، فيما أصرَّ الخديوي على موقفه الحازم من الأمر.

إنَّ الطريقة الوحيدة التي قد تُزحزحُ الخديوي على الأرجح عن موقفه المعارض كانت دفعه إلى منعطفاتٍ أكثر خطورةً. وكما هو الحال مع الخديوي الذي كان عاجزًا تمامًا عن دفع مرتّبات موظّفيه الشهرية حتّى، كانت حكومته كذلك عاجزةً عن الوفاء بمطالبات بعض الدائنين الأوروبيين مقابلَ بعض التوريدات المستقدمة لوزارة الحربية. تبعَ ذلك لقاءٌ ذو أجواء مشحونةٍ، أبلغ خلاله قنصلنا العام الخديوي أنّهُ يحاولُ، فيما يبدو، «التستّر خلف الرقابة الأوروبية»، في حين أنّه حقيقةً «يتنصّلُ من جميعِ التزاماته ومسئولياتِهِ؛»[٢].

(١) المرجع نفسه الصفحة ٩٧.

(٢) المرجع نفسه الصفحة ٩٨.

وأنَّه مذنبٌ ذنبًا شائنًا، ألا وهو «نكث عهوده»، وأنَّ تصرّفه المتمثل بالامتناع عن سداد هذا الدين «ينطوي ضمنًا على التنصّل من كافة الواجبات والمسئوليات الملقاة على عاتق حكومةٍ نظاميةٍ»؛ وأنّ «ظروفًا كهذه لا يمكن أن تستمر»، وأنَّ «حدود صبرهم قد بلغت منتهاها».[١]

وبصرف النظر عن هذا التقريع الصادر بطريقة خسيسةٍ وغير لائقةٍ، إلّا أنَّ الخديوي لم يعلن إذعانه. بل على النقيض من ذلك، فقد خاطر باقتراف جرم عصيان الرقباء الماليين الذين يدفع هو أجورهم، متجرئًا لمرةٍ واحدةٍ، ليس على إذهالهم فحسب، بل على معاملتهم بوصفهم «مجرد موظفين لدى مِصر»، كما اعتاد قنصلنا العام على تسميتهم عندما كان يرغبُ في عدم تحمّل مسئولية أفعالهم. فأصدر في السابع والعشرين من يناير عام ١٨٧٨م مرسومًا يقضي بتعيين اللجنة بصلاحياتٍ تخول لها فحص الإيرادات فقط دون المصروفات[٢].

وقد قدّم هذا التصرف المستقل للرقباء الماليين العذرَ الذي كانوا يسعون إليه لجعل أنفسهم في حِلٍّ من أي شكلٍ من أشكال الاحترامِ لأوامره أو منزلته الملكية، مستندين إلى المحاكم المختلطة التي أُنشئت في حقيقة الأمر للنظر في القضايا التي يكون الأجانب طرفًا بها. ولكنَّ هؤلاء الرقباء الماليين المستندين إلى منطق القوة، وفي سوء استخدامِ لتدابيرهم (التي اعتبروا، بتقديرٍ يشوبه الغموض، أنّها تتفوق قانونيًا على الحكومة المصرية نفسها)،

---

(١) المرجع نفسه، الصفحتان ٩٨ و ٩٩.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١٢٩.

بذلوا مابوسعهم لإجبار الخديوي على منحهم الإذن بالوصول إلى مصروفات الدولة التي منعهم مرسومه من بلوغها، وذلك بمقاضاة ابنه، الأمير «حسين»، وزير المالية، أمام هذه المحاكم، لإجباره على تحمّل مسئولية «المبالغ المستلمة، والطريقة التي تم التعامل معهم بها».[(١)]

أرسلَ قنصلنا العام نسخةً من لائحة الاتهام وفق الأصول إلى اللورد «ديربي»[(٢)].

وبذلك حاز الرقباء الماليون سلاحًا آخر لفرض الإذعان، حتّى وإن كان سلاحًا مثيرًا جدًّا للاستياء. لم يُدفع لدائني الخديوي، كما هو الحال مع جميع المطالبين الآخرين، مستحقاتهم لصالح الوفاء بمطالبات حملة السندات. وقد استصدر عدد كبير منهم، مدفوعين بسلوك الرقباء الماليين، أحكامًا قضائيةً ضدّه من المحاكم المختلطة. وفي الثامن والعشرين من مارس عام ١٨٧٨م، أرسل جميع القناصل العامين مذكرة احتجاجٍ ضد الخديوي لعدم تنفيذه قراراتِ هذه المحاكم. تضمنت هذه المذكرة مزاعم مفادها أنَّ عدم تنفيذ مضامين هذه الأحكام «يشكّلُ انتهاكًا للمواثيق الدولية»[(٣)]، ما يعدُّ بدوره إهانةً لأوروبا مجتمعة.

لا عجبَ أنّ هذه المذكرة، كما جاء في توثيق قنصلنا العام، «تركت انطباعًا قويًّا لدى الخديوي»، ومع ذلك، فقد وجد نفسه مجبرًا على الاستفسار

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٥.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩٨.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٠.

«بشأن الغرض منها»، لأنَّ «الصعوبات المالية وحدها كانت كافيةً لمنعه من أداء هذه الأحكام»[١]، وأضاف أنّهُ «من الصعب توقّعُ إمكانية الوفاء بديونه الخاصة الصادرة بشأنها أحكام قضائية ومطالبات حملة السندات في آنٍ واحدٍ»[٢].

كلُّ وسائل الإكراه التي مارسها قنصلنا العام حتى تاريخ التاسع عشر من ديسمبر عام ١٨٧٧م، كانت نتيجةً «للمساعدة غير الرسمية» وحدها. وفي حين قد يبدو الفارق بينها قاتمًا ودقيقًا، ولكنّ ذلك الموظف رآه حقيقيًّا جدًّا؛ ففي الثلاثين من نوفمبر نبّهَ اللورد «ديربي» بشدةٍ إلى أنَّ كلَّ ما قام به حتّى الآن لترويع الخديوي كان «غير رسميٍّ بالمرة»[٣].

واستشعر أنَّ الأمر بحاجةٍ إلى ما هو أكثر من ذلك لإرغام الخديوي على منح اللجنة السيطرة الكاملة التي تنشدها على مصروفات دوائر دولته، وعليه، قدّم طلبًا لثلاث مراتٍ للحصول على صلاحياتٍ لاستخدام «الضغط الرسمي»، الذي جزمَ أنّه «سيكون ذا تأثيرٍ وثقلٍ عظيمين على سموّهِ»[٤].

أُصدِرَ الطلب بموجبِ خطابٍ بتاريخ السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٨٧٧م، وخطابٍ آخر أكثر قوةً بتاريخ الثامن من مارس عام ١٨٧٨م؛ لتظهر بذلك حكومة جلالتها والأمة البريطانية أخيرًا أمام العالم أجمع رسميًّا - ما كان عليه ممثلوها في مصر طوال هذه المدة فعليًّا- على أنّها بطلةُ ابتزاز

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١٩٣.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٨٩.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩٧.

(٤) المرجع نفسه، الصفحات ٩٧، ٩٩، و١٠٣.

حملة السندات على حساب الشعب المصري[١].

بُعيد تأمينِهِ الإذنَ بالتصرف باسم الأمة البريطانية، لم يضيّع قنصلنا العام الوقت لاستغلال هذا الإذن على أكمل وجه. ولبس، في صبيحة اليوم التالي، أمام الملك الخائف والمرتبك أصلًا، الوجه العدواني الذي منحتْهُ، باعتقاده، قوةُ حكومتِهِ وضعفُ الدولة المصرية، الحقَّ في ارتدائه. فأبلغ الأمير أنَّ «حكومة جلالتها قد امتنعت حتّى الآن عن إحراجِهِ»، ولكنّها الآن، وما لم يجرِ التوصُّلُ إلى تسويةٍ ما، «لن تتمكن من منع نفسها من الضغط بمجرد مطالباتٍ فحسب»؛ وأنَّ «لهدوئها وصبرها حدودًا»؛- يتابع هنا الاعتراف بأنّ كلَّ هذا الإبداء للامتعاض الوطني كان الهدف الوحيد منه هو وضع اليد على موارد إيراداتٍ جديدةٍ لصالح حملة السندات،- وأنّهُ من الضروري جدًّا قيام اللجنة بفحصِ مصروفات الحكومة»[٢].

قاومَ الخديوي لأكثر من شهرين هذا المقترح المقدّم من لجنةٍ تألّفتْ من ممثلين عن أصحاب المطالبات فقط، والذي كان يدرك تمامًا أنّهُ لم يكن سوى حيلةٍ لشلِّ حركةِ الحكومة المحلية لصالح أصحاب المطالبات. وكما كان يعي جيدًا، لم يكن الهدف تخفيض سعر الفائدة على الدين، بل إضافة موارد جديدةٍ للإيرادات. إلّا أن الكولونيل «ستانلي» أقرَّ بذلك في الرابع من شهر فبراير عام ١٨٧٨، عندما كتبَ أنَّ الهدف من التحقيق كان منع الخديوي من «التكتّمِ على بعض أفرع الإيرادات والتصريحِ بأقل مما يقتضيه الواقع بشأنها»،

(١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠٤ و١٠٦.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١٠٩.

لجعل اللجنة بذلك «وسيلةً لتسويغِ أي خطةٍ لتخفيض فائدة الدين»[١].

كما أشار في الرسالة ذاتها أنّهُ، ودون القيام بذلك، يمكنُ تأمين موارد إضافيةٍ عن طريق تأجير كافة أطيانِ الملك في الوجه القبلي لمصر وزيادة قيمة إيجاراتها، وهو تدبيرٌ، كما يشير الكولونيل، سيستفيد منه حملة السندات «لأنَّ الأرض التي كانت مصدر كل ثروات مصر، ستشهدُ زيادةً في الإنتاج تتوازى مع زيادةٍ في الضرائب وكمية المحاصيل، في حين أنَّ الفلاح (الذي ستُفرَضُ الزيادة في قيمة الضرائب عليه)، سيكون لديه فوق كلِّ ذلك، «سببٌ وجيهٌ يدفعه للسعادة لأنَّهُ لن يكون عرضةً للعمل بالسخرة!»[٢].

عرض الخديوي أخيرًا إناطةَ كامل الصلاحيات المطلوبة إلى لجنةٍ من مفتشين أوروبيين مستقلين، ولكنّه اعترض بشكلٍ كاملٍ على المفتشين الأربعة من حملة السندات المشاركين في اللجنة بوصفهم حكّامًا عليه. وتضرّع فقط من أجل «ضخِّ دمٍ جديدٍ في اللجنة»، معربًا عن شكواه من أنَّ «حكمَ كلِّ موظفٍ أوروبيٍّ في مصر تقريبًا قد أصبح مشوّهًا ومنحازًا»[٣].

بُعيدَ ذلك، لاحت في الأفق إشاراتٌ إلى مذكّرةٍ مشتركةٍ من قناصل القارة الأوروبية باتت قاب قوسين أو أدنى من تقديمها للخديوي عاثر الحظ، الذي صوِّبَت لصدره أسلحة أخرى أكثرَ خسةً من سابقتها. فقد حُرِّضَت محكمة النقض العليا، المؤلّفةُ بالكامل من قضاةٍ أوروبيين[٤]، لتبليغه

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٢.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٣.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٥٤.

(٤) سبحان الله العظيم! قد أنشأ الخديوي هذه المحكمة بقرار منه مستبعدًا شرع الله تعالى فكان عاقبته

احتجاجًا ضدّه لعدم تنفيذه الأحكام الصادرة بحقّهِ نتيجة مشاكلهِ الماليةِ. أُعيدَ إنتاجُ العدوانية في مراسلات قنصلنا العام للخديوي بأسلوبٍ استخدمهُ هؤلاء القضاة في مخاطبة رؤسائهم. «إذ عجزوا عن التزام الصمت إزاء استفادة الحكومة من القيود المفروضة على صلاحيات المحاكم للتملص من أحكام القضاء»[1].

على نحوٍ موازٍ، نطقت المحكمة الأوروبية بالحكم على ابن الخديوي، بصفته وزير المالية، بإجباره على تقديم سجلات المصروفات التي كان ملزمًا، بموجب مرسوم والدهِ، على صونها، والحكم عليه بدفع كافة مصاريف الدعوى[2].

كلُّ هذه الأسلحة المجتمعة والموجهة لنحر الخديوي أثبتت له الكثير. وتأمّل أن لو كان هذا البلدُ قوةً عظمى، لكان قادرًا ربّما على الوقوف في وجه التحالف العسكري المحدق لأوروبا قاطبةً، دفاعًا عن حكومته المتسولة وشعبه الذي يتضور جوعًا. ولكنَّ مِصر كانت دولةً صغيرةً وضعيفةً، فلم يجرؤ على إبداء المزيد من المقاومة. لقد استسلم ليصدر في الثلاثين من مارس عام ١٨٧٨م مرسومًا يقضي بتعيين لجنة التحقيق المؤلفة من ستة أعضاء أوروبيين، بمن فيهم مفتشو الدين الأربعة، للتحقيق في «الوضع المالي برمّته

وجزاؤه أنهم تألبوا عليه على الوجه المذكور، وقد أوقع نفسه فيما صنعه؛ إذ كيف يجعل للكافرين عليه سبيلًا وفي بلاده وتحت حكمه وسلطانه .

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١٤٤.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٧١.

في مصر»[١].

ليس هناكَ من داعٍ لتقديم المزيد من الأدلة على أنَّ هذه اللجنة التي فرضتها القوى العظمى على الخديوي، وكانت رواتبها تُدفع من الخزانة المصرية (باستثناء راتب رئيس اللجنة)، قد عُيِّنَت لهدفٍ واحدٍ، ألا وهو تأمينُ الأموال لحملة السندات. لم تُروِّج لهذه اللجنةِ أي مزاعم من قبيل أنّها تمثّلُ، أو حتّى تراعي، احتياجات الحكومة والشعب المِصرِيّيَن، باستثناء ما كان منها متوافقًا والمطالبات المسبقة للأجانب.

أُستُغِلَّتِ المكانة الرفيعة للمفتشين الأوروبيين الذين تتألف منهم اللجنة، كما حصل في مناسباتٍ سابقةٍ، كوسيلةٍ لإسكات جميع المعارضين لها. ولم يكن رئيسها السيد. «رايفرز ويلسون»، «عضوًا في مجلس الوزراء السابق»، كما كان السيد. «جوشن»، ولكن من المعروف أنّهُ مسئولٌ رفيعٌ في حكومة جلالتها. أُعلِنَ بلهجة تفاخرٍ أنّهُ مُنحَ «إجازة غيابٍ غير مدفوعةٍ» فحسب لأداء مهمته الحالية، وأن الحكومة البريطانية ستتكفل بنفقاتِهِ. وثّقَ قنصلنا العام إعلان هذه الواقعة المذكورة آنفًا، على وجه التحديد، على أنَّهُ قد «ترك انطباعًا جيدًا في الأوساط المصرية»،[٢] الانطباعُ الذي كان، دون شك، انصياعَ الحكومة البريطانية لكافة توصياتِ مفتشيها وتنفيذها على وجه السرعة.

كان إذعان الخديوي يفتقر إلى الكياسة في أسلوبه، الأمر الذي لم يغفره له

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١٧٧.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٩٣.

موظفونا. فلم يكن يُولَى هو أو وزراؤهُ أيَّ اعتبارٍ أو احترامٍ، إن فكّروا مجرد تفكيرٍ في مناهضة رغبات اللجنة. ولا بُدَّ أنَّ أصول اللباقة العامة هي ما أرغمَ المحققين الأوروبيين، خلال مجرى تحقيقٍ رسميٍّ للغاية كهذا الذي يتولونَهُ، على الحيلولة دون اتخاذ أي إجراءٍ ضد شخص الخديوي وهيبته بين رعاياه من قبلِ موظفي المحاكم الأوروبية الذين كانوا يضغطون مؤخرًا لتنفيذ أحكامٍ قضائيةٍ ضدّه. ومع ذلك، نقلَ قنصلنا العام أنّ موظفي محكمة الإصلاح حاولوا، في شهر مايو من عام ١٨٧٨م، «مرارًا وتكرارًا مصادرة الأثاث من قصر الخديوي لسداد دينٍ مستحقٍّ لصالح مؤسسةٍ أوروبيةٍ». ويضيف كذلك أنَّ «الحادثة أثارت قدرًا كبيرًا من الفضيحة»(١).

إذ حاول الملك البائس الاعتراض على عملية المصادرة مستندًا إلى أنّهُ «باع ملكية الأثاث لعائلتِهِ»؛ ولكن الموظفين سارعوا على الفور إلى الاحتجاج على صك البيع بحجة أنّهُ زائفٌ. وجاء قرار محكمة الإصلاح متفقًا ورأي رعاياها الأوروبيين، وكان لا بدَّ للمقاومة المسلحة لحرس القصر من التصدي لمحاولةٍ ثانيةٍ لمصادرة الأثاث. العمل التالي لهذه اللجنة المستبدة كان استدعاء شريف باشا، وزير الشئون الخارجية والعدل، «للمثول شخصيًا أمامها». أعلن الوزير «استعداده لتقديم أجوبةٍ خطيةٍ على أية أسئلةٍ»، ولكنّهُ رفض القدوم للخضوع لتحقيقٍ شفويٍّ حول «الأسئلة التي تتطلب قدرًا كبيرًا من الدقة في الإجابة عليها»(٢).

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٠٣.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١١.

لم تكن اللجنة لتتنازل عن مطلبها، وضغطت إلى حدٍّ كبيرٍ لإلزامهِ على التخلي عن كلتا الحقيبتين الوزاريتين. عندئذٍ بعث قنصلنا العام رسالة تهنئةٍ إلى اللورد «سالزبوري» لإبلاغه «أن هيبة اللجنة وسلطتها ستبلغُ الآن أقصى حدودها بسقوط الرجل الأبرز في مصر، لعصيانِهِ أوامر الاستدعاء الصادرة عنها»[١].

أكبر دليل على تعاظم هيبة اللجنة هو نجاحها في إرغام الخديوي نفسه على التنازل عن ملكياته الخاصة. صحيحٌ أنَّ جميع إقطاعياته الخاصة التي تغطي مساحة ٤٨٥,١٣١ فدانًا، كانت مرهونةً لصالح دائنيه بموجب قرار لجنة «جوشن»، ولكنّه ما يزال يمتلك أراضي التاج، البالغة مساحتها ٤٣١,٩١٥ فدانًا، بعائداتٍ تبلغ ٣٩٠,٦٣١ جنيهًا إنجليزيًا. وقد أبلغ قنصلنا العام اللورد «سالزبوري»[٢] أن الخديوي قد وافق في التاسع والعشرين من يونيو عام ١٨٧٨م على تسليم ٢٨٨,٧٦٢ فدانًا منها تدر عائداتٍ بقيمة ١٦٦,٩٨٦ جنيهًا إنجليزيًا والتحفّظِ على ١٤٣,١٥٣ فدانًا بعائداتٍ تبلغ قيمتها ٢٢٣,٦٤٥ جنيهًا إنجليزيًا. كان التعليقُ الوحيد الذي أدلى به قنصلنا العام حول هذه التضحية الشخصية، في ضوء أنَّ الأراضي المتنازل عنها تدرُّ ريعًا عن كل فدّانٍ أقلَّ من ربع تلك المتحفّظِ عليها- «أن الخديوي يحتفظ دون شك بالأراضي الأكثر خصوبةً»[٣].

---

(١) سياسي بريطاني، تولى منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١١.

(٣) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢١٨.

وفي حينِ أنّه أجزل الثناء على لجنةٍ نجحت نجاحًا واضحًا في ضمِّ حصةٍ أخرى كبيرةٍ من الإيرادات. قائلًا:

«لقد حققت اللجنة نتائجَ استثنائيةً خلال الفترة القصيرة لوجودها في مِصر، نتائجُ كان التنبؤ بتحقيقها قبل عامٍ ضربًا من ضروب المستحيل»[١].

اتضح، خلال فترةٍ وجيزةٍ، أنَّ الخديوي قد حرم من الاستمتاع حتّى بالجزء الصغير المتبقي من ملكياته الشخصية التي أُعفيَ من التنازل عنها. وحان وقت الوفاء بقسيمة نوفمبر البالغة قيمتها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ؛ ولكنّ طريقة الوفاء بها وُضعت لها «تقديراتٌ مبهمةٌ»[٢].

وبدا الطريق الأقصرُ للتوصل إلى تسويةٍ، هي سلبُ الملك أملاكه المتبقية. وعليه، أُعلَنت اللجنة في تقريرها الصادر بعد شهرين من عملية التنازل التي حدثت في شهر يونيو، أنّها «تعتبرُ رئيس الدولة مسئولًا شخصيًا عن العجز في الموازنة»[٣].

وأصدرت مرسومًا يقضي «بالحدِّ من السلطة المطلقة التي تمتّع بها الخديوي حتّى الآن»، وخَلُصَتْ إلى سلب كلاً من الخديوي وعائلته جميع أملاكهم المتبقية، سواء الأطيان منها والقصور، مقابل «مخصصات ملكيةٍ ملائمةٍ لمنصبه»[٤].

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٢١٨.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢٦.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣٠.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣٣.

عاجزًا عن المقاومة، وافق الخديوي على عملية التنازل الأخيرة هذه، التي مسَّت بكبرياء الملك الشرقي. كان السيد. «رايفرز ويلسون»، رئيسَ اللجنةِ، كما أبلغ قنصلنا العام حكومته، أكثر أعضاء اللجنة عزمًا على إسقاط هيبة الخديوي وسلطته بالكامل، إثرَ «إصراره الشديد على إعادة ممتلكات العائلة الملكية كاملةً إلى الدولة»[١]، «ورفضه الإصغاء لأي مقترح تسويةٍ في هذا الشأن»[٢]. صُوِّرَ الملك وكأنّه يطلبُ، ردًّا على ذلك، من السيد. «رايفرز ويلسون» أن يكون وزير ماليته على الفور[٣]!

قَبِلَ السيد. «ويلسون» المنصبَ بناءً على تفاهمٍ يخوّل لهُ ممارسة «سلطةٍ مطلقةٍ وكاملةٍ على كلِّ موظفٍ تحت إمرتِهِ، بما في ذلك صلاحيةُ التعيين والإقالة»[٤]، دون أن يشمل التفاهم استقالته من منصبه البريطاني مراقبًا وأمين سرٍّ للدين الوطني البريطاني، بل مجرد الحصول على إجازةِ غيابٍ غير مدفوعةٍ لعامين فحسب. كما احتّلَ المفتش الفرنسي في الوقت نفسه مقعدًا له في مجلس النظار وزيرًا للأشغال العامة[٥].

انتُقِلَ رسميًّا بالتغيير بالغ الأهميّةِ على الدستور الذي وردت المطالبة به في تقرير اللجنة، وهو بالتحديد، «الحدُّ من السلطة المطلقة التي تمتّع بها

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨٦.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨٧.

(٣) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٨٧.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨٦.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨٩.

الخديوي حتّى الآن»[١]، إلى طور التنفيذ بمقتضى وثيقةٍ اجترحها هو نفسه، سُميت بالأمر العالي الصادر بتاريخ الثامن والعشرين من أغسطس عام ١٨٧٨م، التي أقرّت مبدأ المسئوليّة الوزارية[٢].

استنادًا إلى هذه الوثيقة التي تعهّد الخديوي بمقتضاها بعدم التصرف مطلقًا بما يتعارض وسياسة وزيره، أكّدَ مسئولونا آنذاك، مدفوعين باعتقادٍ جازمٍ أنّهم قد أحدثوا للأبد تحوُّلًا كاملًا لصالحهم ولصالح موكليهم، حملة السندات، احتلال اثنين منهم لمقعدينِ في مجلس النظار المصري، لوحظَ لاحقًا، أي بعد أن تبدأ الحركة الوطنية بفرض نهجها على الوزارة نفسها، أنّهم، في سلوكٍ مخزٍ، قد عاملوا الخديوي بقسوةٍ وتمكنوا أخيرًا من خلعه عن عرشه بحجة استمراره بالتصرف استنادًا إلى الأمر العالي ذاته الذي ارتهنوا الملك بين ثنايا نصّهِ.

إلّا أنهُ وفي ذلك الوقت، كان الوزيران الأوروبيان في الحكومة المصرية، المدعومان بالنفوذ الكامل لحكومتيهما، قد تمكّنا من أن يصبحا السيدين المطلقين لمصر، ضمانًا لمصالح حملة السندات، واغتنموا هم وداعموهم – أي القناصل العامّين– دون إبطاءٍ الفرصةَ السانحةَ آنذاك لإرضاء شبقهم للحماية الكاملة والمنصب الرفيع على نفقة السكان المحليين، شبقٌ نابعٌ دون شك من رغبةٍ متّقدةٍ لحماية الشعب من الاضطهاد فحسب[٣]! متلازمةٌ متأصلةٌ في

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣٠.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨٨.

(٣) يهزء المصنف هنا.

المسئولين البريطانيين تجعلهم، فيما يبدو، يميلون إلى الاعتقاد بأنَّ سعادة شعبٍ آخر لا يمكنُ أن تتحقق إلّا بتطبيق أعرافهم وقواعدهم الخاصة، مهما كانت منافيةً لاحتياجاته، وبتقليد أقربائهم وأبناء جلدتهم كلَّ منصبٍ رفيعٍ. احتلَّ السادة «ويلسون» و«بلينيير» بشقِّ الأنفس مقاعدهم، عندما بدأت عملية إقالة أرباب المناصب القدامى في الدولة واستبدال موظفين أوروبيين بهم. في الخامس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٨٧٨م، أبلغ قنصلنا العام حكومته بنيته التخلص من الرعيل الأول من الموظفين الفاسدين عديمي النفع في أسرع وقتٍ ممكن»[١].

وبصرف النظر عن نقائص موظفي الدولة المُقَالِينَ، بدت سوق الأوراق المالية في جميع الأحوال مقتنعةً أن التدابير الجديدة ستكون أفضل من القديمة في تحويلِ الإيرادات المصرية إلى الخزائن البريطانية والفرنسية. أمّا بالنسبة إلى القنصل العام فقد اختتم رسالته كما يلي:

«شهدت البورصة المصرية ارتفاعًا متسارعًا في أسعار أسهمها منذ انتشار أنباء الاتفاق الجديد»[٢].

بدأت الآن الخطوات الفعلية لعملية «التخلّص من الرعيل الأول». فخلال بضعة أشهرٍ، أُعفي أكثر من ٥٠٠ موظفٍ محليٍّ من مهامهم. فيما لم تُوثَّق حالةٌ واحدةٌ منحَ فيها الموظف تعويضًا أو مكافأة نهاية الخدمة. ربّما كان مرجوًّا تعويضهم، ولكن ومن جهةٍ أخرى، ومع أنّه لوحظَ أنَّ مطالبات حملة

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٨٩.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨٩.

السندات أصبحت مستعجلةً للغاية، إلّا أنّه كان معلومًا على الأرجح عدم قدرة الخزينة على تحمّلها. وفي بداية عام ١٨٧٩م، أُدرجَ ٧٤٤ موظفًا أوروبيًا على جدول المرتبات التي يجب على الحكومة المصرية دفعها، ويجب ألّا ننسى أنّ هؤلاء قد شغلوا سابقًا جميع المناصب في المحاكم وهيئات السكك الحديدية والبرقيات وإدارات الموانئ وغيرها، حيث كانت طبيعة المنصب تستلزم تعيين أجانبَ، أو أنهم قد عُينوا بموجب الاتفاقية القنصلية عام ١٨٧٠م. ومع اقتراب عام ١٨٧٩م، أُضيفَ إلى هؤلاء ٢٠٨ موظفين أوروبيين بلغ مجموع مرتباتهم ٦٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ في السنة[١].

وفي عام ١٨٨٠م، عُيِّنَ أيضًا أكثر من ٢٥٠ موظفًا بتعويضات بلغت قيمتها ٦٢,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ في السنة، وتكرر السيناريو ذاته عام ١٨٨١م، عندما استُقدمت دفعةٌ إضافيةٌ تضمنت ١٢٢ موظفًا أوروبيًا يتقاضون أجورًا بلغت قيمتها ٢٦,٠١٦ جنيهًا في السنة. وصل العدد الإجمالي للموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم فعليًا في شهر مارس من عام ١٨٨٢م، إلى ١٣٢٥ هـ موظفًا، وبلغت القيمة الإجمالية للرواتب ٣٧٣,٠٠٠ جنيهًا إنجليزيًا في السنة[٢].

بيد أنَّ هذه الأرقام لا تشمل جميع الموظفين الأوروبيين المعينين والمقالين خلال السنوات الأربع الأخيرة، ولا تتضمن كذلك الموظفين الأوروبيين الذين حصلوا من مراقبينا على «عقودٍ خاصةٍ أُبرمت مع الحكومة المصرية».

(١) الوثائق البرلمانية ٣١٨٨ لعام ١٨٨٢م، الصفحة ٥.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

صرح قنصلنا العام في الثالث عشر من ذلك الشهر أنّه «لم يكن قادرًا على تأمين» لائحةٍ بأسماء هؤلاء، ولكنّهُ «سيحصل عليها في أسرع وقتٍ ممكن»[١].
فهل تم الحصول عليها في الوقت الراهن؟

كان الواجب الأول الذي أُلقي على عاتق الوزيرَيْنِ الأوروبيَّيْنِ، بعد التأكدِ من دفع رواتبهما الشهرية في موعدها وتأمين مناصبَ مريحةٍ لأبناء جلدتهم عوضًا عن «الرعيل الأول» من الموظفين القدامى، ضمانَ سدادِ قسيمة نوفمبر. قد يكون من المتوقّعِ فعلًا أن يراود النظار المصريين، بوصفهم وزراءَ الدولة المصرية، شعورٌ بأنهم ملزمونَ بمراعاة مصالح الدائنين على نحوٍ موازٍ، أو حتّى إعطاء الأولوية لمطالبات الدائنين المحليين، الذين استصدروا أحكامًا قضائيةً من المحاكم ضد خزانة الدولة. ولكنّهم أعرضوا عن تمحيص الأمور بهذا المنظار من مناصبهم، بل قرروا تجاهل الدائنين ذوي الأحكام القضائية لصالح حملة السندات. بيد أن قرارهم هذا حدا بأولئك الدائنين المحكوم لهم إلى تقديم عريضةٍ إلى القنصل العام يحتجون بموجبها على نية مجلس النظار المصرح بها علنًا «بالتضحية مجددًا بهم ودفع مستحقات حملة سندات الدين الموحد»[٢].

اجتمعت الهيئة القنصلية وقررت بالإجماع «أنَّ سداد الحكومة المصرية القسيمة ضرورةٌ ملحةٌ لا بدّ منها»[٣].

---

(١) الوثائق البرلمانية ٣١٨٨ لعام ١٨٨٢م، الصفحة ١.
(٢) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٣١٣.
(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣١٣.

سُدّدت قيمة القسيمة فعلًا و«ضُحيَ» بحملة سندات الدين السائر. في حين لم تُطرح أية أسئلة عن أحوال الناس أو الطريقة التي حُصّلت بها الأموال المطلوبة. وفي غضون ذلك سُلبت من الخديوي آخر أملاكه ووضعت تحت تصرف المفتشين الأوروبيين الذين سارعوا على الفور لاتخاذ التدابير اللازمة لرهنها للسادة. بنك روتشيلد لقاء ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ تُخصص لتسوية جزءٍ من الدين السائر وكامل القسيمة المقبلة.

في ذروة يأسهِ، توسّلَ الأمير الضعيف إلى موظفينا أنهم إن كانوا سيحرمونه من «التعويض عن الإخلال» الذي سببوه له، فليعطوه على الأقل ثمن مواشيه وأدوات الزراعة التي تركها في أملاكه التي سُلبت منه[١][٢].

أكّدَ رئيس الوزارة، نوبار باشا[٣]، لقنصلنا العام أن التماس الخديوي شرعيٌّ، «واستنادًا إلى القانون المحلي، فإن شراء عقارٍ لا يشمل بحكمهِ الماشية والمعدات، ما لم يرد بذلك بندٌ خاصٌّ؛ وأنَّ الخديوي حتّى الآن محقٌّ بطلبه هذا». وأقرَّ أيضًا أنَّ ذلك البند الخاص في هذه الحالة غير موجودٍ فحسب، بل إنَّ هنالك، في الواقع، بندًا مضادًّا يجيز له الاحتفاظ بأملاكه المنقولة، وأنَّهُ (أي نوبار باشا) قد تعهّد للخديوي، في وقت تنازُلِهِ، «بتزكيةِ»

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١١.

(٢) انظروا كيف هان حاكم مصر على الأوروبيين حتى يسمحوا له بثمن مواشيه، هذا وقد ملك مصر كلها وتصرف فيها كما شاء، وفرط تفريطًا لا مزيد عليه، وصرح بإرادته جعل مصر قطعة من أوروبا، وحكم بغير شرع الله تعالى فكان عاقبته تجرع الذل والهوان على أيدي سادته الأوروبيين.

(٣) نوبار باشا رئيس وزراء مصر كان نصرانيًا، وكان متعاونًا مع الإنجليز، وكان يضع العقبات أمام العمل بالشريعة الإسلامية.

هذا البند لرفقائهِ في الوزارة[١].

سارع قنصلنا العام على الفور، بعد تأكُّدِهِ أن السيد. «رايفرز ويلسون»، رغم كونه مجرد موظف لدى الحكومة المصرية ويتقاضى أجره منها، «معارضٌ بشدةٍ» حتّى لهذا التنازل الزهيد لصالح مليكِهِ، إلى تسوية القضية المرفوعة ضد الخديوي بقولٍ فصلٍ مفادهُ «أنَّ مثل هذه المطالبة المقدّمة من جانب الخديوي في الوقت الراهن غير مناسبةٍ وفي غير محلِّها».[٢]

أُفرِغ الخديوي بذلك من كل قيمةٍ، وبات مجردًا من الثروة والسلطة والنفوذ ما خلا بعضًا من تعاطف رعاياه حتّى الآن بعد أن قوّضَ أسياده الأوروبيون ركائز سلطته. بزوغ هذا التعاطف كان أمرًا حتميًّا لا محالة، ولكنَّ العلم بوجودهِ أوقعَ الريبة في قلوبِ الأوروبيين مخافة أن يُلحِقَ الملكُ، انتقامًا لسحقِهِ، بعض الأضرار الخفية بمخططاتهم لنهب المزيد، أو خشية أن يحاول استعادة جزءٍ صغيرٍ من سلطته التي سلبوهُ إيّاها. بيد أنَّ هواجسهم هذه لم يكن لها مبرر على الأرجح؛ نظرًا لعدم وجود أي أسبابٍ تسوغها، ومع ذلك فقد تقرر تعنيفه بشدةٍ، كإجراءٍ احترازيٍّ رخيصٍ، لن يلحق به الأذى. وفي الرابع عشر من أكتوبر ١٨٧٨م، وبناءً على ما سلف، خاطب قنصلنا العام الخديوي بلهجةٍ رسميةٍ محذِّرًا إياه «أنَّ مسئوليةً جسيمةً تقع على عاتق جلالته عن نجاح الخطة الجديدة أو فشلها. فإن قوبلت بالرفض لدى الممسكين بزمام السلطة، أو إن أبدوا أي ميلٍ لتسفيهها، فإن الصعوبات التي

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١١.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

ستواجهها ستزداد إلى حدٍّ كبيرٍ. وأنَّ جلالته ما زال يحتفظ بكامل الهيبة والنفوذ اللذين يتمتع بهما رئيس دولةٍ شرقيةٍ، وأنَّ أي مسئوليةٍ عن فشل الخطة ستورّط واضعيها- أيًا كانوا- في العواقب الكارثية التي ستتمخض عن ذلك الإخفاق»[١].

بيد أنَّ الأمر يحتاجُ إلى ما هو أكثر من ذلك لدفع ملكٍ شرقيٍّ إلى الخروج عن سياق المجاملات الهادئة للعلاقات الرسمية. فقد يهددُ مراقبٌ ماليٌّ، وقد يتوعّدُ قنصلٌ عامٌّ، إلّا أن ذلك لن يثني الأمير عن التشبُّثِ باللباقة في الأسلوب وهدوء الأعصاب وضبط النفس، مناقبُ يؤمن أنّها تليق لا محالة بهيبته. ولكنَّ رباطة جأش الخديوي توشكُ على الانهيار الآن. حين تخطّى كلَّ حدود الاحترام، واحدًا تلو الآخر، بينه وبين مقاولي الأنفار الأجانب، وأضحى مستحيلًا أن يكبح جماح عاطفته. بُعيدَ تجريده من سلطته الموروثة وإفلاس خزانة دولته وتضوّرِ رعاياه جوعًا وهم يتلوون تحت السياط التي تنتزع منهم قوت يومهم الذي كسبوه بشقِّ الأنفسِ، لا لشيءٍ بل ليُسَلَّمَ لقبضة أولئك الأجانب! وبُعيدَ خلعه عن عرشه وحرمانه من مخصصاته الملكية ومصادرة مواشيه ومعدات زراعة أراضيه وإفلات أثاثه من المصادرة بالتملّص من العين اليقظةِ لمأمور التنفيذ - باتَ الآن مسئولًا على يدِ حاشيته الجائرة عن عواقب سلوكهم كما لو أنّه ما يزالُ في أوج سلطته! ليخاطب القنصل العام، «بنبرةٍ غضبٍ جيّاشةٍ»، و«علائم واضحةٍ تدلُّ على انزعاجه الشديد»، متباكيًا:

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

«إنَّ المسئولية التي تسعون لرميها على عاتقي تفتقر إلى المنطق والعدل. ما المنصب الذي أشغله الآن في مصر؟ لقد سلَّمتُ كل ممتلكاتي الخاصة وسلطتي الشخصية، فلست أنا من يجب عليه تحملُ تلك المسئولية، بل وزرائي. أظهرت حكومتكم سابقًا حسن نيةٍ تجاهي وتجاه العائلة الحاكمة، ولكنها تبدو الآن وكأنها تتخذ موقف عداوة وخصومة ضدي!»(١).

في غضون ذلك، لم تكن ظروف البلاد قد تحسنت بعد، حتّى من الجانب الواحد الذي كان وحده محطَّ اهتمام الأوروبيين، ألا وهو أفق سداد القسيمة التالية. ولا عجبَ من تناقص الإيرادات في ظل الزيادة الكبيرة لمرتبات الموظفين الأوروبيين التي كانت تُدفع دائمًا في موعدها، وخلال الأشهر الستة التي تنتهي بتاريخ ٣٠ يونيو ١٨٧٨م، كان حملة السندات، وفقًا للتقارير الرسمية المقدمة من الرقباء الأوروبيين، قد تسلّموا ما لا يقل عن ٢,٦٢٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، مقابل ١,٣٠٩,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ فقط وزّعت على جميع المصالح الحكومية في مصر(٢)(٣).

خلال هذه الفترة التي شهدت الإشراف الأوروبي المباشر على مالية مصر، كان واضحًا أن المطالبة بتقارير قنصلية تفصِّلُ أحوال الشعب، أو الطرق المتّبعةَ في جباية الضرائب، تصرفٌ أرعنُ. إلّا أنَّ هذه التقارير لم تُقدّم إلّا حينما برزت الحاجة إلى دعم سلطة الأوروبيين بعد أن بدأت تفلت من

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٣.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٢٣٣ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٢٩.

(٣) انظروا إلى هذا الظلم: ١٣٠٠ موظف أوروبي يستولون على ثلثي أموال مصر مقابل الثلث لكل الموظفين الآخرين في الوزارات والمصالح والهيئات.

قبضتهم، كما سلفت الإشارة إلى ذلك وكما سيظهر جليًا في الصفحات القليلة الآتية.

في لعبٍ متقنٍ على وتر القضية الأهم على الإطلاق، وهي سداد القسيمة، كشفَ قنصلنا العام ما يجب أن تكون عليه أحوال الشعب. ففي الثامن من يناير عام ١٨٧٩م، بعد مضي خمسة أشهرٍ على وجود الوزراء الأوروبيين في الوزارة، كتبَ:

«إنَّ الوضع المالي لمصر في أسوء حالاته، ويعود السبب الرئيسي لشحِّ الإيرادات إلى عامين متتاليين من الكارثة الأكبر المتمخضة بشكلٍ رئيسي عن انخفاض منسوب نهر النيل وفيضاناته، التي تحلُّ ببلدٍ منهكٍ أصلًا بالضرائبِ الباهظة. ومع خزانةٍ خاويةٍ ودينٍ مهولٍ، ومطالب ثقيلةٍ وشيكةٍ، وعجزٍ كبيرٍ في موازنة العام، وضرائب تواصل ارتفاعها ببطءٍ شديدٍ، يمكنُ أن نلمحَ في الأفق أيّ شيءٍ خلا الأمل، وأقرُّ بشكوكٍ جسيمةٍ تنتابني فيما إذا كان بإمكان أفضل المهارات المالية على الإطلاق أن تمكّنَ البلد من الوفاء بجميع التزاماتها بالكامل»[1].

وقد ورد ما يبرر مخاوفه هذه بالكامل في التقرير الصادر في شهر فبراير من عام ١٨٧٩م عن المفتشين الأوروبيين للدين المصري الذي أكّدت فيه عدم شطبِ أيّ دينٍ يُذكر، رغم الدفعات الضخمة المسددة، و«الخصم الكبير على الدفعات المستقبلية عبر استثمار عائدات رأس المال الدائم لضريبة

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٧.

الأطيان» (استنادًا إلى قانون المقابلة)[(١)]، الذي لم تحصل الدولة وفقًا له، في عام ١٨٨٦م، سوى على نصف إيرادات الأطيان». خَلُصَ التقرير إلى إطلاق تحذير جديٍّ «إزاء وضعٍ بالغ الخطورة سيحيقُ بمصرَ مستقبلًا»[(٢)].

ومع كلِّ الجهود المبذولة، يُرجّحُ ألّا تتمكن مصر من سداد قيمة القسيمة المستحقة في الأول من إبريل على الأرجح. لا أمل يُرجى بعدُ من طبقة الفلاحين، إذ روى قنصلنا العام في الحادي عشر من يناير أنّ «الضرائب كانت تُجبى منهم بشقِّ الأنفس، رغم الضغط المطبق على صدورهم»[(٣)].

مرّت البلاد بفاقةٍ شديدةٍ، ومع ذلك لم يُؤتَ على ذكر تخفيضٍ للمطالبة الباهظة بفائدةٍ بلغت ١٢ إلى ٢٦ ٪ على الديون المبددة، التي كانت تبتلع مقومات هذا الشعب. وقد تمخضت الأزمة عن نتيجةٍ واحدةٍ تمثّلت في حافزٍ غُرِسَ في العقول الخصيبة للوزيرين الأوروبيين لابتكار سبلٍ جديدةٍ لجمع الضرائب، والإمعان دون هوادةٍ أو رحمةٍ في بتر الأذرع الوطنية للحكومة بما فيها الجيش. كان مقررًا أن تذهب كلُّ تلك الأموال، بطبيعة الحال، إلى أيدي حملة السندات. تحقيقًا لهذه الغاية المنشودة، وفي هذا التوقيت الحاسم (الخامس عشر من فبراير عام ١٨٧٩م)، كانت البداية «فحص الإيرادات وتسويتها»، وأُعيرَ السيد. أوكلاندكولفن الذي مُنحَ لقب «سير»، من الإدارة الهندية، إلى مصر- بالأسلوب ذاته الذي أعيرَ فيه السيد. رايفرز ويلسون

(١) راجع ما سبق الصفحة ١٧.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢١.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

الذي مُنِحَ لقب «سير» من قِبل الحكومة الإنجليزية- وتمثّلت مهمته في «إجراء مسحٍ للأراضي في مصر»[١].

من الجدير بالملاحظة هنا أنَّهُ، ومن بين كلِّ الشعوب الشرقية التي لم تخضع مطلقًا لقبضة أنظمة مَسْك الدفاتر الغربية، شهدت مجموعةٌ كبيرةٌ من الرسوم والإقطاعيات والامتيازات المختلفة ذات الصلة بالأراضي نموًّا ساحقًا، إلّا أنّ جميعها، رغم اللبسِ الذي يكتنفها، كانت تفرض على الشعب بقوة الحقوق المطلقة. لنا أن نتخيَّل عندئذٍ شعور هذا الشعب حينما تجتاح محاصيل الأجانب الأسواق وتنتشر على نطاقٍ واسعٍ في جميع أرجاء البلاد، وتضع في كل قريةٍ مندوبًا لها، تتمثلُ مهمّته الصريحة في الدفاع عن هذه الحقوق والاستحواذ عليها. لهذا السبب، لطالما كان فحص الإيرادات، كتوأمِهِ «لجنة آينام»، واحدًا من أغزر مصادر السخط على إمبراطوريتنا الهندية. وسارع السيد. كولفن لإفلات سرية كاملةٍ من مفتشي الإيرادات والمفتشين الفرعيين والمدققين الأوروبيين على جميع أرجاء البلاد، ليتمخّض عن ذلك مغبةٌ محتومةٌ ألا وهي بثُّ ذعرٍ ضاربةٍ جذورُه في نفس كلِّ فلاحٍ في البلاد خشية فقدانِهِ حيازته لممتلكاتهِ.

بيد أنّهُ لم يكن ممكنًا توقّعُ نتائجَ فوريةٍ، على شكلِ تعويضاتٍ متزايدةٍ، من لجنة فحص الإيرادات حديثة العهد؛ في حين كانت الأموال مطلوبةً على الفور.

كان السبيلُ الوحيدُ لتحقيق المبتغى الضروري يتمثلُ في خفضِ

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٢.

المصروفات على مصالح الدولة الوطنية. ولذلك، كان لا بدَّ أن تكون ضربةُ الفأسِ التالية لجذر الشجرة هي قطعُ الإمدادات عن الجيش الوطني لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير. وكان الهدفُ، لا ريب، اصطياد عصفورين بحجرٍ واحدٍ: أولهما الأموال الطائلة التي يُمكن الحصول عليها من الجيش، وثانيهما: تحقيقُ عتوّ الأجنبي واستبداده، وكان هذا المخطط الذي يصب في مصلحة الأجانب ليكون أكثر إحكامًا كلما ضَمُرَتْ قوة الجيش الوطني. ووفقًا لذلك وفي أوائل شهر فبراير من عام ١٨٧٩م، وكما أبلغَ قنصلنا العام حكومته، «طُبِّقَت التخفيضات في الجيش على نطاقٍ واسعٍ لم يُدفع بموجبها لحوالي ٢,٥٠٠ ضابطٍ سوى نصف رواتبهم، فيما حرموا من تسلُّمِ المتأخرات الكبيرة لأجورهم المستحقة لهم»(١)(٢).

أدّت هذه السياسة لتوفير مبالغَ ضخمةٍ من الأموال، إلّا أنها ما تزال غيرَ كافيةٍ للوفاء بقيمة القسيمة. نتيجةً لذلك، صدر قرارٌ بربريٌّ عن الوزارة التي ترأسها الوزيران الأوروبيان، فُرِضَ بمقتضاه على عدد كبيرٍ من الفلاحين العملُ بالسخرة(٣) بعد أن كانوا معفيين منها، ولكنَّ «مثل هذا الإعفاء يمكنُ شراؤه بمبلغٍ من المال»(٤).

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٤.

(٢) كان واضحًا أن الإنجليز يريدون تقليص عدد وقوة الجيش المصري لنيتهم المبيتة لحتلال مصر، فإن كل الإجراءات المالية السابقة الذكر كان يراد منها تحطيم ما تبقى من قوة الشعب، وإذلاله وقهره، ولم يبق إلا الجيش الذي بدأت توجه إليه الطعنات على النحو المذكور.

(٣) أي العمل بالمجان تحت ضغط السياط.

(٤) المرجع نفسه الصفحة ٢٣.

كان فلاحو الطبقات العليا هم المستهدفين بهذا القرار، ولكنْ لم يكن مطلوبًا عملهم بل أموالهم التي سيشترون بها الإعفاء. وكانت النتيجة الطبيعية لقرارٍ مستفزٍّ كهذا ازدياد السخط في الأوساط المصرية. في المقابل، قُدِّمت مقترحاتٌ أخرى كزيادة ضريبة الأطيان على بعض الأراضي ذات الامتيازات (الأطيان العشورية)، التي تتملكها الطبقة الرفيعة من مالكي الأطيان التي ينتمي لها الكثير من أعضاء مجلس النواب.

حينما يخضع بلدٌ أنهكه الابتزاز للتهديد بطرقٍ متجددةٍ وعلميةٍ لاستنزاف موارده، وعندما تتحول أعظم مصالح الإنفاق لديه إلى حالةٍ من الجمود التام، ويتعرّضُ المعتمدون عليها للخداع على أوسع نطاقٍ، سيكون معجزةً بحق ألّا يعقبَ ذلك حالةٌ من السخط والاستياء. بدأت الأعراض التي تدلل على أنَّ العبءَ بات يفوق، أخيرًا، قدرة البلد على الاحتمال بالظهور الآن. ويبدو أنَّ القشّةَ قد قصمت ظهر البعير. إذ كان البلدُ الذي سُحِقَ لمدةٍ طويلة، يتلوى خائر القوى كليًّا، تحت وطأة مدمريه، ولكنّه ما زال مصممًا على الوقوف لمرةٍ واحدةٍ على الأقل في وجوههم. ففي الحادي عشر من يناير عام ١٨٧٩م، أعلن قنصلنا العام عن «وصول وفودٍ كبيرةٍ من شيوخ المحافظات للاحتجاج ضدَّ أي ضغط باتجاه دفع الضرائب فورًا»؛ وأضاف القنصل العام: «أن قدرًا كبيرًا من الهياج الشعبي يجتاح البلد الآن»[١].

ويتابع كذلك لإخطار حكومته أنّ مجلس النواب سيعارض على الأرجح زيادة الضرائب المفروضة على الأطيان التي أصدر الوزيران الأوروبيان

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

القرار بفرضها[1].

كلّما برزت بوادر حركةٍ وطنيةٍ، تحوّلَ قنصلنا العام - متغافلًا عن القلق الذي أعرب عنه حتّى ذلك الوقت للحدّ من سلطة الخديوي الشخصية ومنعه من التصرف خلاف مشيئة وزيره، ومدفوعًا بشعوره أنّ الحركة موجهةٌ ضدّ السطوة الأوروبية- من تهديد الأمير إلى مداهنته لاستخدام نفوذه الشخصي لوقفها.

ولذلك، بادر على الفور إلى «لفت انتباه الخديوي خفيةً إلى وصول تلك الوفود من المحافظات، وإلى موقف مجلس النواب، بوصفِهِ إشارةً إلى هياجٍ عدائيٍّ ضد الإدارة الجديدة للبلاد»[2]، وأرسل إليهِ «إنذارًا رسميًّا بشأن المسئولية العظمى الواقعة على عاتقهِ عن أي عملٍ يستهدف إحراج الوزارة»[3].

كان الرد على الذريعة الوقحة التي يتحمّل الخديوي المسئولية عنها شخصيًّا، أو كان ممكنًا أن تحول دون تنامي حراكٍ يعتملُ صدور شعبٍ يعاني تحت وطأةِ أخطاءٍ مريعةٍ كهذه السابق وصفها، وقوع حادثةٍ مروعةٍ في القاهرة في الثامن عشر من فبراير عام ١٨٧٩م. إذ نُقِلَ منذ فترةٍ وجيزةٍ أنّه قد تقرر على حين غرة خصم نصف المرتب لحوالي ٢٥٠٠ ضابطٍ بحجة خفض النفقات دون دفع متأخرات مرتباتهم المستحقّة لهم حتّى. كانت العاقبة

(١) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٢) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١٣.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

المباشرة لذلك أن أُنذرَ السيد. رايفرز ويلسون أنَّ مظاهرةً شعبيةً كانت على وشك الخروج ضدّه.

فيما أقرَّ قنصلنا العام أنَّ «شعورًا بالسأم والسخط كان، لا ريب، يسود الأوساط الشعبية التي كانت مستاءةً إزاء تدفق الموظفين الأوروبيين وتقاضيهم مرتباتٍ ضخمةً»(١).

بيد أنَّ السيد. رايفرز ويلسون، في نهجٍ رسمي من التغافل، «رفض الإقرار باحتمالية أيٍّ من هذه المخاطر، أو بوجودِ أي شعورٍ حقيقي بالسخط»(٢).

بُعيد ذلك بفترةٍ وجيزةٍ، سُحبَ السيد. رايفرز ويلسون من موكبِهِ وجُرَّ على وجهه وحُبِسَ في وزارة المالية على يدِ حشدٍ كبيرٍ يتقدّمهُم ٤٠٠ ضابطٍ، تعرضوا لسوء المعاملة، مسلحين بالسيوف ولم يُنقذهُ سوى التماسِ رأفةٍ تحت تأثيرِ النفوذ الشخصي التام للخديوي الذي كان الهدفَ الأوحد لسياسته في قلب نظام الحكم. وبذلك عاد الخديوي للواجهة مجددًا وأنقذَ السيد. ويلسون وأخمد أعمال الشغب. عرفَ قنصلنا العام أنَّ أعمال الشغب هذه كانت، إلى حدٍّ ما، مظاهرةً وطنيةً ضدَّ سرقة الخديوي لمصلحة حملة السندات الأوروبيين، وخلعِهِ فعليًا من منصبه لصالح الوزراء الأوروبيين. لذا، كتب على الفور لحكومة جلالته، وأوصى بشدّة بضرورة منح الخديوي الحق بالحصة التي يطالب بها في مجلس وزرائهِ، وإلّا ستأخذُ الاضطرابات في مصر

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

منحًى جديًّا»[١].

أقرَّ قنصلنا العام فعليًّا بحق أولئك الضباط في المطالبة بتظلّمهم، حتّى وإن أُنكِرَ عليهم حقّهم في الاحتجاج على أخطاء الشعب. واعترف كذلك أنّهُ «كان على أهبة الاستعداد لاندلاعِ أي احتجاجاتٍ، نظرًا لأنّهُ تلقى سابقًا العديد من التحذيرات بشأن انتشارِ شعورٍ جديٍّ بالسخط في الجيش نتيجةً لبعض الإجراءات الاقتصادية الأخيرة، وخاصةً فرضُ التقاعد الإجباري على نصف المعاش لقرابة ٢٥٠٠ ضابطٍ تدين الدولة لهم بمتأخراتٍ طائلة من مرتباتهم التي لم تخضع للتصفية، الأمر الذي تركهم يعانون من ضائقةٍ شديدةٍ والكثير منهم في فقرٍ مدقعٍ»[٢].

واختتم رسالته بالتعبير عن رأيِهِ «أنَّ الضيق والبؤس الشديدين اللذين نجما عن الفصل التعسفي لكثير من الضباط دون أيِّ وسيلةٍ لكسب الرزق ودون سداد متأخراتٍ كبيرةٍ لرواتبهم مستحقةٍ لهم، قد سوّغَ بلا شكٍّ شعورهم بالسخط والاستياء»[٣]. تقدَّمَ الخديوي بإنذارٍ رسميٍّ لقنصلنا العام بشأن الطبيعية الوطنية للحراك الشعبي.

وأشارَ إلى تنامِي الشعور بالسخط وحدّتهِ في الوجه القبلي لمصر، والاختلال الذي لحق جميع السلطات في كافة أرجاء البلاد»، وأضاف أنّهُ، ما

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٥.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

لم يطرأ أي تغييرٍ، «فلن يتحمّل مسئوليةَ العواقب»[١]. نبّهَ نوبار باشا، رئيس الوزارة، كذلك بجديةٍ إلى رأيهِ «أنَّ الخطرَ لم ينتهِ على الإطلاق»[٢]. فيما كان مسئول حكومتنا مقتنعًا للغاية بخطورة الحراك الشعبي وطبيعته الوطنية، كونهُ كان موجهًا ضد الوزيرين الأوروبيين، لكنّه بدا أنّهُ قد حزم أمره بشأن استحالة استمرار الأمور على موطئ القدم التي احتلوها آنذاك؛ لذا، فقد اختتم تقريره في العشرين من فبراير برأيٍ مفادُه، أنّهُ «يجبُ، دون أدنى شك، الحفاظُ على تجربة حكومة الإصلاح في مصر»، «شريطةَ أن تُوليَ قدرًا أكبر من المراعاة التي أُبْدِيَت من قبل لمشاعر الشعب وحقوقه والانحياز له»[٣].

بيد أن هناك اختلافًا كبيرًا بين المراسلات الرسمية والإجراءات الرسمية عندما ينطوي الأمر على مصلحة شخصية قذرةٍ، فيما كانت الطريقة التي لجأ إليها قنصلنا العام لإظهار «مراعاته الوليدةِ لمشاعر الشعب وحقوقه ومحاباته»، فضوليةً باختصار. فقد أبلغه رئيس الوزارة، نوبار باشا، بوضوحٍ أنّهُ وفي حال استمرار الوضع الراهن للاغتصاب الأوروبي للسلطة في مصر على ما هو عليه، ولم يُمنح الخديوي أي سلطةٍ، «فإنّهُ سيرفض بالكامل ضمان الأمن العام، ولن يكون لديه خيارٌ آخرُ سوى تقديم استقالته»[٤].

كان الأثرُ الوحيد لهذا لإقرار بالنفوذ الذي ما زال الخديوي يحظى به لدى أفراد شعبه، يتمثلُ في زيادة غيرة موظفينا وحثّهم على البحث عن سبلٍ

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.
(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.
(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.
(٤) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢٧.

مبتكرةٍ لتدبير المكائد لعزله عن السلطة بالكامل. كان هذا النفوذ موجهًا فقط لإنقاذ حياة الوزير الأوروبي. مع ذلك وفي واقع الأمر، كان هذا النفوذ موجودًا دون أدنى شك، وكلُّ نفوذٍ مارسه أي شخصٍ خارج الرقابة الأوروبية - حتّى إن كان الملك نفسه- كان مرفوضًا جملةً وتفصيلًا. لم يستطع قنصلنا العام إخفاء خيبة أملِهِ باكتشاف مدى نفوذ الخديوي، على الرغم من أنّهُ كان السبب في إنقاذ حياة مواطنِهِ. ففي تقريره الصادر في العشرين من فبراير عام ١٨٧٩م، الذي جاء فيه: «لكن وفيما يتعلّق بوجود الخديوي، فإنَّ الأمر قد يتفاقم أكثر إلى حدٍّ كبيرٍ»[١] وأنَّ نفوذه لم يكن ليزداد إلّا «بمقتضى الظروف وصونًا للنظام العام»، اشتكى القنصل العام، على الرغم من ذلك، من أنَّ الحادثة أسهمت في واقع الأمر «في استرداد الخديوي لجزءٍ ليس بالزهيد من السلطة التي كان يُظَنُّ أنّها قد انتُزِعَتْ منه للأبد!»[٢].

بعد مرور أسبوعٍ، تقلّص القلقُ الذي أثاره العصيان، وجَسَرَ قنصلنا العام على الإشارة إلى أنّه إمّا أن يتمتع الوزيران الأوروبيان مستقبلًا «بحقِّ نقضِ أي تدبيرٍ قد يرفضانِهِ»، أو أنَّ الإخفاق في ذلك سيستوجب إقصاء الخديوي من مجلس وزرائِهِ[٣]!

كانت الرقابة الأوروبية تعي جيدًا أنَّ الهدف من وجودها هو حماية مصالح أعضائِها وحملة السندات، وكانت تشعر أيضًا أن كلَّ طرفٍ في مصر،

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.

سواء كان الخديوي أو الوزارة الوطنية أو مجلس النواب أو الجيش أو الشعب، يجب أن يكون مستعدًّا لمناهضتها إن كان يتمتع بالسلطة لذلك. ولهذا السبب، قرر اللورد «سالزبوري»، بناء على طلبٍ من قنصلنا العام، في السابع والعشرين من فبراير عام ١٨٧٩م، «ضرورة إقصاء الخديوي من مجلس الوزراء»[١]، وانطلاقًا من سلوكه النبيل[٢]، صرّح قبل ذلك بسبعة أيام، أنَّهُ «وما لم تُتخذ إجراءاتٌ لتحييد السلطة المستقلّة التي أظهر الخديوي نفسه على أنّه يتمتع بها، فإنَّ العاقبة ستكون لها آثارٌ كارثيةٌ»[٣].

كما تقرر أيضًا ضرورةُ تمتُّع الوزيرين الأوروبيين بحقِّ النقض الفيتو المطلق في الوزارة[٤]، في حين سُمحَ لابن الخديوي، الأمير توفيق، مِنَّةً، أن يصبحَ رئيسها الاسمي[٥].

أُعلنَ هذا القرار الاستثنائي رسميًّا على الفور. ليسارع الخديوي بالاحتجاج مؤكدًا أن ذلك سيؤدي دون شك إلى اندلاع فتنةٍ في البلد. جاء الرد عليه على شكل تهديدٍ متعجرفٍ مفاده «أنَّ أي إخلالٍ بالسلم العام سيُعتبرُ نتاجَ تحركٍ من جانبِهِ»[٦].

بعد شهرٍ من تقلُّدِهِ إيَّاه، استقال الأمير توفيق من منصبه الاسمي بحجةِ

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٣٨.

(٢) هو – هنا – يستهزئ ويسخر.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤٣.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠

«أنّهُ ومنذ توليه منصب رئيس المجلس، كان وجوده صوريًا فحسب، حتّى إنَّ الوزراء الآخرين لم يتشاوروا معه مطلقًا في أي شأنٍ كان»(١).

منذ ذلك الوقت، بدأ السخط الجماعي بالتطور ليصبح حركةً وطنيةً. وقد نقل قنصلنا العام فيما يتعلق باضطراب الثامن عشر من فبراير: «أنَّ تهديداتٍ شديدةَ اللهجةِ استُخدمت ضدَّ الأوروبيين ممن يُلقى باللائمة عليهم بشكلٍ رئيسيٍّ عن معاملة الجيش على هذا النحو. وكان الهتافُ يتعالى «الموت للنصارى»(٢).

لوحظَ كذلك اهتياجٌ عظيمٌ في الأوساط الشعبية، وبدأت الأمور تزداد تعقيدًا وسوداويةً. وقد وصلتني رسالةٌ من مسئولٍ عثمانيٍّ رفيعِ المستوى مفادُها أنَّ الأمور كانت في غاية الخطورة»(٣).

وحينما استُشير جلالتُه(٤) أجابَ «أنَّ الذنب يقعُ بالكامل على عاتق أولئك الذين أَوْدَوْا بالأمور إلى هذا الحد، وأنَّ ما جرى كان سابقةً لم تشهدها مصر من قبلُ، ولا يمكنُ أن تكون الأمور قد بلغت هذا الحدَّ إلّا نتيجةَ سوءِ إدارةٍ للبلاد وخطإٍ جسيمٍ يتخللها»(٥).

في تجاهلٍ تامٍّ لهذه الدلائلِ، واصل الوزيران الأوروبيان إثارةَ سخطِ الشعب بالإعلان عن نيتهما للمرة الثالثة «إجبارَ حكومةِ مصر على دفع قسيمة

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٨٦.
(٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و٢٤.
(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.
(٤) أي الخديوي إسماعيل.
(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

حملة السندات بالكامل»، متسببين بذلك «بإثارة قدرٍ كبيرٍ من الاهتياج والتخوّفِ بين جميع فئات أصحاب الدين السائر»، ليتقدموا بمقترحٍ بضرورة أن يلتقي السيد. «ويلسون» بهم بغية الوصول إلى اتفاقٍ ما، ولكنّهُ أبى مقابلتهم.[١] نقلَ قنصلنا العام أنَّ هذا الرفض «قد تسبب بقلقٍ وهياجٍ شديدين لدى بعض فئات هؤلاء الدائنين المعترضين بشدةٍ على الوزارة». وأضافَ «أن هنالك تقاريرَ عن مظاهراتٍ شعبيةٍ من المزمع إقامتُها قد تقود على الأرجح إلى فوضى عارمةٍ».[٢]

وأعلن في الأول من إبريل عن وجودِ «هياجٍ شعبيٍّ لا يستهان به» في القاهرة، بالإضافة إلى «اجتماعات كانت تُعقد مع النبلاء والعلماء بهدفِ إذكاءِ العداء الديني ضد الوزيرين الأوروبيين»[٣].

وشرح في الرابع من إبريل أهداف هذه الاجتماعات المتمثلة في دغم خطة الخديوي المالية ضد خطة السيد. «ويلسون»، بالإضافة إلى «إعداد العرائضِ للعمل بالدستور التركي الذي عُممَ في مصر عام ١٨٧٧م، ولكنّهُ بقي منذ ذلك الحين حبرًا على ورق»[٤] وأنَّ أولئك الذين يحضرون الاجتماعات لم يكونوا من مثيري الشغب، ولكنّهم «أشخاصٌ ذوو مكانةٍ رفيعةٍ وثروةٍ عظيمةٍ»، وأنَّ «العلماء قد دُفِعُوا للاعتقاد أن غرضَ الوزيرين

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٥٤.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥٤.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦٥.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦٦.

الأوروبيين هو تسليم البلاد بالكامل للأوروبيين».[١] قُدِّمَت كذلك العديدُ من الخطابات الرسمية إلى الخديوي ضدَّ مخططات الوزيرين الأوروبيين من قبل اثنين وستين وفدًا من رجال الدين وكبار الموظفين وقرابة ثلاثةٍ وسبعين موظفًا مدنيًا وعسكريًّا وواحدٍ وأربعين من كبار التجار والنبلاء وستين عضوًا من مجلس النواب[٢].

باءت محاولة الخديوي نفسه، أو وزرائهِ المصريين، للمشاركة في إدارة شئون مصر، خلافًا لرغبات ومصالح حملة السندات التي كان يمثلها الوزيران الأوروبيان المستبدّان، بفشلٍ ذريعٍ، ولكنْ ما لم يكن مقبولًا مطلقًا هو رؤية مجلس النواب يفرض كلمته. لذا، بادر السيد. «ويلسون» على الفور إلى تسليم احتجاجٍ خطيٍّ إلى الخديوي للتنديد بتشجيعه الحكومة النيابية، متهمًا إيّاه بالاضطلاع عن سوء نيةٍ في «تشجيع بعض الأشخاص الذين كانوا يطالبون بتغيير الدستور الحالي للبلاد».[٣]

ردَّ الخديوي أنَّ الأمر لا يقتصر على «بعض الأشخاص»، بل على الشعب برمّتهِ الذي يطالب بتغييرٍ جذريٍّ. يصفُ قنصلنا العام لقاءه بالخديوي وشريف باشا كما يلي:

«أخذني الخديوي جانبًا وتحدّثَ بجديةٍ تامةٍ عن السخط الجامح الذي يجتاح البلاد، والعواقب الوخيمة التي قد تعقبه على الأرجح. وتوسّلَ إليَّ

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٦٦.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨٣.

(٣) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٧٠.

لإجراء تحقيقاتٍ جديةٍ في وضع البلاد، والاطّلاع بنفسي على الآراء الحقيقية لأفراد الشعب، وقد كان على قناعةٍ أنني سأعرف أنّهُ لم يكن يبالغُ في وصفِ خطورة الوضع. وحينما طلبت رأي شريف باشا ردَّ قائلًا: «إنّهُ لا شكَّ في انتشار سخطٍ كبيرٍ بين جميع فئات الشعب»[١].

لذلك، كان الرأي المدروس لرجل الدولة الذي يتولى زمام الأمور في مصر، ويقرُّ مسئولونا بسمعته وشخصيته المرموقتين، أنّهُ وبحلول شهر إبريل عام ١٨٧٩م، كان الشعب أجمع، وليس الجيش فقط، قد حُضَّ للتحرك بشكلٍ أعمق ضد الهيمنة الأوروبية في مصر، وقرروا الإطاحة بها إن أمكنهم ذلك.

وفي السابع من إبريل عام ١٨٧٩م، أشار الخديوي الذي يتصرّفُ تحت ضغطٍ هائلٍ من جميع فئات رعاياه، إلى القناصل العامّين المجتمعين «أنَّ موجة السخطِ في البلد ضدَّ الظروف الراهنة قد بلغت منتهاها، وأنَّ من واجبهِ التخفيفَ من حدتها عبر تبني تدابير جذريةٍ» مثلَ إقالة الوزيرين الأوروبيين. وأضاف أنَّ هذا جاء نتيجةَ عريضةٍ تلقّاها تحمل موافقة جميع فئات الشعب على ذلك وتعبّرُ عن الرغبات الحقيقية لأبناء بلده[٢].

أنصتَ القناصل العامّون في ارتياعٍ أجوفَ لهذا الخطاب، ولكنّهم طلبوا في نهاية المطاف إفادةً عامةً من شريف باشا تتضمن وجهات نظره. وردًّا على ذلك، شدَّدَ رجلُ الدولة ذاك على الطبيعة الجامعة لشعور السخط، واختتم كلامه بهذا التصريح التأكيدي أيضًا:

---

(١) المرجع نفسه، الصفحة ٨٥.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨٥.

«كان مُحالًا على الخديوي وضْعُ نفسه في موقف المناوئ لرغبة الشعب التي عبّرَ عنها أبناؤه بشكلٍ لا يقبل الجدل؛ إذ لم يكن لدى جلالتِهِ في الواقع خيارٌ سوى مواصلة التدابير التي تبناها بغيةَ التخفيف من حدّةِ السخط الذي سيؤدي إلى عواقبَ كارثيةٍ»[١].

من الجدير بالملاحظة هنا على وجه الخصوص، من باب تسليط المزيد من الضوء على موجة السخط الأخيرة التي لم تُطِحْ بالدكتاتورية الأوروبية فحسب، بل لاحقت كلَّ أوروبيٍّ إلى خارج البلاد، أنَّ المأخذ الرئيسي ضدَّ السيد. «ويلسون» الذي أودى به إلى السقوط في واقع الأمر، نشأَ نتيجةَ إفصاحِهِ قبل الأوان عن تقريرٍ سريٍّ صرّح فيه «أنّهُ ينوي إلغاء قانون المقابلة الذي زاد، دون أدنى شكٍّ، من موجة الاستياء في البلاد»[٢].

كان واضحًا من البداية أنَّ قانون المقابلة سيكون له، بعد عام ١٨٨٥م- لولا أن صدر آنذاك- أثرُ مضاعفة حجم حاجةِ الدولة لضرائب الأطيان على الأغلبية الساحقة من ملاك الأطيان في البلد، فضلًا عمّا ينطوي عليه من انتهاكٍ فاضحٍ لثقتهم، والاحتيال عليهم (ما لم يُخصص لهم تعويضٌ كاملٌ) بمبلغٍ وقدره ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيهٍ إنجليزيٍّ، دفعوه حتّى عام ١٨٧٩م مقدمًا للدولة ثقةً منهم بذلك الاتفاق آنذاك[٣].

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٨٥.
(٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٦ و٧٢.
(٣) راجع ما سبق، الصفحة ١٧.

في توقعٍ لما أعقبَ ذلك، قد يُذكَرُ أنّهُ، وبعد مرور عامٍ، واستنادًا إلى قانون التصفية الصادر عن الرقابة الأوروبية الذي استؤنفَ العمل به تحت حكم الخديوي توفيق، أُلغي العمل بقانون المقابلة، وأنَّ جميع أعمال النهب وخيانة الثقة التي كانت تخشاها طبقة الفلاحين عام ١٨٧٩م، قد أدركتهم فعليًّا في نهاية السنة المقبلة. وبهذا، نتيجةَ عملٍ واحدٍ فقط، أُعطيَ كل فلاحٍ في مصر تقريبًا سببًا لتظلّمٍ ضد الرقابة الأوروبية نتيجة تسببها في تدمير نصف سبل رزقهِ!

بعد أيامٍ قلائل من إقالة الوزيرين الأوروبيين، أبلغ شريف باشا، بصفته رئيس الوزارة الجديدة، قنصلنا العام «أنّهُ انضمَّ لهذه الوزارة لا لشيءٍ بل لاقتناعهِ أنّها تمثّلُ الرغبات الحقيقية للشعب بأجمعه»، وأكّدَ له، فورَ إعلانِ تأسيس الوزارة الوطنية، أنّ «موجة السخط التي اجتاحت البلاد ضد الوزيرين الأوروبيين قد فَتَرَتْ بالكامل وأنَّ خطر أي فتنةٍ قد تحدث زال تمامًا، لأنَّ جميع أفراد الشعب يشعرون بالرضا عمّا آلت الأمور إليه».[1]

«وفي الرابع عشر من إبريل، أدّى ضباط الجيش يمينًا رسميةً بمحاربة كافة أعداء الوطن»، وفي الثاني عشر من الشهر نفسه قطعَ «١٥٠ من علماء القرى وشيوخها» قسمًا اختتمَ بالإعلان «عن فرحهم لإقالة الوزيرين الأوروبيين من الحكومة»[2].

بناءً على طلب القناصل العامين، بُذِلَت جهودٌ حثيثةٌ لمحاولة إجبار

---

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٨٩.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٤٩.

الخديوي على إعادة الوزيرين الأوروبيين إلى منصبيهما.

تحقيقًا لهذا الهدف، تعرّضَ الخديوي للتقريع والتهديد بشدةٍ من قِبل مسئول الشئون الخارجية. وأُنذِرَ أنَّ «هذا القرار المفاجئ وغير المبرر بإقالة الوزيرين يشكّلُ عملًا فظًّا وخطيرًا ومتعمدًا فيما يبدو ضدَّ دولٍ صديقةٍ لمصر»[١]، وأنّه إن لم يعدهما إلى منصبيهما، فإنّه يقتلُ بذلك عامدًا كلَّ أملٍ في استمرار صداقة بلاده مع إنجلترا وفرنسا».

ردًّا على ذلك، أبلغَ الخديوي قنصلنا العام بوضوحٍ أنَّ «المقترحَ المطروح بإعادة الوزيرين الأوروبيين سيكون من الصعب الامتثال له في ظلِّ الشعور الوطني الذي يسود مصرَ الآن. وأنّه سيكون مستعدًّا للإذعان لأيِ شكلٍ من أشكال الرقابة، مهما كانت صارمةً، فيما عدا وجود وزراء أجانب في مجلس الوزراء»[٢].

شدّدَ شريف باشا، رئيس الوزارة، أيضًا على استحالة إعادة الوزيرين المخلوعين من المنظور الوطني، مصرحًا «أنَّ مجلس الوزراء قرر عدم السماح لجلالتِهِ بالموافقة على قرار إعادة الوزيرين، حتّى وإن كان ميّالًا لذلك. وأنّهم سيستقيلون ويدعون الخديوي لقدره، إن أذعن للقرار رغمًا عنهم، وأنَّ مبادئ الوزارة لا تجيزُ لهم الموافقة على إعادةِ نظامٍ بات مقيتًا»[٣].

إلّا أنَّ الوزيرين الأوروبيين المعفيين من مهامهما اللذين أُعيدا إلى

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٥٢ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٢.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

منصبيهما على يد القناصل العامّين، لم يكن لديهما أيّ ميلٍ للتوقف عن اللعبة. صحيحٌ أن المناصب التي تولوها كانت حساسةً لأنّهُ، وبعد كلِّ ذلك، كان الهدفُ الوحيد لتقليدهم إيَّاها هو سلبَ نصفِ إيرادات البلد لمصلحة الدائنين المتعاملين بالربا، إلّا أنَّهُ لم يشكّل أساسًا أخلاقيًا، أو أرضيةً جديرةً بالذكر، لإجبار حكومة على الإذعان والإبقاء على ديكتاتوريةٍ تحكمُ شعبًا بأكملهِ. سيكون من الأفضل (إن أمكنَ تقديمُ دليلٍ مؤاتٍ على سوء إدارة الخديوي للبلاد)، لدفعِ القوى إلى الإصرار على قرار إعادةِ الوزيرين على أساسٍ إنسانيٍّ صرفٍ وبعيدًا عن أي مصالح لأي جهةٍ كانت، كأن يكون ازدياد اضطهاد الشعب عقب خسارتهما لمنصبيهما! اشتدّت الحاجةُ إلى أنباء سيئةٍ تردُ من المحافظات المصرية ولا يتأتى ضررٌ من الإفصاح عنها. أبلغَ قنصلنا العام حكومتَهُ أنَّهُ يتوقّعُ قريبًا جدًّا تلقي مثل هذه الأنباء، وأنّهُ لم يألُ جهدًا لتحقيق توقّعِهِ هذا[1].

حصل السيد. «فيليس»، أحد الموظفين البريطانيين في الزقازيق، على الضوء الأخضر من رئيسهِ لكتابةٍ بضعة بياناتٍ حساسةٍ للجمهور الإنجليزي تتعلّقُ بحالةٍ من تسيّد الذعر للأجواء في أعقاب سحب الآلاء التي تجل عن التقدير للوزيرين الأوروبيين. بيد أنَّ جميع بياناتِهِ كانت دون أي دليلٍ يدعمها مطلقًا، وكان من الواضح أنّها كتبت وفق توصياتٍ معينةٍ. ويبدأ خطابه بما يلي:

«أتتساءلُ عن أداء النظام الجديد؟ إنّهُ أسوأ من ذي قبل. فثلاثة أرباع

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٩٧ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ٩٢.

الضرائب كانت تُنتزع بالطرق التعسفية المعهودة. وأدوات القانون وجميع أصناف الظلم لم تُمارَس أو تُفرَض سوى على الفقراء دون الأغنياء. وفي الوقت الراهن، ليس للفلاحين في حقولهم إلّا التراب. ولا بدّ لي أن أضيف أنّهم كانوا يطوفون الشوارع كالمجانين[1]! حتّى إنّ الموظفين أنفسَهم انتابهم أيضًا القنوطُ لاضطرارهم للجوء لمثل هذه الصرامة في جباية الأموال؛ ولم يكن باليد حيلة!»[2].

قُدّمت هذه الوثيقة، مع أنّها كانت غير جديرةٍ نهائيًا بالاهتمام، بشكلٍ رسميٍّ إلى اللورد «سالزبوري» لتكون ذريعةً لاتخاذ إجراءٍ فوريٍّ ضد الخديوي، الذي قيل إنَّ «عداءً كبيرًا كان يتزايد ضدّه في البلد! وهو أمرٌ لا صحةَ له، فالعداءُ كان تجاه الوزيرين الأوروبيين لا الخديوي»[3].

استُغِلَّ هذا الجزء المثير للشفقة من شهادةٍ ليست قائمةً على الأدلة بل المصلحة، من تابعٍ أوروبيٍّ جاهلٍ، على أكمل وجه كذريعةٍ زائفةٍ للضغط على الباب العالي لخلع الخديوي. وباتت ضرورة أن يُعزلَ الأمير من عرشه أمرًا بديهيًا؛ لأنّ رعاياه أجبروه على أن يصبح بطلًا يصارع الجشع والهيمنة الأوروبيين. والبديهي أكثر أنّه قد عُزلَ لأنّهُ، منذ إقالته للوزيرين الأوروبيين «شَغَلَ تلك الفترة في تجديد أسلوب الابتزاز والقسوة التي مُلئَت بفعلهما

---

(١) انظروا كيف كانوا يفعلون بالفلاحين المساكين ويضطهدونهم بالضرائب التعسفية، حتى آل حالهم كهذا الحال المذكور هاهنا، وأصبحت البلاد قابلة للاحتلال.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦٢.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٦٢.

خزانته في وقت سابقٍ»(١)(٢).

وقد طلب منه التنازل عن عرشهِ، بإغواءٍ من قائمة ليبراليةٍ مدنيةٍ، وتوريث ابنه، ولكنَّهُ رفض ذلك رفضًا قاطعًا، لتطلب القوى العظمى آنذاك خلعه، وقد تمَّ لهم ذلك لصالح ابنه، ليرث توفيق باشا بذلك كراهية الحزب الوطني؛ لأنَّهُ وريث الأوروبيين، إلّا أن والدِهِ، رغم أخطائِهِ الفادحة، وتنازلاته لصالح السماسرة والابتزاز البغيض الذي مارسه على رعاياه للوفاء بالمطالبات الربوية، احتفظ بهيبة السقوط دفاعًا عن بلاده في وجه انتهاكات الأجانب اللصوص.

في حين أنّ وزارة الخارجية البريطانية، بفضل خطاب السيد. «فيليس»، تمكّنت بفعل التضليل الذي مارسه موظفوها، من محو كل فكرةٍ حملة السندات أو فكرة الدبلوماسية البريطانية من ذهنها، وإسدال الستار على الفصل الأول من المأساة المصرية الكبرى برأيٍ مثقّفٍ مفادهُ: «أن حكومة جلالتها لم تتبع سياسةً سوى تنمية موارد البلاد وتأمينِ حكمٍ رشيدٍ لها»!(٣)(٤).

***

(١) الوثائق البرلمانية ٢٣٥٢ لعام ١٨٧٩م، الصفحة ١٠.

(٢) وكان الطلب من السلطان عبد الحميد الذي بادر لعزله وتعيين ابنه الخديوي توفيق مكانه.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

(٤) هذا وقد استمرت الحكومة البريطانية في الضغط على مصر حتى قامت ثورة للضابط أحمد عرابي – التي كان لها عدة أسباب – وقد أخفق عرابي ومن معه في ضبط مسار ثورته والاستفادة من التبرم الهائل لدى الشعب، ووقع في عدة أخطاء، ثم استعان الخديوي توفيق بن إسماعيل المخلوع بالأسطول الإنجليزي المرابط أمام سواحل الإسكندرية، فدخل الإنجليز الإسكندرية وهُزم عرابي ومن معه في معارك متتابعة، واحتل الإنجليز مصر سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م، لمدة ٧٤ سنة، والأمر لله من قبل ومن بعد.

الفهـــــرس